جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.

قسم:علوم اقتصادية

# دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة

## -حالة الجزائر-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد و تنمية

إعداد الطالبتان:

- بلقاسم فاطيمة
- بن عزوز زهرة

الأستاذة المشرفة:

د. ليلي عبد الرحيم

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ.....

السنة الجامعية: 2017/2016

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير.

قسم:علوم اقتصادية

# دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة

## -حالة الجزائر-

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد و تنمية

إعداد الطالبتان:

- بلقاسم فاطيمة
- بن عزوز زهرة

الأستاذة المشرفة:

د. ليلي عبد الرحيم

السنة الجامعية: 201/2016

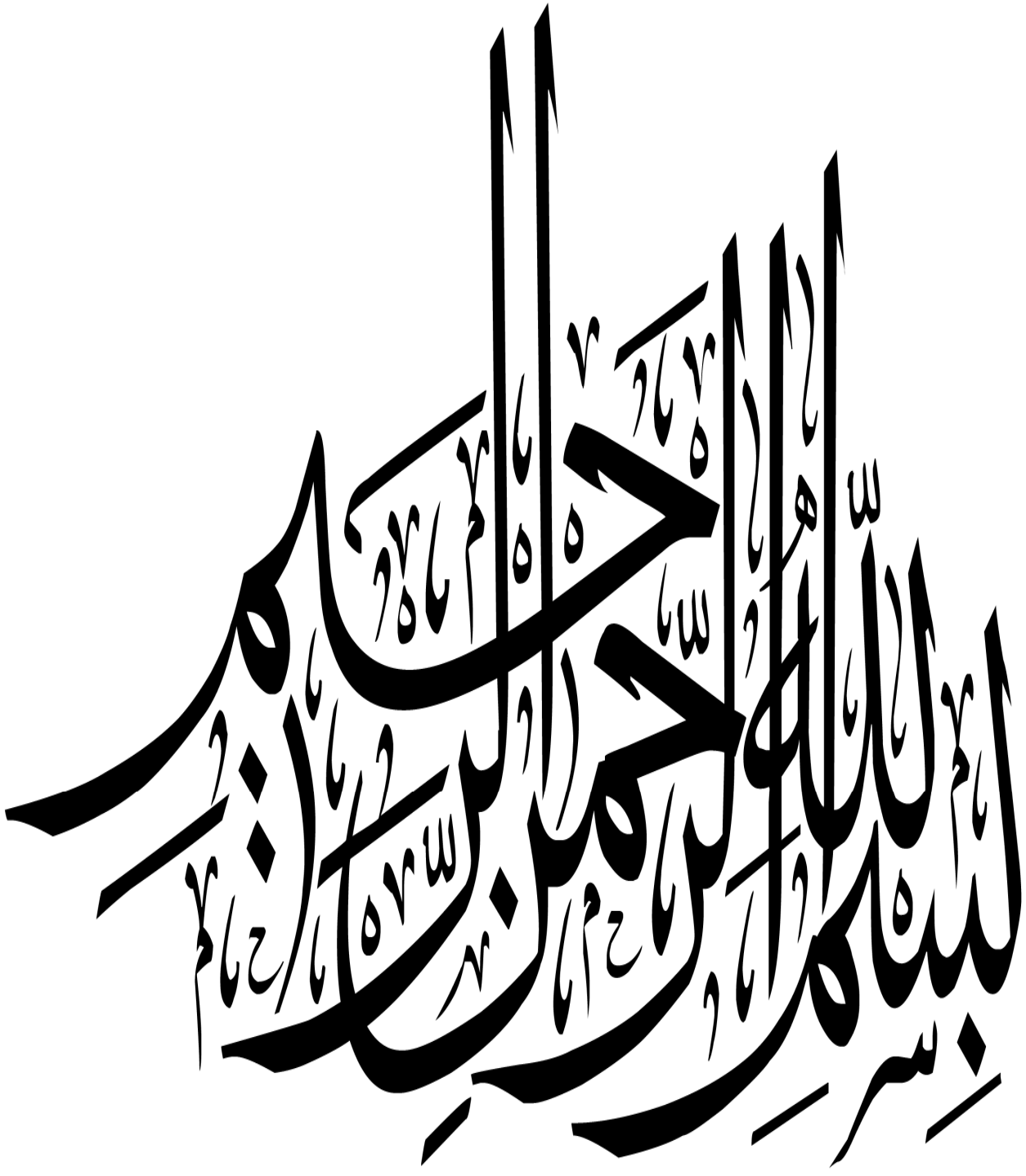
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك
نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين أنعمت عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين
neverwithoutislam

# "شكر و تقدير"

**قال الله تعالى"لان شكرتم لأزيدنكم"**

**الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم و المعرفة و أعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إثراء هذا العمل.**

**نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل و في تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "ليلى عبد الرحيم"التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذه المذكرة.**

**و في الختام نسألكم العذر من أي خطا صدر منا في إتمام هذا العمل لان الكمال محال لغير ذي الجلال.**

**و شكرا**

# إهـــــــــداء

لك الحمد يا ربي كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك، و الصلاة و السلام على من أتممت له الرسالة و أيدته بالشفاعة مُحَمَّد عليه أفضل الصلاة و أزكى التسليم.

إلى من تعجز الكلمات أن توفي في حقهم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها

إلى من عبدت لي طريق النجاح بدعواتها. **أمي العزيزة الغالية** حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من علمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبر، و جعل مشواري العلمي ممكنا

إلى من شقي و سعى من اجل أن انعم بالراحة **أبي العزيز الغالي** حفظه الله و أطال في عمره.

إلى...

الشموع التي أضاءت لي مشواري **إخوتي** الأعزاء و إلى نور عيني أخي الصغير **مُحَمَّد عبد المالك**

إلى...

جميع **الأقارب** و **الأصدقاء** و **الأحباء**

إلى كل من جمعني بهم صحبة الدراسة إلى من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل من علمني حرفا **أساتذتي** الكرام حفظهم الله و رعاكم.

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

**بن عزوز زهرة**

# إهـــــــداء

إلى من كرمهما الله بالذكر في قرانه الكريم

فقال عز وجل"**وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا**"

إلى روح "**والدي الغالي**" الطاهرة رحمه الله و اسكنه فسيح جنانه.

إلى النبع الطيب كطيبة الأرض

إلى "**أمي الغالية**" حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى من شاركوني حضن الأم "**أخواتي**"

إلى من جمعتني بهم المحبة و الصداقة و الأخوة: "**ليندة** ، **حسينة**".

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة و مجالس العلم خاصة طلبة الماستر اقتصاد و تنمية دفعة 2017

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل.

إلى كل أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعي.

إلى كل هؤلاء اهدي عملنا هذا ووفقكم الله ورعاكم و جزاكم خيرا.

**بلقاسم فاطيمة**

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الهام الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي على المستوى النظري و التطبيقي، حيث أصبحت السياحة بمختلف أنواعها من القطاعات الرائدة في العالم و المنافسة للقطاعات الأخرى، ولقد أولت مختلف الدول أهمية كبيرة لهذا القطاع، لما له من مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،و البيئة هي الأخرى تلعب دورا هاما جدا في تحسين الصورة السياحية للبلاد، ومن أجل أن تكون للجزائر مكانتها داخل السوق السياحية، كان لا بد من التخطيط الجيد لهذا القطاع والذي ترجم في شكل مخططات تنموية تهدف إلى تنمية القطاع السياحي.

و مما تقدم ذكره،فان هذه الدراسة ستهتم بالتطرق إلى مختلف النقاط التالية:

- **التطرق إلى الإطار ألمفاهيمي للبطالة.**
- **التعريف بالقطاع السياحي و التنمية السياحية المستدامة.**
- **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة.**



**الكلمات المفتاحية:** البطالة، السياحة، التنمية المستدامة، التنمية السياحية المستدامة



## Abstract :

The aim of this study is to spot the light on the vital role of sustainable development in tourism sector at the theoretical and practical level. Tourism has become one of the leading sectors in the economic world, competes even other sectors. Different countries have given a great importance to this sector because of its effective contribution In order to achieve development. In addition, environment plays an essential role in improving the tourist image of a country. Concerning Algeria, and to have a good position within the global tourist market, it was necessary to make plans for this sector and project these plans on the whole development strategy.

As it was mentioned, this study will address the following points:

- Conceptual framework of unemployment.
- Tourism sector and sustainable tourism development.
- Strategy of sustainable tourism development facing the unemployment problem.

# فهرس

# المحتويات

# فهرس المحتويات

**شكر و تقدير**

**فهرس المحتويات**

**قائمة الجداول و الأشكال**

**مقدمة**

**الفصل الأول:الإطار النظري لمشكلة البطالة**

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول البطالة.....**03**

**المطلب الأول:**مفهوم البطالة.....**03**

**المطلب الثاني:** أنواع البطالة و تكاليفها.....**05**

**المطلب الثالث:** قياس البطالة و أسبابها.....**09**

**المبحث الثاني:** النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.....**13**

**المطلب الأول:** النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية.....**13**

**المطلب الثاني:** النظرية الكينزية.....**17**

**المطلب الثالث:** النظريات الحديثة.....**20**

**المبحث الثالث:** آثار البطالة و طرق علاجها.....**23**

**المطلب الأول:** آلية حدوث البطالة.....**23**

**المطلب الثاني:** الآثار الناجمة عن البطالة.....**26**

**المطلب الثالث:** طرق مكافحة البطالة.....**29**

**الفصل الثاني:الإطار ألمفاهيمي للسياحة و التنمية السياحية المستدامة**

**المبحث الأول:** عموميات حول السياحة.....**35**

**المطلب الأول:** تعريف السياحة واهميتها .....**35**

**المطلب الثاني:** مكونات السياحة و أنواعها.....**38**

**المطلب الثالث:** معوقات السياحة.....**44**

**المبحث الثاني:** أساسيات حول التنمية المستدامة.....**45**

**المطلب الأول:** مفهوم التنمية المستدامة و أهدافه.....**45**

**المطلب الثاني:** مبادئ، أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة.....**48**

**المطلب الثالث:** خصائص التنمية المستدامة.....**53**

**المبحث الثالث:** التنمية السياحية المستدامة.....**55**

**المطلب الأول:** مفهوم التنمية السياحية المستدامة و أهميتها.....**55**

**المطلب الثاني:** مؤشرات، مبادئ و أهداف التنمية السياحية المستدامة.....**59**

**المطلب الثالث:** آليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة.....**61**

**الفصل الثالث: مساهمة التنمية السياحية المستدامة في التشغيل بالجزائر**

**المبحث الأول:** واقع القطاع السياحي.....**67**

**المطلب الأول:** واقع السياحة في العالم.....**67**

**المطلب الثاني:** مقومات السياحة في الجزائر.....**70**

**المطلب الثالث:** معوقات السياحة في الجزائر.....**74**

**المبحث الثاني:** إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة.....**77**

**المطلب الأول:** إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.....**77**

**المطلب الثاني:** الإجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة.....**82**

**المطلب الثالث:** تقييم إستراتيجية التنمية السياحية.....**85**

**المبحث الثالث:** علاقة التنمية السياحية المستدامة بالتشغيل في الجزائر.....**89**

**المطلب الأول:** إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر.....**89**

**المطلب الثاني:**مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة.....**94**

**الخاتمة.....102**

**قائمة المراجع.....107**

# قائمة

# الجداول

# والأشكال

# قائمة الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | المقارنة بين التنمية السياحية المستدامة و التنمية السياحية التقليدية | 56 |
| 1.3 | الدول الكبرى المستوردة للسائحين في العالم لسنة 2014 . | 69 |
| 2.3 | إستراتيجية السياحة في الجزائر للفترة(2001-2010). | 78 |
| 3.3 | الأقطاب السياحية للامتياز. | 80 |
| 4.3 | الانخراط في مخطط الجودة السياحي في نهاية 2014. | 85 |
| 5.3 | وضعية تطور المخططات التوجيهية للولايات نهاية 2014. | 86 |
| 6.3 | مخطط التهيئة السياحية. | 87 |
| 7.3 | وضعية الاستثمار. | 88 |
| 8.3 | مساهمة السياحة في خلق فرص العمل للفترة(2001-2017). | 97 |

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1.1 | البطالة وفق النظرية الكلاسيكية | 14 |
| 2.1 | البطالة وفق النظرية الكينزية | 18 |
| 3.1 | التوازن في سوق العمل | 24 |
| 4.1 | تغير وضع التوازن في سوق العمل | 25 |
| 2.1 | تأثير السياحة على الاقتصاد القومي | 37 |
| 3.1 | الأهداف الخمسة ل م.ت.ت.س(SDAT2025). | 81 |

# مقدمة

## مقدمة:

يشهد النشاط السياحي نموا و تطورا كبيرا في الوقت الراهن، حيث أصبحت السياحة من أهم الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و هي تحتل موقعا مهما في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة و النامية.فهي تعد احد الركائز في معظم اقتصادياتها نظرا لمساهمتها الفعالة في الدخل الوطني و في مستوى الاستثمارات الوطنية و الدولية في المناطق السياحية.

و لعل كذلك من بين أهم المجالات التي تؤثر عليها السياحة هو مستوى التشغيل و البطالة في مختلف المناطق السياحية عموما و في المناطق السياحية الجزائرية بصفة خاصة،و نظرا لارتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدا الاهتمام و التركيز على مبدأ الاستدامة في السياحة و ذلك منذ الثمانينات، حيث لم يعد يقتصر المفهوم الجديد للسياحة المستدامة على المنظور الاقتصادي فحسب،بل أصبحت هناك استجابة لمقتضيات التنمية المستدامة بخصوص انعكاسات النشاط السياحي على البيئة الطبيعية و البشرية بما تتضمنه من حماية للبيئة الاجتماعية و الثقافية و رعاية حقوق الأجيال المقبلة.

فمن خلال نمو القطاع و استدامته و زيادة منافعه و تأثيراته على العديد من الظواهر و على رأسها البطالة،فانه يمكن القول بأنه حان الوقت لتبني فكرة الاستدامة باعتباره الفكر الأساسي لها و تبني مبادئ التنمية المستدامة في المجال السياحي.

## الإشكالية:

انطلاقا مما سبق و من أهمية الدور الذي تلعبه التنمية المستدامة في القطاع السياحي من اجل معالجة مشكلة البطالة على المستوى العالمي و الوطني،فان مشكلة الدراسة التي نحن بصدد القيام بها كما يلي:

**ما مدى مساهمة التنمية السياحية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة؟**

و على اثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مفهوم البطالة، وما هي أسبابها، آثارها و وسائل معالجتها؟
2. ما المقصود بالسياحة و التنمية السياحية المستدامة؟

3. ما هو واقع القطاع السياحي في الجزائر؟ و ما هي إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة لمواجهة البطالة؟

و للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1. البطالة من أهم الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها اقتصاديات معظم الدول و لها العديد من النظريات التي تفسرها و تمتاز بالعديد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية مما يتطلب تضافر الجهود لمواجهتها.
2. تعتبر السياحة صناعة قائمة بحد ذاتها تؤثر و تتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية مما عجل بظهور مصطلح جديد أطلق عليه مفهوم التنمية السياحية المستدامة.
3. للجزائر مقومات و استراتيجيات هائلة تمكنها من إرساء قاعدة لتنمية سياحية مستدامة تكون بمثابة دفع حقيقي للتنمية في البلاد و النهوض بقطاع التشغيل

## أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية إلى لفت الانتباه لتنمية سياحية مستدامة.
- طبيعة التخصص و الذي يحتم البحث عن موضوع مهم حول التنمية المستدامة.
- قلة البحوث و الدراسات المتخصصة في مجال التنمية السياحية المستدامة.
- استمرار الوضع المتردي للقطاع السياحي الجزائري، رغم توفر الجزائر على مقومات سياحية نادرا ما توجد مجتمعة في دولة واحدة.
- أهمية تطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة على القطاع السياحي حفاظا على موارد الأجيال المستقبلية.
- وجود بديل لقطاع المحروقات في الجزائر للمستقبل،و يشكل القطاع السياحي إحدى البدائل المتاحة لاحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني.

## أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في إبراز الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، وزيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية و الداخلية و يساهم في توفير

الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية من جهة و من جهة أخرى الأهمية التي بدأت توليها الجزائر للقطاع السياحي من خلال إستراتيجية تطوير القطاع و سن جملة من القوانين التنظيمية لبناء تنمية سياحية مستدامة.

## أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- معرفة ما مدى مساهمة القطاع السياحي في النهوض بقطاع التشغيل و تحقيق تنمية سياحية مستدامة.
- الوقوف على واقع القطاع السياحي في الجزائر.
- معرفة آليات تحقيق تنمية سياحية مستدامة و الإجراءات المتخذة لتطبيقها.

## الدراسات السابقة:

من الرسائل و الأطروحات التي تناولت موضوع الدراسة تمكنا من الاطلاع على مجموعة منها و من بينها:

1. **دراسة:** خالد كواش، أطروحة دكتوراه، بعنوان"أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية-حالة الجزائر_"، (2003-2004).

تمثل هدف الدراسة في توضيح و تبيان و تحديد مفهوم السياحة كنشاط اقتصادي و أهم مكوناته، توجيهه الاهتمام نحو إبراز أهمية السياحة كقطاع له وزنه الاقتصادي و الاجتماعي و معالجة الواقع المعاش من خلال تحليل مؤشرات القطاع و الوقوف على النقائص و المعوقات،الرغبة في التنبيه على ضرورة الاهتمام بقطاع من شانه أن يعطي الكثير للجزائر و الهدف الأخير هو معرفة طبيعة المرحلة التي تمر بها الجزائر و التي تستدعي الاهتمام بكل الطاقات المتاحة و لعل من أهمها الموارد السياحية.

من خلال هذه الأهداف توصل من خلالها إلى ضعف أداء القطاع السياحي مقارنة مع بعض مؤشرات المغرب و تونس.

2. **دراسة:** عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية و دور القطاع السياحي في إطار التنمية السياحية المستدامة من اجل خلق مورد وطني دائم، تحليل أهم ما جاء في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و دوره في تنمية قطاع السياحة في الجزائر بالإضافة إلى تحليل النتائج المحققة في القطاع السياحي من خلال مقارنته مع التجربة المصرية و التونسية.

و في الأخير توصل إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر و تونس.

نلاحظ أن هذه الدراسات لم تعالج و لم تتطرق إلى إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في مواجهتها لظاهرة البطالة أي لم تهتم بالجانب الاجتماعي بصفة خاصة بعكس دراستنا، وهذا هو الجانب الذي حاولنا من خلال دراستنا التطرق إليه و التفصيل فيه من خلال تحليل و تقييم هذه الإستراتيجية.

## منهج البحث:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة و من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي التحليلي حيث انتهجنا المنهج الوصفي في إعطاء شرح لمختلف المفاهيم حول البطالة،السياحة،و التنمية السياحية المستدامة، و التحليلي في تحليل الإحصاءات التي يتم جمعها حول الموضوع.

## صعوبات البحث:

من خلال قيامنا بهذا البحث في بداية العمل واجهتنا عدة صعوبات لو تقلل من عزمنا و إصرارنا على مواصلة هذا العمل، كانت كفيلة لإعطائه نفس جديدة نذكر منها:

- قلة الدراسات الجامعية التي عالجت هذا الموضوع.
- قلة المراجع المعنية بموضوع الدراسة.
- قلة الإحصائيات الجديدة حول السياحة و التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

## خطة البحث:

طبقا للإشكالية العامة للبحث و من اجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها،و مع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده،تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

- حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للبطالة، تم التطرق فيه إلى مفهوم مشكلة البطالة، أنواعها، تكاليفها، طريقة قياسها و أسبابها بالإضافة إلى النظريات المفسرة لها، و في الأخير آلية حدوث البطالة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و طرق مكافحتها.
- أما الفصل الثاني الإطار النظري للسياحة و التنمية السياحية المستدامة تناولنا فيه مفهوم السياحة وصولا إلى التنمية المستدامة بمكوناتها و مؤشراتها و مبادئها ،ثم للتنمية السياحية المستدامة و آليات تحقيقها.
- الفصل الأخير و الذي عنوانه علاقة التنمية السياحية المستدامة بالتشغيل في الجزائر سلطنا الضوء خلال هذا الفصل على واقع القطاع السياحي في العالم و في الجزائر بصفة خاصة و أهم معوقاته و ذلك قبل الانتقال إلى إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة و في الأخير تطرقنا إلى علاقة التنمية السياحية المستدامة بالتشغيل في الجزائر.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للبطالة

## تمهيد:

إن قضية البطالة قضية عالمية و عامة لا تخص بلدا أو شعبا من الشعوب،إذ أنها توجد و بدرجات متفاوتة في معظم دول العالم،حيث تنعكس هذه الظاهرة في تبعات سلبية على المجتمعات و تطل عليهم في شكل جرائم بأنواعها و في شكل نفسية و عصبية للعاطلين...

و من هنا ظاهرة البطالة تترك آثارا اقتصادية و اجتماعية سلبية على المجتمعات.

و في هذا الفصل سنعرض مختلف أسباب و أثار البطالة و طرق معالجتها من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:**مفاهيم عامة حول البطالة.

**المبحث الثاني:**النظريات المفسرة لظاهرة البطالة.

**المبحث الثالث:**آثار البطالة و طرق علاجها.

## المبحث الأول:مفاهيم عامة حول البطالة

تعتبر البطالة من أبرز المشكلات الإقتصادية والاجتماعية و الإنسانية التي واجهت مختلف الاقتصاديات في العالم سوءا كانت متقدمة أو متخلفة، و من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى دراسة مفهوم البطالة، قياسها و مختلف أنواعها و أسبابها.

### المطلب الأول: مفهوم البطالة

تحديد مفهوم البطالة تحديدا دقيقا أمر ليس سهلا ، و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى بعض التعاريف:

تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية البطال هو كل شخص قادر على العمل و راغب فيه، و يبحث عنه،و يقبله عند مستوى الأجر السائد، شريطة أن يجد هذا العمل"ينطبق هذا التعريف على الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة و على البطالين الذين سبق لهم أن عملوا و اضطروا لتركه لسبب أو لآخر".[1]

و يعرف المكتب الدولي للعمل البطالة " تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة،و وجدوا أنفسهم في إحدى الفئات أو تتوفر فيهم الشروط التالية:[2]

- أن يكون بلا عمل.
- أن يكون جاهزا لن يعمل في استخدام مأجورا و غير مأجور و يكون يبحث عن العمل.
- أن يكون قد اتخذ إجراءات خلال مرحلة سابقة نوعية.

كما يمكن تعريفها بأنها وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة و غير موظفة، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية.[3]

و وفقا للمفهوم الرسمي للبطالة فهي تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل و مؤهلين له و راغبين فيه، و باحثين عنه، و موافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة و لا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.[1]

---

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد(حالة الجزائر)** ، بدون طبعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2010 ، ص 45.

[2] ب.برنيية و إ.سيمون ، **أصول الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب، القاهرة ، مصر،1409-1989 ، ص 313 .

[3] مُحَمَّد حسين المادي و آخرون ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة، الأردن، ، 2013 ، ص 307.

أما بالنسبة للمفهوم العلمي فالبطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل استخداما كاملا أو أمثلا،و من ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه.

وفقا لهذا التعريف فإن هناك بعدين للبطالة،الأول هو الاستخدام الكامل لقوة العمل ،و الثاني هو عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل، ففي حين يشير البعد الأول إلى حالتي البطالة السافرة و الجزئية، فالأولى تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل، و راغبين فيه، و يبحثون عنه و لكنهم لا يعملون، و بالتالي فإن وقت العمل و الإنتاج الذين يحققونه صفر، و الثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع.

في حين أن البعد الثاني المتمثل في الاستخدام الغير كفء للعمالة،يشير إلى أن البطالة المقنعة و التي يمكن الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن البطالة هي تعطل جزء من القوة العاملة رغم توفر القدرة و الرغبة في العمل.

[1] السيد مُحَّد السيرتي ،علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية** ،بدون طبعة، الدار الجامعية مصر ، 2008 ،ص 271.

[2] مُحَّد مازن مُحَّد الاسطل ، **العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين(1996-2012)** ،مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2014 ، ص 20.

## المطلب الثاني: أنواع البطالة و تكاليفها

تطل البطالة على المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة و بأشكال مختلفة،وفي هذا المطلب سنحاول توضيح أنواع البطالة المختلفة التي تعاصرها مجتمعاتنا بالإضافة إلى تكاليف البطالة.

### أولا: أنواع البطالة:

توجد أنواع متعددة للبطالة نذكر منها:

#### 1. البطالة الهيكلية و البطالة الدورية:

هناك أنواع متعددة من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها من خلال الحالة التعليمية أو المهنية فقد ننظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية، و تسمى بطالة دورية، و كما ينظر إليها من خلال التنقل بين المهن المختلفة و تسمى بطالة هيكلية.

**أ-البطالة الهيكلية:**

و هي البطالة الناتجة عن زيادة الأيدي العاملة غير المدربة و غير الماهرة و التي تعطلت بسبب تطورات تؤدي لاختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد القومي عن طبيعة و نوع العمالة المتوفرة، و التي تجعل من هذه الأيدي العاملة لا تمتلك الإمكانات و المؤهلات التي لم تعد مناسبة للمجتمع و خاصة في قطاع الزراعة و الصناعة، و يختلف الاقتصاديون في تصنيف هذا النوع هل هي بطالة اختيارية أم إجبارية.

و من الأمثلة على هذا النوع من البطالة أن يتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي ،و عندما يكون تغيرا هيكليا و جذريا قد حصل في الاقتصاد، و بذلك يصعب على المزارع الذي يمتلك أية شهادات مهنية أو مهارات عملية أن يستطيع العمل على الآلات الحديثة ذات التقنية العالية ، و بالتالي ينشأ مثل هذا النوع من البطالة ، و كذلك عندما تكون مخرجات التعليم غير ملائمة للوظائف المطلوبة في الاقتصاد ، و بالتالي يزيد من حجم البطالة الهيكلية.[1]

[1] سامر عبد الهادي و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار وائل ، عمان ، 2013 ، ص 190.

**ب-البطالة الدورية:**

تحدث البطالة الدورية حينما تتقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل ، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة ، و هذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية ، و البطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة ، هي نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة.[1]

و تتميز البطالة الدورية من أنواع أخرى من البطالة بأنها تكون شاملة لكافة القطاعات و المهن.[2]

## 2. البطالة الاحتكاكية و البطالة المقنعة:

من بين أنواع البطالة توجد بطالة احتكاكية التي تظهر نتيجة اختلال في سوق العمل و بطالة مقنعة تظهر نتيجة الاستغناء عن جزء من محددة إنتاجية معينة دون التأثير عن مجموعة الإنتاج.

**أ-البطالة الاحتكاكية:**

تتميز الحياة البشرية بالحراك الاجتماعي و الجغرافي و الوظيفي و التطور السريع ، فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة إلى أخرى، كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفير الوقت و الانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى. كما أن العديد من المهن اختلفت الآن و بات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة و يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام. و هؤلاء هم خريجو الجامعات و المعاهد و مراحل التعليم المختلفة. و تسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة بسبب الانتقال أو البحث بين الوظائف بالبطالة الاحتكاكية. فهي حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل، التطور التكنولوجي، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل.

و لعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة ، و أن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها و الأصل أن يجد ذلك و أن الاحتكاك في سوق العمل لا بد و أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.[3]

---

[1] خالد الزواوي ، **البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل** ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2004 ، ص 19.

[2] حسام علي داوود ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ،الطبعة الأولى، دار المسيرة ، الأردن ،2009، ص 185.

[3] خالد واصف الوزني و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق** ، الطبعة العاشرة ، دار وائل ، الأردن، 2009 ، ص 268.

**ب-البطالة المقنعة:**

عرف الاقتصاديين البطالة المقنعة.بأنها تلك الحالة التي تتوافر فيها أيدي عاملة تفيض عن حاجة النشاط الاقتصادي ، فمقدار العمل الذي يؤديه العامل بنصف المدة الزمنية أو اقل ، و هذا يعني وجود فائض في الأيدي العاملة ،لو استقطع إما تأثر حجم الإنتاج ، و بمعنى آخر فالإنتاجية الحدية لعدد من العمال تنخفض إلى الصفر.

و تعتبر البطالة المقنعة من ابرز مظاهر الدول النامية، تظهر هذه المشكلة عادة في قطاعي الزراعة و الخدمات ، و مع أنها تكون واضحة في البلدان كثيفة السكان كالهند و مصر ، لكنها قد توجد كذلك في البلدان خفيفة السكان رغم حاجتها إلى المزيد من العمال ، لان العمال يتجهون إلى قطاع إنتاجي معين و يعزفون عن العمل في قطاعات إنتاجية أخرى.[1]

**3. البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية:**

تمثل البطالة الاختيارية الحالة التي يتعطل فيها العامل بمحض إرادته ، أما البطالة الإجبارية فتحدث عند تصريح العمال رغم رغبتهم في العمل و قدرتهم عليه.

**أ-البطالة الاختيارية:**

هي الحالة التي ينسحب فيها الشخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة فهي تشير إلى وجود أفراد قادرين على العمل ، و لا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، مثل الأغنياء العاطلون، بعض الفقراء المتسولون و الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون على أجور عالية فيما لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل ، لتعودهم على الأجور المرتفعة.[2]

**ب-البطالة الإجبارية:**

هي الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري ، أي من غير إرادته أو اختياره، وهي تحدث عن طريق تصريح العمال ، أي الطرد من العمل بشكل قسري. رغم أن العامل راغب في العمل و قادر عليه

[1] احمد سليمان خصاونة ، **اقتصاديات العمل و البطالة حالة الأردن** ، دار الياقوت ، الأردن ، 2009، ص 285.

[2] محمد فوزي أبو السعود ، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية ،مصر ، 2004 ، ص 221.

و قابل عند مستوى الأجر السائد ، و قد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد فرصا للتوظف ، و هذا النوع يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في البلدان الصناعية.[1]

**ثانيا:تكاليف البطالة:**

يترتب على إرتفاع معدلات البطالة في المجتمع ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف إقتصادية و أخرى إجتماعية و هي:[2]

### 1. التكاليف الاقتصادية:

تتمثل في فقدان المجتمع لكمية من السلع و الخدمات التي يمكن إنتاجها بواسطة العمال المتعطلين و يعني ذلك أن المجتمع لا يعمل على حدود منحنى إمكانية إنتاجية مما يعني إنخفاض الناتج القومي الفعلي عن الناتج القومي المحتمل.

هذا فضلا عن فقدان المتعطلين لمهاراتهم خاصة إذا إستمرت البطالة لفترة طويلة.

### 2. التكاليف الاجتماعية:

و المتمثلة في مجموعة من المشاكل المختلفة المصاحبة لإنتشار البطالة مثل:انتشار الجريمة و السرقة والمخالفات، بالإضافة إلى الإنحرافات الفكرية التي يتعرض لها العاطل نتيجة لشعوره باليأس و الإحباط وعدم الانتماء للمجتمع.

[1] رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة** ،كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب ، الكويت ، 1978 ، ص 30.

[2] إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، مصر،2006 ، ص 265.

## المطلب الثالث: قياس البطالة و أسبابها

### أولا: قياس(معدل) البطالة:

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، و لتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة" و هذا يتعين التفريق بين مقياسين للبطالة هما:

-المقياس الرسمي.

-المقياس العلمي.

### 1. المقياس الرسمي:

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة من الفئة النشيطة بالمجتمع و الفئة البطالة فيه و ذلك عند فترة زمنية مرجعية و عليه فان معدل البطالة يعطى بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد العاطلين}}{\text{الفئة النشيطة}} \times 100$$

**أ-الفئة النشيطة:**تشمل هذه الفئة جميع الأفراد البالغين القادرين و الباحثين عن العمل، وفق شروط تندمج ضمن ما يسمى بالمهارات و الخبرات الضرورية لكل عمل و الواجب توفرها في الفئة النشيطة، و تستبعد من هذه الفئة كل من:

- الأفراد الواقعة سنهم خارج مجال الفئة النشيطة، أي منهم دون أو فوق سن العمل و التي تختلف من بلد إلى آخر.
- الأفراد الغير قادرين على العمل لأسباب مختلفة مثل: المساجين، الأفراد ذوي الأمراض المزمنة....الخ.

[1] بن عاشور ليلى ، **نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتامين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، غير منشورة ، 2009/2008، ص 20.

- الأفراد الذين يتنافسون مع غيرهم في مجال العمل و لا يطالبون المجتمع بوظائف مثل: ربات البيوت، الطلبة...الخ.

و تنقسم هذه الفئة النشيطة إلى نوعين آخرين من الفئات و هي:[1]

**ب-الفئة العاملة:** و يتدرج ضمن هذه الفئة كل الأفراد الذين يشغلون منصب عمل سواء كان ذلك لحسابهم الخاص أو يعملون لدى غيرهم باجر أو بغير اجر.

**ج-الفئة العاطلة:** تضم كل فرد قادر و باحث و راغب في الحصول على العمل في ظل الأجور السائدة من السوق و لكن لا يجده و هي تنقسم إلى قسمين:

- الأفراد السابقة لهم أن اشتغلوا ، ثم أحيلوا على البطالة بسبب التسريح أو الاستقالة أو إنتهاء مدة العقد...الخ.
- الأفراد الداخلون لسوق العمل لأول مرة أو الأفراد المواجهون لصعوبات في إيجاد منصب العمل.

### 2. المقياس العلمي:

وفقا لهذا المقياس فان التشغيل الكامل يتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج المحتمل معادلا للناتج الفعلي في الإقتصاد ، فإذا كان الناتج المحتمل في المجتمع أكبر من الناتج الفعلي فإننا في هذه الحالة نتكلم عن وجود بطالة راجعة أساسا لسببين ، أحدهما هو عدم الإستخدام الكامل للعمالة، والآخر هو عدم الإستخدام الأمثل لها ، فالاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب أن تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة و التي تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات المتواجدة في المجتمع ، و عليه فان معدل البطالة يقاس بالعلاقة التالية:[2]

$$\text{معدل البطالة} = 1 - \frac{\text{متوسط الإنتاجية الفعلية}}{\text{متوسط الإنتاجية المحتملة}}$$

[1] بن عاشور ليلى ،**مرجع سابق**، ص20.

[2] علي عبد الوهاب نجا، **البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية-**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 14.

**ثانيا: أسباب البطالة:**

يمكن تلخيص أسباب البطالة في ما يلي:[1]

### 1. الزيادة السكانية:

لا شك في أن التزايد غير المخطط للسكان تنجم عنه أثار سلبية، فتتأثر قطاعات الدولة كافة تأثرا مباشرا، حيث تتبع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج و تستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول، و كل مصدر للثروة الطبيعية.

### 2. سياسة التعيين و الالتزام بتشغيل الخريجين:

و هو مسؤولية الدولة عن إيجاد عمل لكل خريج ، حيث تتكفل الدولة بتعيين الخريجين كافة ، و هو ما يترتب عليه زيادة الأفراد المعنيين بالحكومة و القطاع العام ، و ما يترتب بها من نظام المعاش المبكر و الذي أدى بدوره إلى التزايد المطرد في إعداد المتعطلين .حيث كثيرا ما يشمل هذا النظام خروج عمال في سن الأربعين و الخامسة و الأربعين ، و غنى عن الذكر أن هؤلاء يحاولون بعد خروجهم البحث عن فرص عمل جديدة ، فتزداد المنافسة على فرص العمل المتاحة، مما أدى إلى تفاقم البطالة على مر السنين ووصلت إلى ما هي عليه الآن.

### 3. قصور جهود التنمية و توضع الأداء الاقتصادي:

التنمية في أحد تعريفاتها هي زيادة فرص حياة بعض الناس، شريطة عدم نقصانها من البعض الآخر في نفس الوقت. و طبقا لهذا فان الدولة بكل أنساقها و قطاعاتها تكون مناصة بهذه المهمة ، فحين تكون معدلات الأمية مثلا: مرتفعة تكون زيادة فرص التعليم أمرا مطلوبا. وحين تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب هو زيادة الرعاية الصحية و تحسين مستويات التغذية و المعيشية.

### 4. محدودية فرص العمل:

تحدد معوقات التنمية و القيود التي تواجه الإقتصاد القومي، ومن توفير فرص العمل المحلي والتوسع في القطاع الحكومي واستبعاد المزيد من العمالة. و في هذا الصدد فقد تجاوزت العمالة الحدود القصوى في الوحدات العامة و هذا ما أدى إلى ظهور اتجاهات تصريح العمالة الزائدة بدلا من إستبعاد العمالة الجديدة.

[1] بن علاق إسماعيل ، **اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2000)** ،مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2014-2015 ، ص-ص 55-56.

و قد برزت كذلك محدودية فرص العمل ، و خاصة بين المتعلمين على أثر تراجع الطلب على العمالة المؤهلة و ذلك بسبب الإنكماش الذي شهده الإقتصاد العالمي.

### 5. زيادة معدلات الهجرة الداخلية إلى المدينة:

تسبب التزايد غير المخطط في تيارات الهجرة المكثفة في المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية التي تفاقم فيها مشكلة البطالة الحضرية خاصة إن هذه الهجرة تؤدي إلى زيادة معدل نمو الباحثين عن العمل ، حيث هذه الهجرة الداخلية لا تتم فقط من الريف إلى الحضر بل أيضا من مناطق أو محافظات طاردة إلى مناطق ومحافظات جاذبة.[1]

### 6. التقدم التكنولوجي و استخدام المكينة:

يؤدي التقدم التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية و نوعيات جديدة من السلع تحل محل الفنون الإنتاجية و السلع القديمة، و يترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات عديدة من العمال الذين كانوا يعملون في مجال إنتاج الفنون الإنتاجية و السلع القديمة.

### 7. عدم وجود سياسة فعالة في استخدام و توزيع القوى البشرية:

يترتب عن عدم الإستغلال الأمثل و التوزيع المناسب للطاقات البشرية و عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب، وجود أعداد كبيرة من تخصصات معينة تعاني من البطالة، بينما هناك جهات أخرى تكون في أمس الحاجة لجهودهم و تعاني من نقص شديد في عمالتهم المتخصصة، أضف إلى ذلك أن غياب إستراتيجية للتعيين، نتيجة ضعف التنسيق بين سياسة التعليم و سياسة التوظيف يترك قضية التشغيل و التوزيع لعشوائية الأحوال و الظروف دون خطة محكمة و مستمرة، مما يساهم في زيادة حجم مشكلة البطالة.

[1] بن علاق إسماعيل ، **مرجع سابق**، ص 57.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة البطالة

ينظر الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه إلى سوق العمل و البطالة من وجهات نظر متعددة. تتضمن نظريات متباينة لسوق العمل و البطالة، بينما تعترف النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية و الاحتكاكية فقط نجد أن النظرية الكينزية تقر بوجود نوعين من البطالة هما البطالة الإختيارية و الإجبارية التي ترجع في رأيها إلى قصور الطلب الكلي على السلع و الخدمات، و فيما يلي عرض لأهم النظريات:

### المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية و النظرية النيوكلاسيكية

#### أولا: النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية على عدد من الإفتراضات الأساسية أهمها:[1]

سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق، مرونة الأجور و الأسعار، و سيادة ظروف التوظف الكامل لعناصر الإنتاج كافة بما فيها عنصر العمل.

و أوضح الفكر الكلاسيكي انه إذا تركت سوق العمل حرة دون تدخل خارجي، فإن مرونة كل من الأجور و الأسعار تضمن التوازن في سوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، و بالتالي فان البطالة تمثل حالة إستثنائية مؤقتة تحدث إذا إرتفعت الأجور الحقيقية للعمال عند مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال، ومن ثم تقل الكمية المطلوبة من العمل و في الوقت نفسه تزداد الكمية المعروضة منه،ولكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال إنخفاض الأجور الحقيقية .

و عليه فإن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية، و إن وجدت البطالة فإنها إما أن تكون إختيارية نظرا لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة إحتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.

و يقرر الكلاسيك أن السبب الأساسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجور يفوق اجر التوازن مما يؤدي إلى جمود الأجور، وعليه فالتوظف الكامل عند الكلاسيك يتفق مع وجود بطالة إختيارية، و يسمح بحجم معين من البطالة الإحتكاكية نتيجة لانتقال العمال من وظيفة إلى أخرى، غير أنه لا يتفق مع وجود بطالة إجبارية، ووفق الفكر الكلاسيكي ليست

[1] السيد محمّد السريتي و علي عبد الوهاب نجا ،**مرجع سابق** ، ص-ص 294-298.

هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة البطالة، إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو وجود مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة.

**الشكل(1-1):البطالة وفق النظرية الكلاسيكية.**

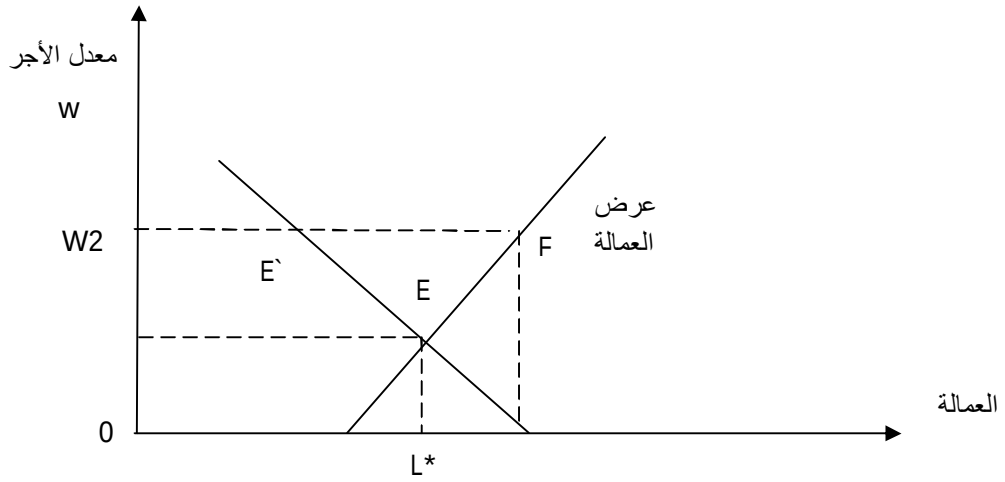


**المصدر:**ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب ، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التشغيل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2012 ، ص21.

حيث:[1]

E: نقطة التوازن بين العرض و الطلب على العمل. L* : كمية العمل في التوازن.

W*: معدل الأجر في التوازن.

يفترض الكلاسيك انه بسبب ضغط النقابات، أو التشريع الحكومي تم رفع الأجور إلى مستوى (0W2) وبالتالي يصبح عرض العمل (W2F)، في حين أن الطلب عليه من طرف رجال الأعمال (W2E') وهذا يعني وجود فائض في عرض عمل البطالة يعبر عنها بالمسافة (E'F) لتجنب هذه الوضعية يجب تخفيض الأجور.

و لم يستبعد الكلاسيك في تحليلهم إمكانية حدوث بطالة، لكنهم يصنفونها ضمن البطالة الاختيارية، لأن العمال يفضلون التعطل على أن يتقاضوا أجورا منخفضة، إلا أن هذا الوضع لا يتلاءم في حالة الكساد أو غيرها من الحالات التي تفرض على المؤسسات إيجاد طريقة لتسويق منتجاتهم و لا يتحقق ذلك إلا برفع

[1] السيد محمد السريتي و علي عبد الوهاب نجا ،**مرجع سابق** ، ص-ص 294-298.

أجور العمال، مما يساعدهم على الحصول على المنتجات، و الذي يؤدي إلى إنتعاش الدورة الإقتصادية دون أن يؤثر ذلك على مردودية المؤسسات على الأقل في المدى الطويل.

**ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:**

لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية"التوازن العام"، الذي يتحقق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل، حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل. و يرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة و من أهمها تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل مثل بيع و شراء السلع. و أن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق. و بالتالي فان هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين أدناه:[1]

$$Dt=F(w/p) \quad F'(w/p)<0 \ldots\ldots\ldots\ldots$$

حيث:Dt:الطلب على العمل، w/p:الدخل الحقيقي، W: معدل الأجر التوازني، وP:المستوى العام للأسعار.

حيث تعرف دالة الطلب على العمل، بأنها دالة متناقصة بدلالة الأجر الحقيقي، الذي يقيس معدل الأجر الاسمي مقارنة بالمستوى العام للأسعار. و تعني هذه الدالة أن المنتجون سوف يتوجهون نحو تعظيم أرباحهم. و بالتالي فإنهم مستعدون لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي مقيم بالعمل و التكلفة الحدية للأجور.

و بمجرد الوصول إلى مستوى التوازن فان الانخفاض في معدل الأجر الحقيقي w/pيشجع المقاولون على توظيف أكثر لليد العاملة. أما عرض العمل، فيعبر عنه بدالة متزايدة بدلالة معدل الأجر الحقيقي w/p وفقا للشكل التالي: $Qt=F(w/p) \quad F'(w/p)>0$

أي أن العمال على استعداد لعرض خدماتهم في سوق العمل محاولين دائما تعظيم مستوى مداخيلهم، والتي يفترض أن تتعادل و الخدمات المقدمة. ومن هنا يدخل العمال في تنافس مع مفهوم الترفيه، و يتحقق التوازن في سوق العمل عند تعادل العرض و الطلب على العمل. و يتناسب هذا التوازن مع مستوى التشغيل التام. أما وجود بطالة فإن سببه هو إرتفاع الأجور مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل من جهة، و المساومة بين أرباب العمل لتحديد الأجر الاسمي من جهة أخرى، و بالتالي يتحدد الأجر الحقيقي. أي

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق ، ص-ص:22-23.

أن العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية، و بالتالي مستوى التشغيل، وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية.

و مهما يكن من أمر فان النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، و لم تولي للبطالة إهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغيير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الإقتصادي.[1]

لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن إستخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج، لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف خاصة عامل الزمن و الدقة، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

[1] ناصر دادي عدون ، عبد الرحمان العايب،**مرجع سابق** ، ص 23.

## المطلب الثاني: النظرية الكينزية

ظهرت هذه النظرية بعد الفشل الكبير الذي شهدته النظرية النيوكلاسيكية في محاولتها لتحليل ظاهرة البطالة، فقد بات من الواضح أن الفكرة التي جاءت بها المدرسة النيوكلاسيكية و قبلها المدرسة الكلاسيكية و التي تنص على ضعف إمكانية حدوث البطالة الإجبارية، لم تعد قابلة للتنفيذ و الدليل على ذلك الكم الهائل من الأفراد العاطلين الذين يرغبون في العمل و القادرين عليه و لا يستطيعون الحصول عليه، و يعتمد كينز في تحليله للبطالة على حقيقتين أساسيتين هما:[1]

-لا يمكن أن يكون سوق الشغل مماثلا لسوق باقي السلع الأخرى.

-يتم تحديد البطالة بالعلاقة التالية:

طلب ⟵ إنتاج ⟵ تشغيل ⟵ مستوى البطالة.

و إنطلاقا من هذا فالتشغيل الكامل عند كينز أمر يصعب تحقيقه إلا في حالة واحدة، أين يكون فيها الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل الذي ينتج من طرف العمالة الكاملة. و يرجع كينز حدوث البطالة إلى وجود فجوة انكماشية تحدث في الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لإستيعاب الناتج المحتمل، فهي بطالة إجبارية راجعة أساسا لقصور في الطلب الكلي .

وفقا لكينز فان مستوى التشغيل أو التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، لذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة و يلقيها على عاتق رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، فحجم التشغيل يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال و يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] بن عاشور ليلى ، **نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمة بالصندوق الوطني للتامين على البطالة ، دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة** ،مرجع سابق ، ص-ص 10-11

**الشكل(1-2): البطالة وفق النظرية الكينزية.**

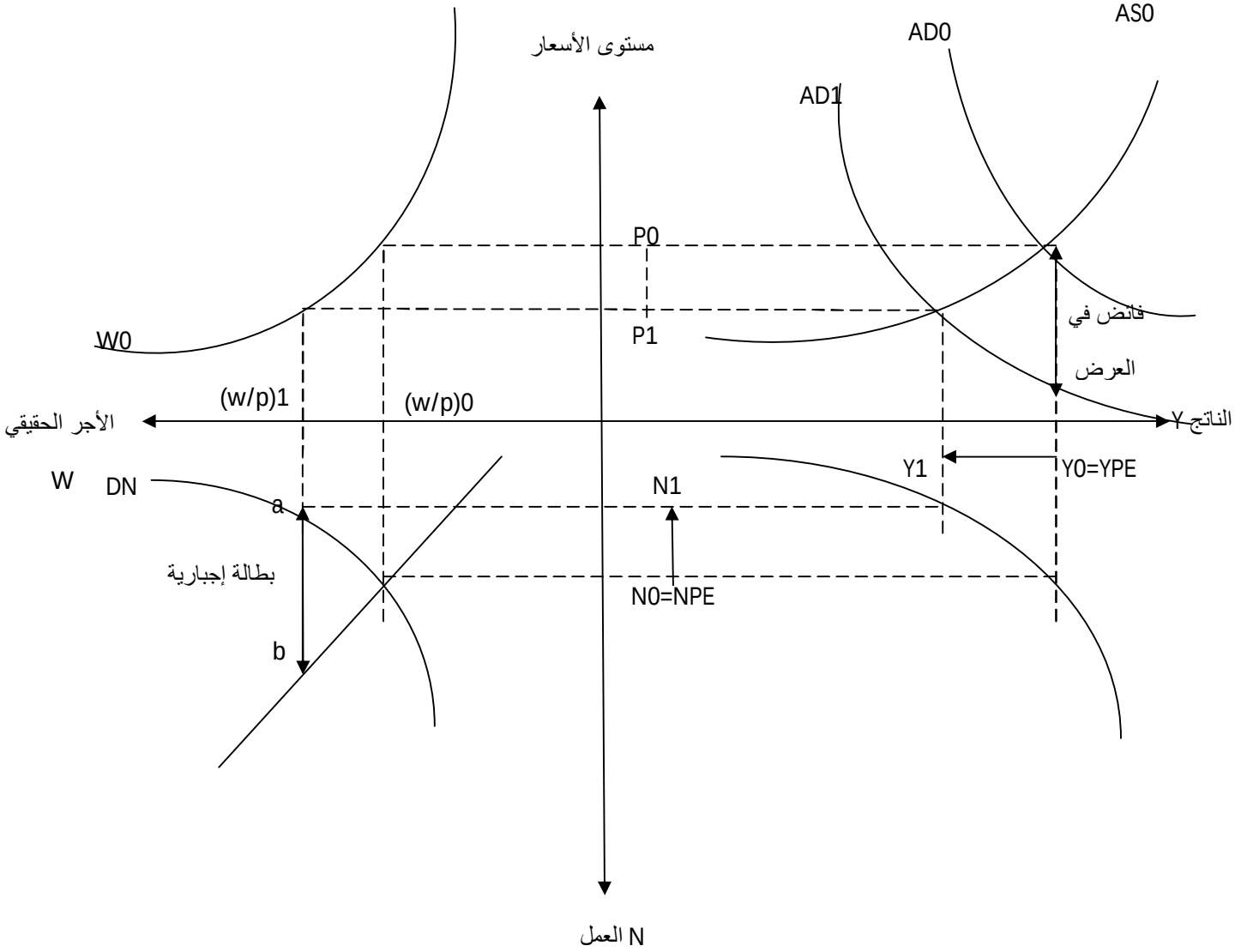


**المصدر:**مايكل ايدجمان ، ترجمة: مُحَّد إبراهيم منصور ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، دار المريخ، الرياض،1999 ص 312.

حيث:[1]

AD0: الطلب الكلي.

AS0: العرض الكلي.

P0: مستوى السعر عند التوازن.

N0: حجم العمالة عند التوازن.

NPE:مستوى العمالة عند التشغيل الكامل.

(W/P)0: الأجر الحقيقي عند التوازن.

DN: الطلب على العمل.

SN: عرض العمل.

YPE: مستوى الناتج عند التشغيل الكامل.

نتيجة لضعف الطلب أو قصور الطلب الكلي ينتقل منحنى الطلب الكلي AD0 إلى الأسفل أي إلى AD1، فينخفض بذلك مستوى الناتج من Y0 إلى Y1 محدثا بذلك انخفاضا في مستوى الأسعار من P0 إلى P1، استجابة للإنخفاض الحاصل في الطلب الكلي، و بذلك ينتج الأجر الحقيقي (W/P).

عندما ينضم مستوى الأسعار P1 إلى الأجر W0 محدثا بدوره فائض في عرض العمل لذا فان الأجور النقدية تنزل إلى مستوى أقل و تصبح مستويات العمالة و الناتج عندN0>N1 أي أن مستوى التشغيل يكون اقل من مستوى التشغيل الكامل محدثا بذلك بطالة، و هي بطالة إجبارية و كخلاصة لهذا التحليل، فالبطالة الإجبارية تمثل في المسافة(ab) تحدث عندما يكون الأجر الحقيقي (W/P)1 أعلى أجر من أجر التوازن(W/P)0.

و يرى كينز انه إذا كان مستوى الإنتاج أقل من مستوى التشغيل الكامل، فإن انخفاض الأجور لا يدفع لتحفيز التشغيل و ذلك بسبب وجود فائض في العرض الذي يقابله نقص في الطلب، وكحل لهذا الإشكال يرى كينز أنه ينبغي انتهاج سياسات مالية توسعية لتحقيق التشغيل الكامل، و ذلك لا يتم إلا بتدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي.

[1] بن عاشور ليلى، **مرجع سابق**، ص-ص 10-11

## المطلب الثالث:النظريات الحديثة

تعترف النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية بالبطالة الاختيارية و الاحتكاكية فقط و تقر النظرية الكينزية بوجود نوع آخر من البطالة هي البطالة الإجبارية و التي ترجع حسب رأي روادها إلى قصور الطلب الكلي على السلع و الخدمات، في حين نجد نظريات أخرى سماها البعض بالنظريات الحديثة المفسرة للبطالة، ترجع سبب وجود البطالة إلى إختلالات في سوق العمل لها علاقة مباشرة بنشوء البطالة. و بناءا عليه سوف نتناول أهم هذه النظريات:[1]

### أولا:نظرية رأس المال البشري:

من مؤسسيها shult، beher خلال الستينات و بالتحديد في 1964، إذ يفسر إختبار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والإستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، بإعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة، و بالتالي فإن الاهتمام يرتكز على الوظيفة و ليس على من يشرفون عليها.

### ثانيا: نظرية تجزئة سوق العمل:

ترتكز هذه النظرية التي ظهرت على يد m.piore ، D.B.doernberg في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والمستوى التعليمي، و تهدف هذه النظرية إلى تفسير إرتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة و وجود ندرة في عنصر العمل في القطاعات الأخرى. و على هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل:

1. **السوق الداخلية:** تتضمن الموارد البشرية داخل المؤسسة في ظل علاقة وثيقة بالأجور.
2. **السوق الخارجية:** يتم فيها البحث عن اليد العاملة من خارج محيط المؤسسة لعدم توفر الشروط الضرورية في المنصب المطلوب، مع إمكانية الترقية.
3. **السوق الأولية:** تضم الوظائف الأكثر أجرا و الأكثر ثباتا و استقرارا، و التي توفر أحسن الشروط بما في ذلك إمتياز الترقية.

[1] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، **مرجع سابق** ،ص-ص: 32-34.

4. **السوق الثانوية:** تضم الوظائف الأقل أجرا و استقرارا. و في الغالب تشمل المرأة و عنصر الشباب و كبار السن و العمالة منخفضة المهارة، أي هذه السوق تميز بين العمال من حيث فئات الأعمار، ومن حيث الجنس، وتتضمن المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل، وتتأثر بالتقلبات الاقتصادية مما يعني أن المشتغلين بها يكونوا أكثر عرضة للبطالة.

**ثالثا: نظرية البحث عن العمل:**

ترجع هذه النظريات معدلات البطالة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الحالية من أجل البحث و جمع المعلومات عن أفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم و هيكل الأجور المقترن بها. و تنطلق هذه النظرية من الفرضيتين التاليتين :

1. أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
2. وجود حد أدنى للأجور، بمعنى أن العامل سوف يقبل أي أجر أعلى منه و يرفض أي أجر أقل منه.

حاولت النظرية الكشف عن أسباب زيادة البطالة بين فئات معينة من قوى العمل خصوصا الشباب الوافدين الجدد لسوق العمل، نتيجة لعدم درايتهم بأحوال السوق، كما أن الإنتقال من وظيفة لأخرى من شانه أن يرفع من معدلات البطالة أثناء فترة التنقل بين الوظائف. و بالتالي تلخص النظرية إلى أن البطالة السائدة في الإقتصاد هي بطالة إختيارية.

**رابعا:نظرية البطالة الهيكلية:**

ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في التسعينات و زيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق بين النظريات الحديثة في الفنون الإنتاجية، و في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى.

و فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المتعطلين، بمجموعة من الأسباب أهمها:[1]

1. عدم القدرة على الإنتقال بمرونة من مكان إلى آخر.
2. الإعتبارات الشخصية في تفضيل العمال على بعضهم.
3. عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

[1] ناصر دادي عدون ،عبد الرحمان العايب ، **مرجع سابق** ،ص-ص: 32-34.

**خامسا: نظرية اجر الكفاءة:**

تعتمد هذه النظرية على العلاقة التي يمكن أن تربط بين استقرار الأجور النقدية و إنتاجية العمال، فأصحاب العمل يعتقدون انه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل و ذلك لتشجيع العمال و زيادة إنتاجيتهم، مع الإشارة إلى أن المبادرة يترتب عليها حدوث فائض في الكمية المعروضة من العمال، أي ظهور البطالة في سوق العمل.[1]

و بحسب هذه النظرية، يكون سلوك أرباب العمل و العمال في تناسق تام مع أهداف تعظيم العائد لكل فئة تعمل داخل سوق العمل، فبالنسبة لأصحاب الأعمال يكون المطلوب هو تعظيم عائداتهم و بخاصة الأرباح، وبالنسبة للعمال يكون المطلوب هو تعظيم منافعهم و حصولهم على أكبر إشباع ممكن حتى لو كانت أجورهم مرتفعة إرتفاعا غير واقعي، مع وجود بطالة في سوق العمل.

**سادسا: نظرية إختلال سوق العمل:**

و تقوم هذه النظرية على رفض مرونة الأجور والأسعار، وهو أحد الفروض الأساسية للنموذج التقليدي لسوق العمل. ووفقا لهذه النظرية فإن الأجور و الأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، غير أن هذا الجمود لا يرجع لأسباب غير اقتصادية كوجود النقابات العمالية أو وضع حد أدنى للأجور بل يرجع إلى عجز الأجور و الأسعار في الأجل القصير عن التغير بسرعة بما يؤدي إلى توازن سوق العمل. و نتيجة لذلك قد تتعرض سوق العمل لحالة من الإختلال تتمثل في وجود فائض عرض، و من ثم ظهور البطالة الإجبارية. و ينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار و الأجور إلى الاختلال بين العرض و الطلب. و نظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية سواء في الأجور أو الأسعار، فان ذلك من شانه أن يحدث عدم توازن. حيث تظهر البطالة في سوق العمل، و في حالة سوق السلع يوجد فائض عرض أو فائض طلب.

أما الجديد في هذه النظرية، إستخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية و هذا يعني أن نوع البطالة و أسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، و إنما يتوقف الأمر على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

[1] فاروق بن صالح الخطيب و آخرون ، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية** ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ربيع الأول 1435هـ ، ص-ص :244-246

## المبحث الثالث: آثار البطالة و طرق علاجها

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى آلية حدوث مشكلة البطالة و الآثار الناجمة عنها بالإضافة إلى طرق مكافحتها:

### المطلب الأول: آلية حدوث البطالة

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض، أو أقل من المتاح من موارد العمل، ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الإقتصاد، فخفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل بزيادة الطلب على العمل و امتصاص العرض الزائد من العمل إن وجد، و إذا وجد عاطلون عن العمل في المجتمع فهم بموجب النظرية الكلاسيكية عاطلون بإرادتهم و دون إكراه.

لكن هذا الرأي لم يعد مقبولا، و السبب في هذا أنه بسبب ضغط نقابات العمال لا يمكن لمعدل الأجر الحقيقي أن ينخفض إنخفاضا حادا و دون قيود، فنقابات العمال في أيامنا هذه تلعب دورا هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور و ظروف العمل في معظم دول العالم و يكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بان لا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين. و لكون أيضا أن بعض العمال لهم الحق في التفاوض على أجورهم مع أرباب العمل، حيث تتعلق سلطة التفاوض بعاملين هما:[1]

- مدى الصعوبة التي تجدها المؤسسة في إيجاد بديل لهذا العامل المؤهل، و استخلافه في حالة توقفه عن العمل.
- مدى سهولة إيجاد عمل آخر مناسب في حالة مغادرة العمل الحالي.

و لهذا فإن سلطة تفاوض العامل على الأجر تضعف كلما سهل على المؤسسة إستخلافه في حالة مغادرته منصب عمله، و كلما تطلب وقت أطول لإيجاد عمل آخر مناسب .

ليكن لدينا الشكل التالي الذي يمثل التوازن في سوق العمل:

[1] مقراني حميد،**اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012)**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة علوم اقتصادية،تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمحمد بوقره، بمورداس ،الجزائر،2014 -2015، ص-ص:66-68.

**الشكل(1-3): التوازن في سوق العمل.**

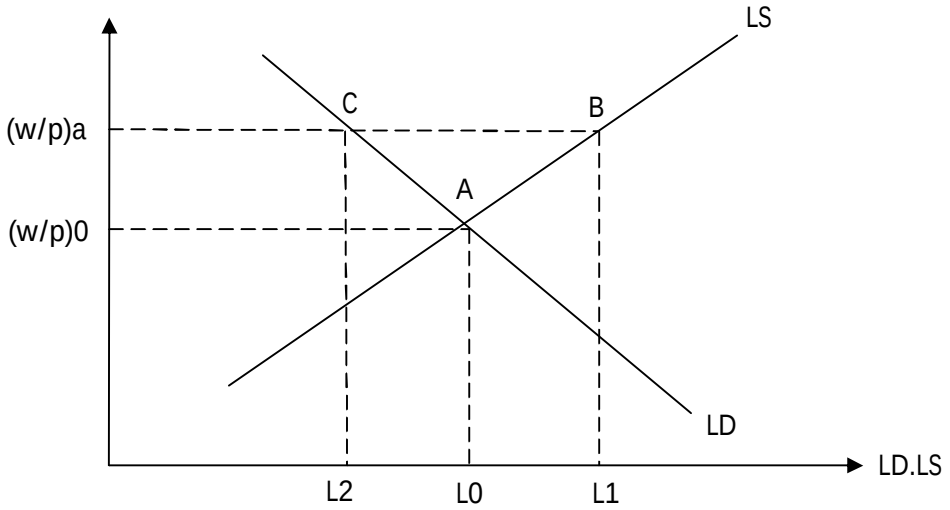


**المصدر:**أحمد الأشقر، الإقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007، ص 296.

حيث:[1]

نرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز (W/P)a و عدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز L1 و لعدد الأفراد الذين يرغبون أرباب العمل تشغيلهم بهذا الأجر بالرمزL2، عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقي أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن (w/p)0 فإن الفرق بين L1-L2 هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل.

إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن فان العددين L1وL2 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الاستخدام التوازني L0 فلا يكون هناك بطالة. و لكن في الواقع هناك بعض الأشكال من البطالة التي لا يمكن التخلص منها تخلصا كاملا ، ذلك أنه في كل مجتمع من المجتمعات هناك عدة من الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة مما يجعلهم في حالة بطالة لفترة معينة من الزمن يبحثون خلالها عن العمل. مثال ذلك خريجو الجامعات و المعاهد المهنية الذين يقضون فترة من الزمن في البحث عن الشغل قبل الإنضمام إلى صفوف العاملين كما يوجد عدد من الأفراد الذين لا يرضون بعملهم الحالي فيتركونه إلى حين إيجاد العمل الذي يلبي طموحاتهم.

[1]مقراني حميد، **مرجع سابق**،ص67.

ليكن لدينا الشكل الموالي الذي يمثل إنتقال نقطة التوازن عند إرتفاع الطلب على العمل:

**الشكل:(1-4): تغير وضع التوازن في سوق العمل.**

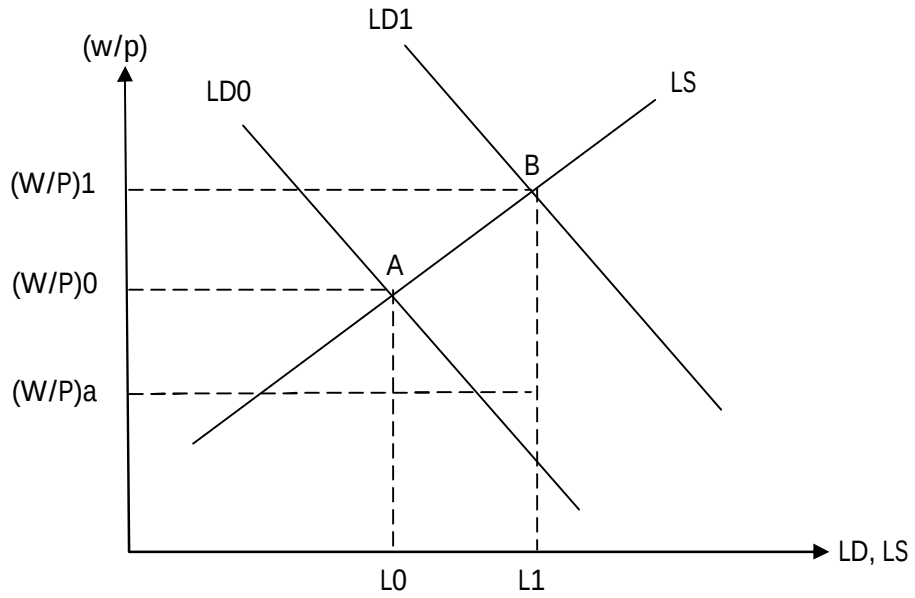


**المصدر:**احمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2007،ص 299.

لنفرض أن هناك توازنا بين العرض و الطلب عند مستوى الإستخدام الكامل L0والأجر الحقيقي التوازني (W/P)0، الذي يزيد عن الحد الأدنى للأجر الحقيقي(w/p)a. و لنفرض أن بسبب ارتفاع الطلب في سوق السلع و الخدمات إزداد الطلب على العمل، في هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب من الوضع LD0 إلى الوضع LD1. و ينتقل وضع التوازن من النقطة A إلى النقطةB . و تكون كمية العمل في وضع التوازن الجديد L1 أعلى مما كانت عليه في وضع التوازن السابق L0 كما يكون الأجر الحقيقي أعلى من الأجر الحقيقي السابق (w/p)0.

و إذا فرضنا أن الطلب الإضافي الجديد على العمل لا يمكن تلبيته، أي أن الحد الأعلى لعرض العمل هو L0. فيمكن القول أن هناك حالة استخدام زائد. في هذه الحالة يكون الاقتصاد غير متوازن، و يؤدي ذلك إلى إرتفاع الأجور الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، مما ينتج عنه إنخفاض حجم الناتج الذي ينقص من الطلب على العمل و عودة التوازن من جديد إلى سوق العمل.[1]

[1]مقراني حميد، **مرجع سابق**،ص68.

## المطلب الثاني:الآثار الناجمة عن البطالة

تعتبر البطالة من الظواهر غير المرغوب فيها في أي مجتمع من المجتمعات، نظرا لما تخلفه من مخاطر، و ما تعكسه من آثار سلبية على الأفراد و المجتمعات على حد سواء.

و من بين الآثار الناجمة عن البطالة نذكر:

### أولا: الآثار الاقتصادية للبطالة:

ساهمت البطالة في إفراز آثار اقتصادية لفئات المجتمع منها:

1. تعني البطالة حالة عدم التشغيل الكامل، أو عدم التوظيف الكامل و الذي يؤدي بدوره على عدم وصول الاقتصاد إلى حالة توازن التوظيف الكامل.
2. يعتبر عنصر العمل عنصر رئيسي من عناصر الإنتاج و عدم استغلالها هذا المورد يضيع على الاقتصاد فرصة إشباع الحاجات التي توفرها تلك القوة العاملة الراغبة و القادرة على العمل والإنتاج.[1]
3. إنخفاض مستوى الناتج القومي و الدخل القومي، حيث أن وجود البطالة يؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، و هذا يؤدي بدوره إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع و نقص في الناتج القومي و الدخل القومي. و يزداد هذا الأثر في الاقتصاديات النامية و التي تعاني أصلا من ندرة مواردها الاقتصادية.
4. إختلال مستوى الأسعار في المجتمع، حيث أن وجود البطالة في مجتمع ما يؤدي إلى إختلال الأسعار بها فتصبح غير مستقرة و هذا يؤدي إلى إرتفاع معدل التضخم و هذا يهدد بدوره الإستقرار الإقتصادي في المجتمع.
5. هناك بعض الحكومات التي تمنح المتعطلين تعويضا في شكل إعانات نقدية، هذا يعني أن عبء إعانة البطالة الذي تتحمله الدولة من اجل إعالة المتعطلين يكون كبيرا لا سيما كلما زاد عدد البطالين. وهذا يؤدي إلى زيادة المدفوعات التحويلية التي تدفعها الحكومة للمتعطلين و هذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة. و من جهة أخرى عندما يرتفع معدل البطالة تنخفض الدخول خاصة

[1] هيثم الزغبي ، حسن أبو الزيت ، **أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي** ، ، دار الفكر ، الأردن ، 2000 ، ص 149.

للمتعطلين و تقل الضرائب التي تحصلها الحكومة مما يقلل من إرادات الحكومة و هذا ما يزيد من عجز ميزانية الدولة.[1]

6. هناك بطالة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم، و هذه الخسارة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهارتهم أو خيراتهم. فمن المعروف أن المهارة و الخبرة تحفظ بالاستخدام و النمو مع الزمن بعد ذلك خصوصا كلما تعرض العامل لمواجهة فنون إنتاجية تحدث خلال عمله.[2]

**ثانيا: الآثار الاجتماعية و السياسية:**

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية للبطالة هناك آثار اجتماعية و سياسية لا تقل سوءا و خطورة عن سابقتها من بين هذه الآثار ما يلي:[3]

1. تؤدي البطالة إلى إنخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية و الأنظمة والقيم الإجتماعية السائدة في المجتمع.
2. فترات البطالة التي تستغرق مدة طويلة لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات و التدخين بين العاطلين عن العمل و التي تكون عبئا على الموارد الإقتصادية من جهة و سببا من أسباب إرتكاب الجرائم من قبل العاطلين لتمويل عاداتهم السيئة من جهة أخرى.
3. إرتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات أن للبطالة ارتباط و تأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجريمة، ونتائجها تتضمن خسائر في الأرواح والأموال.
4. إرتفاع في حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الإنتحار و الطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر إجتماعية سلبية كالتفكيك العائلي في المجتمع و تشرد الأطفال أو إنحرافهم الأخلاقي.

---

[1] احمد رمضان نعمة الله و آخرون ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004 ، ص 274.

[2] عبد الرحمان يسري، **مرجع سابق**، ص 221.

[3] بن حمودة نجيب،**البطالة و محدداتها في دول المغرب العربي-دراسة تحليلية قياسية-(1989-2012)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،الطور الثاني،فرع علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،2014-2015، ص-ص7،8.

5. تأخير سن الزواج إلا ما بعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن و غير ذلك، وهو يترك آثار سيئة متنوعة و متعددة على الإناث و الذكور.
6. إضطراب الأوضاع مما قد يعصف بالإستقرار السياسي للدولة و تغيير الحكومات فيها،كذلك ضعف المشاركة السياسية.
7. ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الإنتماء و اللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن و أفراد المجتمع.

## المطلب الثالث:طرق مكافحة البطالة

**أولا:تأمين فرص عمل دائمة:** و المقصود من تأمين فرص العمل للعاطلين حتى لا يتزايد حجم البطالة، والمقصود من المتعطل هو الفرد من ذكر و أنثى القادر على العمل و يرغب فيه يكون للأفواج المتزايدة من السكان نتيجة إرتفاع النمو السكاني من جهة و من جهة أخرى ارتفاع معدلات النشاط الإقتصادي وخصوصا بين الإناث، و الذي أدى إلى إرتفاع متوسط دخل الفرد و عدد الداخلين إلى سوق العمل.[1]

و رفعت هذه الأعداد المتزايدة الداخلة إلى سوق العمل حجم الطلب السنوي على القوى العاملة نتيجة عدم قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل تقابلها مما خلق نوعا من عدم التوازن بين العرض و الطلب على القوى العاملة، و إرتفاعا في نسب البطالة و عدد المتعطلين و خصوصا في عقد التسعينات.

**ثانيا:توفير قروض ميسرة للعاطلين عن العمل:** و مكافحة البطالة في المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة في البطالة يحتاج إلى:

1. تطوير الأنشطة التي تعاني تخلف تقني و ضعف في معدلات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تقصير في خطط التنمية و أنشطة المؤسسات الإقتصادية و الإجتماعية عن معالجة مشاكلها و توفير فرص العمل اللازمة لأبنائها.

2. تعميم و توزيع ثمرات التنمية و إشراك مختلف المناطق و فئات السكان بها، بصورة أكثر عدالة، وتطوير تقنيات الإنتاج الصغير، و ربطه بالأسواق المحلية و الخارجية و مساعدته على التحويل من العمل الفردي التقليدي إلى العمل الحديث المنظم، و تعتبر مكملا لخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة، و أداة مساعدة لدعم سياسات تنفيذ هذه الخطط.

3. السعي لتخفيف آثار ارتفاع نسب البطالة على الإقتصاد و المجتمع يدفع إلى وضع برنامج طارئ متعدد لسنوات يهدف إلى الحد من تزايد نسب البطالة بين الشباب، و البدء في تأمين فرص عمل دائمة في القطاعين المنظم و غير المنظم، و تأمين التدريب اللازم للمتعطلين، و توفير القروض الميسرة بشكل فردي أو تعاوني لإنشاء المشروعات الخاصة، والمساهمة في توسيع مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي، وكل ذلك يهدف إلى المساهمة في معالجة مشكلة الركود الإقتصادي من خلال زيادة الناتج المحلي و الدخل القومي.

---

[1] وفاء محمد عزت الشريف،**نظام الديون(بين الفقه الإسلامي و القوانين الوضعية أسباب الركود الاقتصادي و دور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد)**، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، 2010 ، ص،112.

و هناك ثلاث تصورات حول النشاطات التي يمكن تنفيذها للحد من ظاهرة البطالة:[1]

- **تشجيع الصناعات الحرفية و الصغيرة بهدف تنميتها و تطويرها:** و تقديم العون المادي لها في إطار زيادة فرص التشغيل فيها، و بما يتيح تحسين إنتاجيتها و تطوير أساليب عملها، و تضم عددا من الأنشطة منها النسيج و الملابس الجاهزة، و الصناعات التقليدية، وخدمات الصيانة الكهربائية والميكانيكية و التجارة و التمديدات، و الخدمات المنزلية، مثل: الخياطة والتطريز و كي الملابس، وصناعات سياحية شعبية و صناعات زراعية و ري(ألبان و أجبان، تجفيف فواكه.....) و تخزين وتبريد و تعبئة و تغليف، ومراكز معلوماتية، وصناعة الأثاث والأدوات المنزلية و العاب الأطفال، والتأهيل و التدريب والتطوير المهني، و تحديث صناعة مواد البناء، و تبني الإبداعات و الإختراعات الفردية.
- **إيجاد أنشطة سكانية:** إنشاء مشروعات للسكن التعاوني تكون على المستوى الوطني، منسق بين جهات مختلفة منها الوزارات و الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية و المنظمات الشعبية و الجهات الممولة الدولية، ولا بد أن يتمتع برنامج معد لذلك بشخصية إعتبارية مستقلة، و تنفيذه يخضع لخطة مدروسة عملية مراقبه.
- **إيجاد أنشطة في قطاع الطرق و الأشغال العامة:** وتكون ممولة بين مصدرين محلية و أجنبية، و من المصادر المحلية المخصصات الحكومية و القروض الميسرة من التأمينات الإجتماعية و التبرعات و الهبات، أما المصادر الخارجية فتكون في القروض التي تمنح للدول و المعونات و المنح من الدول المانحة العربية و الأجنبية و المؤسسات و المنظمات الدولية الإقليمية.

و أما عن كيفية الحد من البطالة فيكون عن طريق:

- توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع، وتدعيم الإستثمار و توجيهه، يتم ذلك عن طريق تشجيع الإتجاه نحو الإدخار من أجل الإستثمار، فعند زيادة حجم الإستثمارات فهذا يعني ضمنيا زيادة الطلب على العمال، وبالتالي الإقلال من أعداد العاطلين عن العمل، و يتحقق هذا الحل عن طريقتين:[2]

**1. تدعيم الثقة بالادخار، و توفير أجواء أكثر أمانا للمستثمرين:**

أ. تقديم حوافز و إعانات إنتاجية من أجل تشجيع الإستثمار.

[1] وفاء محمد عزت الشريف، **مرجع سابق**،ص113.

[2] وفاء محمد عزت الشريف، **مرجع سابق**،ص-ص114،115.

ب. تحفيز رأس المال الأجنبي على الإستثمار محليا.

ت. خلق فرص إستثمارية جديدة يتولد عنها فرص عمل جديدة.

2. **توفير الأيدي العاملة الفنية و المدربة:**

و يمكن تحقيق ذلك عن طريق:

أ. تغيير السياسة التعليمية بحيث تصبح أكثر ملائمة لسوق العمل.

ب. التدريب و ذلك لتحويل جزء من العمالة غير المدربة إلى عمالة مدربة، وكذلك لزيادة المهارة العمالية، و يتم ذلك من خلال دورات تدريبية لزيادة قدرة و كفاءة العمالة.

ت. قيام مكاتب الإستخدام بدورها الفعال فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل.

ث. تنظيم توزيع الأيدي العاملة بين القطاعات الإقتصادية العامة و الخاصة، بحيث يستوعب القطاع العام جزءا من هذه العمالة، و الجزء الآخر يتم إستيعابه في القطاع الخاص.

ج. تحويل الفائض من الأيدي العاملة من قطاع الزراعة مثلا إلى قطاع الصناعة و ذلك بعد تدريبه على مجالات العمل الصناعية.

3. رسم سياسات علاجية وقائية مرافقة للبنود السابقة تتمثل في التخطيط الاقتصادي المستمر لمشكلة البطالة، و ذلك عن طريق مراقبة حجم البطالة و محاولة الوقاية منها.

4. تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل للتخفيف من حدة الآثار السلبية للبطالة على المجتمع.

5. إستخدام الدور القانوني للدولة عن طريق التغيير في صياغة قانون العمل بما يتلاءم و الضرورات والمستجدات و يتمثل ذلك في:

أ. الحد من العمالة الوافدة من الخارج.

ب. خفض ساعات العمل للنوبة الواحدة، أو خفض أيام العامل الأسبوعية.

ت. منع دفع أجور متدنية.

ث. منع استخدام الأحداث في العملية الإنتاجية.

ج. تنظيم سن التقاعد من العمل.

**خلاصة الفصل:**

تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات السياسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب بل أصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة.

و يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في إقتصاديات الدول و لما لها من وزن في برامج التنمية نظرا لنتائجها و إنعكاساتها السلبية في جوانب الحياة، حيث أن الفهم الدقيق لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم و معرفة أسباب ظهورها.

و جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة و التي تأخذ أشكالا و أنواعا متعددة منها ما هو إجباري و منها ما إختياري و منها ما هو مقنع و غيرها من الأنواع، كما تبين أن هناك جدلا وإختلافا بين الإقتصاديين في مختلف النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، و يجب الوقوف على الآثار الناجمة عنها و العمل على الحد منها.

و في الأخير مشكلة البطالة في حد ذاتها تعتبر واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه مجتمعاتنا لما لها من آثار سلبية مباشرة على الفرد و المجتمع بصفة عامة.

# الفصل الثاني

# الإطار المفاهيمي

# للسياحة و التنمية

# السياحية المستدامة

## تمهيد:

تعد السياحة قطاعا مهما في تحقيق التنمية نظرا لأثرها الإقتصادي و الإجتماعي و الديني، و تعتبر نموذجا للعلاقات المتنوعة و المتجددة بين شعوب العالم و حضاراتهم و قطاع محوري يعمل على تنشيط قطاعات عديدة لا سيما قطاع النقل، الأشغال العمومية، الصناعات الغذائية، الصناعات التقليدية.

تعتبر قضايا التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية هي أعمدة التنمية المستدامة و يعتمد المستقبل على مدى قدرة البشرية على إحداث توازن بين هذه العناصر الثلاثة و نظرا لأهمية السياحة في الإقتصاد العالمي و القومي فان السياحة تصبح قطاعا إقتصاديا رائدا للتنمية المستدامة و في نفس الوقت تلعب التنمية السياحية المستدامة دورا هاما في جعل صون الموارد الطبيعية و الثقافية الهدف الرئيسي للمشروعات السياحية، و أصبحت السياحة هي أكثر الأنشطة صداقة للبيئة.

و عليه سوف نحاول خلال هذا الفصل التطرق إلى قطاع السياحة مع الوقوف عند مفهوم التنمية المستدامة و التنمية السياحية المستدامة من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول:** عموميات حول السياحة.

**المبحث الثاني:** أساسيات حول التنمية المستدامة.

**المبحث الثالث:** التنمية السياحية المستدامة.

## المبحث الأول: عموميات حول السياحة

تعتبر السياحة نشاط حضاري و إقتصادي و تنظيمي خاص بإنتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم و إقامتهم في مدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار.

### المطلب الأول: تعريف السياحة و أهميتها

#### أولا: تعريف السياحة:

تعتبر السياحة نشاط يقوم به الإنسان بغية الترويح عن نفسه من الأعمال التي يزاولها مع الزمن.

و قد وردت عدة تعاريف للسياحة, وأهمها:

- تعرف السياحة بأنها فن تعظيم الاستقرار و الراحة المعنوية و تقليل التوتر لدى السائح و إشباع رغباته و دوافعه.
- كما تعرف السياحة بالمفهوم الحديث بأنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، و الأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على الإستجمام و تغيير الجو و الوعي الثقافي المنبثق عن تذوق المشاهد الطبيعية.[1]
- كما يمكن تعريفها بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومتر على الأقل من منزله، وذلك حسب منظمة السياحة العالمية (OMT)organisation mondial dutourisme التابعة لهيئة الأمم المتحدة.[2]
- بالإضافةإلى ذلك يمكن القول بان السياحة هي ظاهرة إنتقال الأفراد بطريقة مشروعة إلى أماكن غير مواطن إقامتهم الدائمة، لفترة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن سنة، و لأي قصد كان، و ما يترتب عن ذلك من آثار إقتصادية و إجتماعية و ثقافية و حضارية وإعلامية...الخ.[3]
- مما سبق فإن السياحة لا تقف على تعريف واحد بذاته، لتعدد الأنواع و الأغراض الذي قامت من أجله فهي نشاط يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد يحدث عنه إنتقال من بلد إلى آخر،

---

[1] فؤاد بن غضبان، **الجغرافية السياحية**، الطبعة الأولى، دار اليازوري، الأردن، 2014، ص 49.

[2] عبد الكريم حافظ، **الإدارة الفندقية و السياحة**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2010، ص219.

[3] إسماعيل مُحَمَّد علي و آخرون، **مبادئ السفر و السياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، ص 49.

بغرض أداء مهمة معينة، أو للترفيه أو للزيارة ينتج عنه إطلاع على حضارات و ثقافات الشعوب، وتؤثر في الدخل القومي للدول السياحية، وخلق فرص عمل جديدة، وبذلك تفتح آفاق جديدة أمام صناعات و استثمارات متعددة لخدمة ذلك النشاط.[1]

**ثانيا: أهمية السياحة:**

أصبحت السياحة أهم ظاهرة في عصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة أهمها:[2]

### 1. الأهمية الاقتصادية:

أصبحت السياحة في كثير من دول العالم تمثل قطاعا إقتصاديا رئيسيا يعمل على ضخ العملات الصعبة، وجذب الإستثمارات الأجنبية، و يوفر أعداد لا يستهان بها من فرص العمل. حيث تعتبر السياحة بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال تشغيل اليد العاملة، والقضاء على البطالة، وبالتالي تسهم في إقتصاديات الدول. وطبقا لتقديرات مجلس السياحة و السفر العالمي بالتعاون مع مؤسسة وارتون للتنبؤ الاقتصادي، تقدم السياحة فرص عمل مباشرة و غير مباشرة لأكثر من 200 مليون شخص حول العالم، و بمعدل عامل لكل تسعة عمال يعملون في الصناعات الأخرى، و يصل عدد الوظائف المرتبطة بالأنشطة السياحية إلى350 مليون وظيفة في عام 2005 ، و تولد السياحة 10.3% من جملة الأجور العالمية ربما يعادل 1.7 تريليون دولار و بنسبة 10.1% من جملة الناتج المحلي (Gross domestique Product)، و يمثل الإنفاق الإستهلاكي لخدمات السياحة 11% من جملة الإنفاق الإستهلاكي العالمي.

و لقد شهد قطاع السياحة نموا متزايدا، وأصبحت السياحة تحتل موقعا متميزا ينافس قطاع النفط و الصناعة، من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي في العديد من الدول، حتى أن بعض الدول تعتمد إعتمادا شبه كلي على قطاع السياحة.

و تعتبر صناعة السياحة سوق قابل للتوسع بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل: التجارة، الصناعة والزراعة. و السياحة كصناعة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان و أداء الاقتصاد القومي و التي يمكن النظر إليها بالشكل الآتي:

---

[1] صفاء عبد الجبار الموسوي، شذى كاظم علوان،**التقدم التقني في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، دار الأيام، الاردن، 2014، ص 60.

[2] طه احمد عبيد، **مشكلات التسويق السياحي-دراسة ميدانية-**،بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2010، ص 125.

**الشكل(2-1): تأثير السياحة على الاقتصاد القومي.**

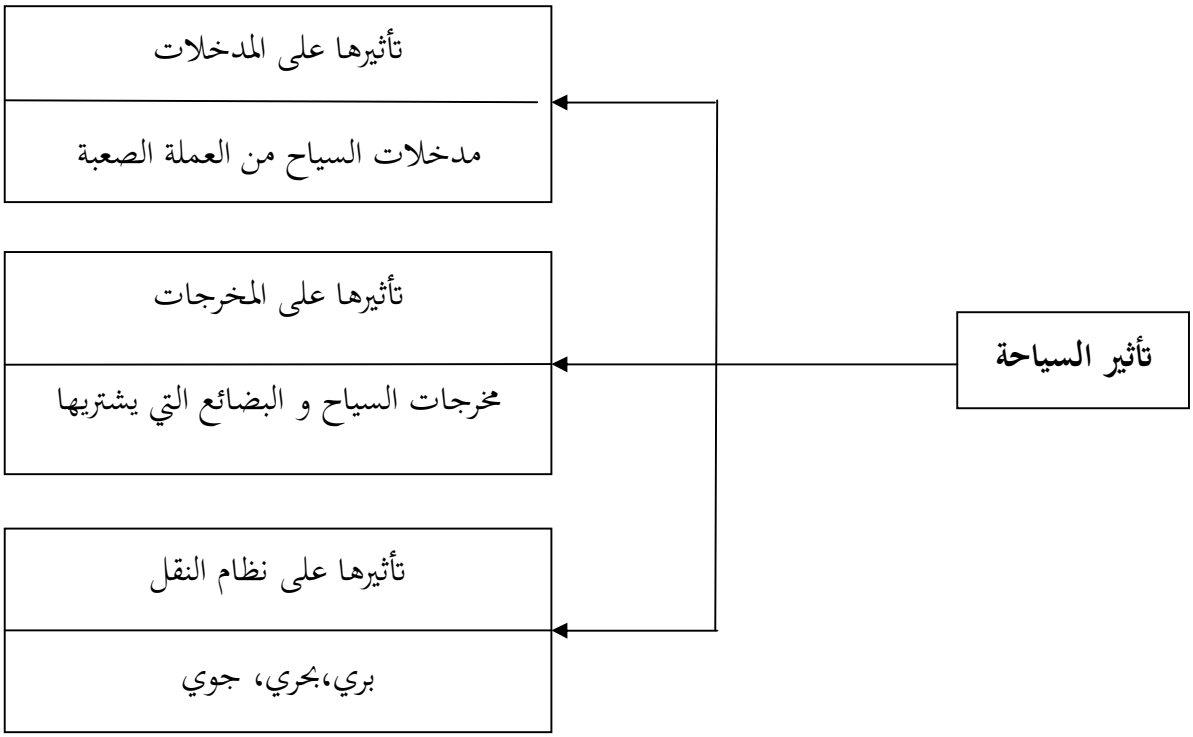


**المصدر:**طه أحمد عبيد، مشكلات التسويق السياحي-دراسة ميدانية-، المكتب الجامعي الحديث، 2010، ص 125.

فالسياحة بإعتبارها نشاط ديناميكي حركي ذات تأثير متبادل يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر و تأثر على نشاط الإنتاج، و الإستهلاك، و النقل، و الرحلات، و الإتصالات، والموانئ، و الفنادق، و المطارات ، و البنوك، و عمليات التجارة الداخلية و الخارجية...الخ.

### 2. الأهمية الحضارية و الثقافية للسياحة:

و تتمثل هذه الأهمية في "انتشار ثقافات الشعوب و الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كذلك على زيادة معرفة شعوب الأرض ببعضها البعض، و توطيد العلاقات، و تقريب المسافات الثقافية بينهم"، والسياحة اليوم أصبحت سفير لإزالة المعوقات الخاصة باللغة و العرق، و الجنس، و الطبقات الإجتماعية، كما أن السياحة "ساهمت في الحفاظ على آثار الأمم و الشعوب من خلال الحماية والتجديد، ويتعزز رقي الحضارات من خلال التبادل الإجتماعي و الثقافي ليس داخل البلد الواحد بإختلاف أقلياته، و إنما من خلال إنتقال الناس عبر الحدود في إطار عالم واحد تتزاوج فيه الثقافات و تتنامى خدمته للبشرية برمتها.

### 3. الأهمية البيئية و العمرانية:

حيث تمكن السياحة من إستغلال أمثل للموارد و المعطيات الطبيعية، و تدفع للمحافظة عليها و عدم إساءة إستخدامها على إعتبارها ثروة وطنية، كذلك تعمل النشاطات السياحية على "تنظيم و تخطيط وتحديث إستخدامات الأراضي بالشكل الذي يحقق أقصى منفعة ممكنة و لا تسبب أي مشاكل أوآثار بيئية سالبة، بالإضافةإلى ذلك تؤدي النشاطات السياحية إلى الإهتمام بالبعد الجمالي للمعطيات سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، و هذا بدوره يشكل دافعا للمحافظة على هذه المعطيات و صيانتها وترميمها.

## المطلب الثاني: مكونات السياحة و أنواعها

### أولا: مكونات السياحة:

مهما تعددت أنواع السياحة إلا أنها تتفق جميعها في عناصر سياحية ثلاثة، والتي تشكل المفهوم الواضح للسياحة لدى أي شعب من شعوب العالم. و تتداخل أنشطة السياحة مع العديد من المجالات.

و فيما يلي المكونات الأساسية الثلاثة للسياحة التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي عملية تخطيط وهي:[1]

### 1. السياح:

و هي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقا لمتطلبات كل سائح. وتعرف المنظمة العالمية للسياحة السائح بأنه المسافر إلى بلد غير البلد الذي يقيم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأغراض مختلفة، لا تتضمن الحصول على عمل يدر عليه منفعة مالية.

و نستثني من مفهوم السائح الأشخاص:

**أ-** الواصلون بعقود أو بدون عقود لشغل وظيفة أو الالتحاق بالعمل.

**ب-** الواصلون للإقامة الدائمة.

[1] فؤاد بن غضبان، **السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2015، ص-ص 46-47.

**ت-** المقيمون في منطقة مجاورة للحدود، والأشخاص الذين يستوطنون في منطقة ما و يعملون في منطقة أخرى مجاورة لها.

**ث-** الرحلات التي لا تقل عن 24 ساعة كالرحلات البحرية، الرحلات السريعة و المسافرين العابرين.

### 2. الموارد السياحية:

تتمثل في عوامل و عناصر جذب الزوار، و تتضمن العناصر الطبيعية مثل:المناخ، و التضاريس و الشواطئ، والبحار والأنهار والغابات والمحميات، إلى جانب الدوافع البشرية مثل: المواقع التاريخية، و الحضارية، والثرية، و الدينية و مدن الملاهي و الألعاب.

### 3. المعرضون:

و هي الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها، بغرض كل ما لديها من إمكانيات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

و من أهم ما تقدمه هذه الدول:[1]

**أ-** خدمات و مرافق الإيواء و الضيافة( فنادق، نزل، و بيوت ضيافة، و مطاعم و استراحات).

**ب-** خدمات مختلفة مثل مراكز المعلومات السياحية ووكلات السياحة و السفر و مراكز صناعة وبيع الحرف اليدوية، و البنوك، و المراكز الطبية، و البريد و الشرطة.

**ت-** خدمات النقل: و تشمل وسائل النقل على اختلاف أنواعها إلى المنطقة السياحية.

**ث-** خدمات البنية التحتية كالمياه الصالحة للشرب، و الكهرباء،و التخلص من مياه الصرف، والنفايات الصلبة و توفير شبكة من الطرق و الإتصالات.

**ج-** خدمات مؤسسية: تتضمن خطط التسويق و برامج الترويج للسياحة مثل: سن التشريعات والقوانين و الهياكل التنظيمية العامة و دوافع جذب الإستثمار في القطاع السياحي و برامج تعليم وتدريب الموظفين في القطاع السياحي.

[1] فؤاد بن غضبان،**مرجع سابق**، ص48.

**ثانيا: أنواع السياحة:**

تعددت أنواع السياحة تبعا للدوافع و الرغبات و الإحتياجات المختلفة المحركة لها، فهناك السياحة الرياضية و الدينية و الترفيهية و العلاجية و الثقافية...الخ.

و يمكن تلخيصها كما يلي:

**1. تقسيم السياحة حسب العدد:**

أ- **السياحة الفردية:** يتميز هذا النوع من السياحة بـــ:[1]

- ذو تكلفة عالية و يحتاج إلى إمكانيات سياحية عالية.
- يقوم السائح بالاتصال المباشر مع المنشات السياحية للحصول على الخدمات.
- الحاجة إلى معرفة اللغات العالمية و الإستغناء عن المترجم.
- الحاجةإلى الخبرة في المراجعة عدة جهات للحصول على تأشيرة الدخول و تصريف العملات وتذاكر السفر و الحجز و المعرفة بأمور الجمارك و معرفة ما هو ممنوع و ما هو مسموح.

**ب- السياحة الجماعية:** و هي سياحة المجاميع التي تقوم بها شركات سياحية متخصصة بتنظيم رحلات سياحية على شكل مجموعات أو أفواج سياحية، شامل لكل عناصر الرحلة السياحية من طعام وشراب و نقل...، و تتميز عن الرحلة الفردية بأنها:

- أوفر من حيث التكاليف.
- لا تستدعي خبرة كبيرة.
- مؤمنة من جميع العناصر الخاصة بالرحلة السياحية.
- يمك أن تقوم بها مجموعة يرتبطوا فيما بينهم برابطة معينة مثل رابطة العمل أو القرابة أو التنظيم.
- تتحمل الشركات السياحية المنظمة تنفيذ كافة عناصر البرنامج السياحي.

**2. تقسيم السياحة وفق الجنس:**

تقسم السياحة وفق هذا المعيار إلى:

**أ- سياحة الرجال.**

**ب- سياحة النساء.**

[1] مرزوق عابد القصيد و آخرون، **مبادئ السياحة**، الطبعة الأولى ، دار إثراء، الاردن، 2011، ص-ص 49-51.

**3. تقسيم السياحة حسب المناطق الجغرافية:**

و تنقسم إلى:[1]

أ- **السياحة الداخلية:** و هي تنقل الأفراد داخل البلد نفسه، و هي تحتاج إلى نوع معين من الخدمات و الأسعار.

ب- **السياحة الخارجية:** و تعتمد على السياح الأجانب. وتسعى كل دولة على تشجيع هذا النوع من السياحة لجلب العملة الصعبة، ويعتمد على عناصر جذب داخلي بشكل سليم، وخاصة البنى التحتية و الأمن و الإستقرار و كذا الإنخفاض في الأسعار.

**4. تقسيم السياحة حسب مدة الإقامة:**

أ- **السياحة الموسمية:** و هي سياحة تتعلق بقضاء السائح لعطلته في مكان و موسم معين و مدتها من شهر إلى ثلاثة أشهر، و تتميز بالدورية و التكرار.

ب- **السياحة العابرة:** و تكون عن طريق تنقل السياح بالطرق البرية ومرورهم الاضطراري في طريقهم على بلد معين، أو الهبوط الإضطراري في مطار ما.

5. **تقسيم السياحة حسب السن:** طبقا لهذا المعيار نجد:

أ. **سياحة الطلائع:** و ترتبط بالسن من 07-14 سنة، وهي عادة ما تكون في إطار رحلات إستكشافية أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة و تنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

ب. **سياحة الشباب:** في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، والبحث عن الحياة الاجتماعية و هذا لإرتباطه بالسن الذي يتراوح ما بين 15-21 سنة.

ج. **سياحة الناضجين:** و هي موجهة للذين تتراوح أعمارهم ما بين 35-55 سنة، و هي سياحة المتعة و البحث عن الراحة و الإستجمام.

د. **سياحة المتقاعدين:** يشارك فيها كبار السن و تكون لفترات طويلة و أسعار مرتفعة.

[1] هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود-مالية و بنوك، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص-ص 30-31.

### 6. تقسيم السياحة حسب الغرض منها:

يمكن تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:[1]

أ. **السياحة الثقافية:** تتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية و دراسة أو معرفة شعوبها و خصائصها التي تميزها عن غيرها، وزيارة المعالم الأثرية والحضارية لذلك البلد، حيث تعمل هذه السياحة على زيادة معلومات السائح و إشباع حاجاته من الناحية الثقافية، عبر إقامة الندوات و الدورات الثقافية و المعارض الخاصة، و المسابقات الفنية مثل: تظاهرة الجزائر العاصمة للثقافة العربية لسنة 2007، تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية2011.

ب. **السياحة الرياضية:** و تنقسم إلى نوعين سالبة وموجبة، والسياحة الرياضية الموجبة تتمثل في السفر والإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية ويضم هذا النوع جميع أنواع الرياضة المعروفة، و تتمثل السياحة الرياضية السالبة بالسفر والإقامة من أجل مشاهدة المباريات والإحتفالات الرياضية.

ج. **السياحة العلاجية(الاستشفائية أو الصحية):** حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن توفر لهم العلاج من الأمراض التي يعانون منها، وتتميز هذه الأماكن أو المناطق بمناخها الصحي وغناها بالمياه والينابيع المعدنية والعيون الساخنة وحمامات الرمل(الدفن تحت الرمل) والعلاج بمياه البحر.

د. **السياحة الدينية:** تعتبر من أقدم أنواع السياحة و تتمثل في زيارة المواقع الدينية، ومن أشهر المواقع التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير مكة المكرمة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية و كذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية.

هـ. **سياحة الأعمال:** هي الزيارات التي يقوم بها أصحاب العمال و ممثلي الشركات الكبرى إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم، ويلجا معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه.

و. **سياحة المعارض:** تشمل الرحلات لحضور المعارض الدولية سواء المتعلقة بمواد البناء أو بالطائرات المدنية أو الحربية أو السيارات أو بالكتاب والباحثين، فالمعارض الدولية تستقطب بالإضافة إلى رجال الأعمال عددا كبيرا من السياح بهدف المشاهدة والتمتع وغالبا التسوق.

---

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الإقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال،تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، و العلوم التجارية، جامعة وهران،الجزائر، غير منشورة،2013-2014،ص-ص 14-17.

ز. **سياحة المؤتمرات:** هي إستضافة المؤتمرات على إختلاف أنواعها وتنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة، وهي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الإيواء ووسائل النقل السياحي والتسهيلات السياحية الأخرى بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث أعداد خبراء ومنظمي مدن المؤتمرات. وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير وتتسابق الدول المختلفة على إستضافة و تنظيم المؤتمرات لتحقق من ورائها مكاسب سياسية و إقتصادية و إعلامية كبيرة.

ح. **السياحة الترفيهية:** أو كما تسمى بسياحة الإستجمام يكون الهدف الأساسي وراء الرحلة هو تحقيق الترفيه و لذلك يسمى هذا النمط من السياحة بالسياحة الأصلية. ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الإستجمام والراحة للسياح ويتحقق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المنشودة.

ط. **السياحة التاريخية:** تعتبر الآثار التاريخية من المواضع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها ليقف أمام ما تركته أيديا لأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى و أجمل صورة في واجهة الزائر. ويستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح و خاصة كبار السن والعلماء والمثقفين والباحثين، لذلك تعتبر من أرقى تصنيفات السياحة لكنها تتطلب إهتمام الدولة ومؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية.

## المطلب الثالث: معوقات السياحة

هناك العديد من الأسباب التي تعوق السياحة سواء الخاصة بالسائح أو بالمعوقات السياحية، و قد تؤدي إلى عدم السفر على نطاق أوسع أو عدم السفر على الإطلاق، و من بين العوائق نذكر:[1]

1. **التكلفة (النفقات):**هي من أهم المعوقات التي تنامي السياحة، و ذلك لأن محدودية الموارد المالية تعوق من السفر و جعله مكلفا لشريحة من الناس.
2. **عدم وجود الوقت:** و ذلك بان لا تتمكن فئة من الناس ترك أعمالهم ووظائفهم من أجل أخذ فسحة من الوقت للسفر، و لا شك أن الدخل يعد محددا من محددات الطلب على المقصد السياحي، لأنه يعكس القدرة الشرائية للسائح، و هو أحد العنصرين الأساسين للسفر و السياحة، و هما الرغبة الذاتية التي يعيقها توفر الوقت و القدرة المالية.
3. **القيود الصحية:** إن إعتلال الصحة و المعوقات الجسمانية تجعل كثيرا من الناس خاصة كبار السن يبقون في منازلهم أو في وطنهم، دون التفكير في السياحة.
4. **الأوضاع الأسرية:** إن البدأ في تكوين أسرة، و خاصة عندما يكون هناك أطفال صغار، مما يسببونه من متاعب في السفر، مما يثقل الأسرة في قضية المتابعة لهم أثناء السفر، يؤدي ذلك إلى بقاء الأسرة في الوطن.
5. **عدم الاهتمام:** إن وجود أشخاص ليس لديهم معرفة كاملة بالجهات التي تقصد للسياحة و ما يوجد فيها من إشباع قاصديها للاستمتاع و الترويح من المعوقات التي تؤدي إلى الإحجام عن السفر.
6. **وجود نوع من عدم الأمان:** و هي ما يثار حول مناطق من دول العالم و خاصة ما يوجد فيها من إنتشار أوبئة أو حروب أو ما يقع من حوادث الطيران و غير ذلك.

[1] هباء رجاء الحربي، **التسويق السياحي في المنشآت السياحية**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الاردن، 2012، ص-ص 38-41.

## المبحث الثاني:أساسيات حول التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة مصطلح هام يشير إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعارف و إختلفت حوله الآراء و الإتجاهات. فهي من بين المواضيع المهمة التي لاقت إنتباها و إهتمام الباحثين.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة و أهدافها

للتنمية المستدامة عدة تعار يف و أهداف منها:

#### أولا: مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة من بين المصطلحات الحديثة التي ظهرت نتيجة الإهتمام بالبيئة و التنمية، حيث تم مناقشة ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972، وإستحدث مصطلح "التنمية البيئة" développement-éco، التي تراعي المحافظة على موارد الأجيال القادمة، ولعدم وضوح هذا المصطلح تم إستخدام مصطلح أكثر وضوحا هو التنمية مع المحافظة على البيئة. والمصطلحان يشيران إلى المعنى ذاته الذي يشير إلى مصطلح التنمية المستدامة أو المستديمة أو المتواصلة، أو المطردة أو القابلة للإستمرار، وهي مرادفات تستعمل في اللغة العربية لتدل على مصطلح sustainable développement المستخدم في اللغة الانجليزية.[1]

و تم خلال عقد السبعينات تنظيم سلسلة من الندوات المنبثقة عن المؤتمر والتي كانت تتوصل بإستمرار إلى قناعة بأن: التنمية والبيئة هما عمليتان متلازمتان ولا يمكن الفصل بينهما، كما لا يمكن الفصل بين أهدافهما، ذلك أنه إذا كانت البيئة هي الظروف المحيطة بالإنسان، فإن التنمية هي سعي الإنسان إلى تطوير ظروفه الطبيعية و لحياتية عموما.

و قد تم حصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب 20 تعريف للتنمية المستدامة، و تم تصنيف هذه التعاريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب

الموضوع المراد بحثه كما يلي:

[1] فريد سمير، **حماية البيئة و مكافحة التلوث و نشر الثقافة البيئية**،الطبعة الأولى، دار الحامد، الاردن، 2017، ص70.

1. **تعريف التنمية المستدامة ذات طابع اقتصادي:** حيث أن التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة يعتبر إجراء لتقليص مستدام لإستهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، مع إحداث ميكانيزمات للتغيير الجذري للأنماط الإستهلاكية والإنتاجية السائدة، أما بالنسبة للدول المتخلفة فالتنمية المستدامة تعني ترشيد الموارد من أجل التخفيض من حدة الفقر ورفع المستوى المعيشي.
2. **تعريف التنمية المستدامة ذات طابع إجتماعي وإنساني:** في هذا المجال فإن التنمية المستدامة تهدف إلى الإستمرار في النمو السكاني وتقليص الهجرة نحو المدن من خلال تحقيق الرعاية الصحية وإنشاء المدارس وتوفير مناصب الشغل.
3. **تعريف التنمية المستدامة ذات طابع بيئي:** التنمية المستدامة تمثل الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الأرض-الماء) لزيادة الإنتاج العالمي من الغذاء.
4. **تعريف التنمية المستدامة ذات طابع تقني:** التنمية المستدامة هي التي تعتمد على التقنيات النظيفة و الغير مضرة بالبيئة و المحيط في الصناعة، وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية، و تنتج أقل إنبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

**أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2001.OCDE):** فترى أن التنمية المستدامة هي مجموعة منسقة من العمليات المتشاركة للتحرك بشكل مستمر في مجالات التحليل، والنقاش، وبناء القدرات، والتخطيط و تعبئة الموارد و التوفيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.[1]

مما سبق يمكننا تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في إستخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على إتخاذ الإجراءات، وتغيير السياسات، والممارسات على جميع المستويات، بداية من الفرد و انتهاء بالأسرة الدولية.[2]

[1] كواش خالد و آخرون،**القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية**،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع، يومي 27-28 سبتمبر، 2015، ص-ص9-10.

[2] جمال حلاوة و آخرون، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، دار الشروق، الاردن، 2009، ص 131.

**ثانيا:أهداف التنمية المستدامة.**

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و أجهزتها إلى تحقيق عدة أهداف منها:[1]

1. تحقيق نوعية أفضل للسكان: و ذلك من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات و جوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الإقتصادي أو الإجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول و ديمقراطي.
2. إحترام البيئة الطبيعية: إن الإرتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة وإحترامها لتصبح علاقة تكامل وإنسجام.
3. تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث. فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع التنمية المستدامة.
4. وكذلك تسعى لتحقيق إستغلال أمثل و إستخدام عقلاني. فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف إستغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له و مدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة و المعاصرة بأهداف المجتمع و ذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق و يخدم المجتمع، و ذلك بإستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد و المجتمع و في تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له آثار سلبية على المجتمع.
6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يمكن تفعيل التنمية المستدامة و يؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئية الخاصة و بدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

[1] عثمان غنيم و آخرون، **التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**، بدون طبعة، دار الصفا، الأردن،2010، ص-ص 30-31.

## المطلب الثاني: مبادئ ، أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مبادئ و أبعاد و مؤشرات مختلفة نفصل فيها كالتالي:[1]

### أولا: مبادئ التنمية المستدامة:

تستمد التنمية المستدامة قوتها من العلاقة التكاملية بين النمو و الترشيد في إستغلال الموارد، و المحافظة على البيئة، من خلال التنسيق الفعال ضمن برنامج معين يعتمد على حماية البيئة، والموارد، وإحتياجات المجتمع معا، بشرط عدم إستنزاف الموارد و المحافظة على إستمراريتها، لكي تتحقق المبادئ التالية:

**1. المبدأ الأول: إستخدام أسلوب النظم عند إعداد الخطط و تنفيذها:**

يعتبر هذا الأسلوب شرطا أساسيا لإعداد الخطط و تنفيذها في التنمية المستدامة من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي و البشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، و أي تغيير يطرأ على محتوى و عناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى. ومن ثم في النظام الكلي للأرض.لذلك تعمل الإستدامة بهذا الأسلوب على ضمان تحقيق توازن النظم الفرعية بمختلف أنواعها و أحجامها، من أجل ضمان توازن البيئة بشكل عام.

**2.المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية:**

عبارة عن ميثاق يقر مشاركة الجماهير و الحوار، ووضع السياسات و تنفيذها، و بمشاركة جميع الأهالي والهيئات الرسمية و إتباع أسلوب اللامركزية، أي اعتماد أسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى بداية من المستوى المحلي، و الإقليمي، لما لدور الحكومات و المجالس البلدية و القروية، في المحافظة على البيئة من التلوث، ورشيد الاستهلاك والمحافظة على الموارد، وتوعية الشعب والمساواة بين المواطنين، و الإستقرار في عدد السكان، وكيفية التوزيع السكاني في كافة مناطق الوطن بما يتناسب مع مصلحة و خدمة الوطن في التنمية، بالإضافة إلى تحسين الخدمات و المرافق الصحية، و التعليمية، و الإسكان والمواصلات.

[1] جمال حلاوة و آخرون، **مرجع سابق**، ص-ص 132-133.

**ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة:**

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أبعاد أساسية سنتطرق إليها كالتالي:

### 1. البعد الاقتصادي:

يستند هذا البعد أساسا على المبدأ الذي يقضي بزيادة الرفاهية للمجتمع إلى أقصى حد ممكن تزامنا مع إدارة الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ورشيدة، ويندرج تحت هذا البعد القضايا التالية:[1]

أ. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.

ب. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته.

ج. تقليص تبعية البلدان النامية.

د. المساواة في توزيع الموارد.

### 2. البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محورها الأساسي وجوهرها، بإعتباره وسيلة وهدف في آن واحد، وعليه يهتم هذا البعد بـ :

أ. العدالة الإجتماعية وتحقيق المساواة.

ب. مكافحة الفقر من خلال دعم خطط العمل و البرامج الوطنية.

ج.تقديم و تحسين مستوى الخدمات الإجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها.

د. السعي المتواصل في تحقيق إستقرار النمو الديمغرافي: ويتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات إيجابية نحو تنظيم النمو السكاني، لأن النمو الديمغرافي السريع من شأنه إحداث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدول في توفير الخدمات الإجتماعية للسكان، ويحد من جهود التنمية ويقلص من قاعدة مختلف الموارد المتاحة.

هـ.العمل على وقف النزوح الريفي: فمنطلق التنمية المستدامة يقوم على النهوض بالتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الجبلية وإمدادهم للمشاريع التنموية التي تتناسب وطبيعة المناطق الريفية، لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكاني السليم و المتوازن.

---

[1] حسين يرقي و آخرون،**دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة**،مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي الثالث عشر:دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة،-الواقع و الرهانات-، يومي14-15 نوفمبر، 2016، ص10.

و. إضافة إلى الأخذ بعين الإعتبار أهمية مشاركة الشعوب في إتخاذ القرارات، والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياة المجتمع بشفافية وبصفة مستمرة.

ز. كما يتضمن البعد الإجتماعي مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيارات الأفراد والمتمثلة في حياة صحية و طويلة، و أيضا إكتساب المعرفة و تنمية الخبرات و ضمان حقوق الإنسان و الحرية السياسية.[1]

### 3. البعد البيئي:

إن التنمية المستدامة تتطلب حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية، مع التوسع في الإنتاج لتلبية إحتياجات السكان المتزايدة، حيث أن الفشل في حماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بوقوع مشكلة في الغذاء. وبالتالي فإن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يقللان من غلتها، كما أن الإفراط في إستخدام الأسمدة ومبيدات الآفات يلوث المياه السطحية والجوفية، فضلا عن الضغوط البشرية والحيوانية التي تضر بالغطاء الخضري والغابات. وبالتالي فلا بد من إستخدام الأراضي القابلة للزراعة ومياه الري إستخداما أكثر كفاءة، وأيضا إستحداث و تبني ممارسات وتكنولوجيا زراعية محسنة، والمحافظة على المياه بوضع حدود للإستخدامات المبددة تحسين كفاءة شبكات المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث إضطرابا في النظم الإيكولوجية.[2]

**ثالثا:مؤشرات التنمية المستدامة:**

بعد الإهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية البيئية والمؤسساتية. وتتمثل هذه المؤشرات في:[3]

### 1. المؤشرات الإقتصادية:

أ. **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:**

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- حصة الإستثمار الثابت الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] حسين يرقي و آخرون،**مرجع سابق**،ص10.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2011، ص 195.

[3] سليمان عمر مُحَّد الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة(في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي)**، الطبعة الأولى، الأكاديميون، عمان، 2013،ص-ص37-38.

- صادرات السلع/واردات السلع و الخدمات.

ب. **تغييرأنماط الاستهلاك:** نصيب الفرد من إستهلاك الطاقة.

ج. **الموارد و الآليات المالية:**

- رصيد الحساب الجاري بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الدين/ الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموعة المساعدات الإغاثية الرسمية و المقدمة أوالملقاة.

**2. المؤشرات الاجتماعية:**تتمثل في:[1]

أ. **مكافحة الفقر:**

- معدل البطالة.
- مؤشر الفقر البشري.
- عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

ب. **الدينامية الديمغرافية و الإستدامة:** معدل النمو السكاني.

ج. **تعزيز التعليم و الوعي العام و التدريب:**

- معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة بين البالغين.
- النسبة الإجمالية للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

د. **حماية صحة الإنسان و تعزيزها:**

- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على الخدمات الصحية.
- عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه العذبة.
- عدد السكان الذين يحصلون على المرافق الصحية.

هـ. **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية:** نسبة السكان في المناطق الحضرية.

**3. المؤشرات البيئية:**

أ. **حماية نوعية موارد المياه العذبة و إمداداتها:**

- حماية الموارد المتجددة/ السكان.
- إستخدام المياه/ الإحتياجات المتجددة.

[1] سليمان عمر محمد الهادي،**مرجع سابق**،ص-ص 38-39.

ب. **النهوض بالزراعة و التنمية الريفية المستدامة:** تندرج في النقاط التالية:[1]

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة و الأراضي المزروعة بصورة دائمة.
- إستخدام الأسمدة.

ج. **مكافحة إزالة الغابات و التصحر:**

- التغير في مساحات الغابات.
- نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.

**4. المؤشرات المؤسسية:**

أ. **الحصول على المعلومات:**

- عدد أجهزة التلفزيون و الراديو لكل 1000 نسمة.
- عدد الصحف اليومية لكل 1000 نسمة.
- عدد الحواسب الشخصية لكل 1000 نسمة.
- عدد خطوط الهواتف الرئيسية لكل 1000 نسمة.
- عدد المشتركين في الأنترنت/ مستخدمي الأنترنت لكل 1000 نسمة.

ب. **العلم و التكنولوجيا:**

- عدد العلماء و المهندسين العاملين في البحث و التطوير لكل مليون نسمة.
- الإنفاق على البحث و التطوير بنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي.

[1] سليمان عمر محمد الهادي، **مرجع سابق**، ص39.

## المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

تتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية:[1]

### 1. التمركز حول البيئة:

يتم التركيز على إرتباط التنمية بالبيئة، حيث تأخذ التكاليف البيئية في الإعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع.

### 2. ذات بعد قومي:

تتطلب التنمية المستدامة بعدا إستراتيجيا لإرتباطها بالبشر و الموارد النامية و التلوث الذي يعرف الحدود السياسية بين الدول فينتقل عبر الماء و الهواء و الكائنات الحية.

### 3. الإهتمام بنوعية حياة الإنسان:

فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالإرتقاء بالإنسان من كافة الجوانب التي تحقق سعادته الحقيقية.

### 4. تنمية متوازنة:

توازن بين التنمية الإقتصادية و حماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان و البيئة بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله.

### 5. التركيز على البعد الزمني:

فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر و الأجيال القادمة.

### 6. ذات بعد مستقبلي:

فهي تنمية تراعي حق الأجيال المستقبلية في الموارد الناضبة.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **مرجع سابق**، ص-ص 181-183.

### 7. التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للفرد:

تتركز إهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبية حاجاته الأساسية لتحسين نوعية حياته المادية و المعنوية.

### 8. تنمية متكاملة:

تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع بضمان الحرية والمساواة والعدالة، والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية و التنمية المستدامة.

### 9. تنمية تحقق تساوي الفرص:

حيث تلبي الإحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع.

### 10. تنمية ذات بعد أخلاقي:

ترتبط بفكرة العدالة و المشاركة المجتمعية و التكافل و مراعاة الفئات الضعيفة وتلبية إحتياجاتهم.

### 11. تنمية متعددة الأبعاد:

تهتم بالجوانب المادية و المعنوية للإنسان، فيؤخذ البعد البيئي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والبشري في إستراتيجية التنمية المستدامة.

## المبحث الثالث: التنمية السياحية المستدامة

تعتبر التنمية السياحية المستدامة محور أساسي في إعادة التقويم لدور السياحة في العالم. ونشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الإقتصادي والإجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية. لهذا سنتطرق خلال هذا المبحث إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة، أهميتها ، مبادئها وأهدافها بالإضافة إلى آليات تحقيقها.

### المطلب الأول:مفهوم التنمية السياحية المستدامة و أهميتها

#### أولا: مفهوم التنمية السياحية المستدامة:

تعرف التنمية السياحية المستدامة والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية.

وعرف الإتحاد الأوربي للبيئة والمتنزهات القومية 1993 التنمية السياحية المستدامة على أنها "نشاط يحافظ على البيئة و يحقق التكامل الإقتصادي و الإجتماعي" ، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع إحتياجات السياح والمجتمعات الحالية وضمان إستفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الإقتصادية والإجتماعية والجمالية مع الإبقاء على الوحدة الثقافية وإستمرارية العمليات الإيكولوجية و التنوع البيولوجي ومقومات الحياة الأساسية.

ويمكننا الإستناد إلى تعريف منظمة السياحة العالمية unwto للسياحة المستدامة على أنها منظومة سياحية تأخذ في الحسبان الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في المجتمعات المضيفة للسياح، لذلك فإن التنمية السياحية المستدامة يجب أن تعمل على الإستخدام غير الجائر للموارد الطبيعية والثقافية، والأخذ في الإعتبار الخصائص الإجتماعية والحضارية للمجتمعات المضيفة للسائحين، مع ضمان تحقيق منافع إقتصادية و إجتماعية وبيئية لجميع الأطراف على المدى الطويل.[1]

[1] صلاح زين الدين، **دراسة لفرص و تحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**، المؤتمر الدولي الثالث-القانون و السياحة-، يومي 26-27 افريل2016، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص-ص 13-14.

و يوضح الجدول التالي مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة و التنمية السياحية التقليدية:[1]

**الجدول(2-1):مقارنة بين التنمية السياحية المستدامة و التنمية السياحية التقليدية.**

| أوجه المقارنة | التنمية السياحية التقليدية | التنمية السياحية المستدامة |
|---|---|---|
| **الخصائص** | تنمية سريعة. | تنمية تتم على مراحل. |
| | قصيرة الأجل. | طويلة الأجل. |
| | ليس لها حدود. | لها حدود و طاقة استيعابية. |
| | سياحة الكم. | سياحة الكيف. |
| | إدارة عمليات التنمية من الخارج. | إدارة عمليات التنمية من الداخل عن طريق السكان المحليين. |
| **الاستراتيجيات** | تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة. | تخطيط شامل و متكامل. |
| | التركيز على إنشاء البناءات. | مراعاة الشروط البيئية في البناء و تخطيط الأرض. |
| | برامج خطط لمشروعات. | برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة |

**المصدر**:تلي مُحَّد إسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية-**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق خدمات)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، الجزائر،2013،ص 13.

[1]تلي مُحَّد إسلام، **دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية-**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية، تخصص تسويق خدمات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،غير منشورة، الجزائر،2013،ص 13.

و بالتالي فإن التنمية السياحية المستدامة هي العمل على إستخدام الموارد البيئية السياحية الطبيعية والثقافية والإجتماعية....وصيانتها والمحافظة على فطرية كل هذه الموارد لأنها ليست ملكا للجيل الحاضر و إنما ملكا للأجيال المتعاقبة.

**ثانيا: أهمية التنمية السياحية المستدامة:**

تتمثل أهمية التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية:[1]

### 1. تحسين ميزان المدفوعات:

و ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الإستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات إقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى في الدولة.

### 2. توفير فرص عمل و حل مشكلة البطالة:

لأن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفض من البطالة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إرتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به.

### 3. زيادة الفرص الإستثمارية المربحة:

يمكن للدولة تحديد مجالات واسعة لعملية الإستثمار في هذا القطاع بما يعمل على الإستغلال الجيد لمقومات النهوض بالواقع السياحي حيث إستثمار و توظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتوجيها صوب المجالات المربحة إقتصاديا لم يمتلكه القطاع الخاص من قدرة في تعزيز المزايا التنافسية للمشاريع السياحية وإيجاد الوسائل الممكنة في جذب السياح وإدخال أفضل أنواع التقنيات و التجهيزات وتحسين طرق و أداء و أساليب العمل و هنا يتطلب إشراف الدولة على صياغة إستراتيجية شاملة أحد أهم بنود عناصرها القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية.

[1] صلاح زين الدين،**مرجع سابق**، ص-ص 10-19.

### 4. تحقيق التنمية المتوازنة بين الأقاليم:

حيث تؤدي التنمية السياحية إلى توزيع و إنشاء مشروعات سياحية جديدة في محافظات البلاد المختلفة خاصة وأن المواقع الأثرية والحضارية تتوزع بين مختلف المناطق، مما يعني حصول تنمية متوازنة للأقاليم المتخلفة منها إقتصاديا، من خلال إيجاد عمل وتحسين المستولى المعيشي لأبناء هذه المناطق وزيادة رفاهية الأفراد وإستغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم، وسيترتب على توزيع الدخول بين المناطق و الأقاليم تحقيق حالة التوازن الإقتصادي وإعادة توزيع الدخل وتنمية وتطوير هذه المناطق باعتبارها أماكن جذب سكاني.[1]

و بالتالي إمكانية الحد من الهجرة من المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا.إذ تسهم السياحة في إنعاش التجمعات و المستقرات البشرية التي توجد فيها أو بقربها المقومات السياحية كما تسهم في تعميق الوعي الثقافي لدى المواطنين و تحفيز تطوير شبكة الطرق لتغطي المناطق المتخلفة إلى المناطق الأكثر تطورا.

[1] صلاح زين الدين،**مرجع سابق**، ص-ص 19.

## المطلب الثاني: مؤشرات،مبادئ و أهداف التنمية السياحية المستدامة

### أولا: مؤشرات التنمية السياحية المستدامة:

وضعت مجموعة من مؤشرات الإستدامة الخاصة بالسياحة وأختبرت في عدد من البلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع في إستخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية، الغرض منها رصد الآثار الإجتماعية والاقتصادية و البيئية وقسمت إلى ثلاث مجموعات أساسية:[1]

1. **المؤشرات البيئية:** و ينبني هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة و التأثير عليها في المقصد السياحي و إذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الإستيعابية الخاصة بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار، تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها هي:

أ. مؤشر معالجة النفايات سواء كانت صلبة أو سائلة.

ب. مؤشر كثافة إستخدام التربة الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية إلى إجمالي المسافة.

ج. مؤشر كثافة إستخدام المياه و الذي يقيس حجم إستخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السياح المحليين، أو بحجم إستخدام السياح إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.

د. مؤشر حماية الجو من التلوث وهو الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة للمواسم السياحية.

2. **المؤشرات الإجتماعية:** ترتكز هذه المؤشرات على واقع الانتعاش المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الإجتماعي وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الإجتماعي نجد منها:

أ. مؤشر الإنعكاس الإجتماعي: يقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية كسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف و التعليم...الخ.

ب. مؤشر رضا السكان المحليين: وهو يحدد مستوى رضا السكان المحليين بالمشاريع السياحية و التجاوب معها.

[1] عامر عيساني، **التنمية السياحية واقع وآفاق**، الملتقى الوطني الأول حول البيئة و التنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، الجزائر، معهد علوم التسيير، يومي 06-07 جوان 2006، ص-ص 73،74.

ج. مؤشر الأمن: و يقيس مدى إنعكاس عنصر الأمن على تدفق السياح، و يقاس بمدى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.

د. مؤشر الصحة العامة: و يعكس مدى تطور النشاط السياحي على مستوى صحة السكان المحليين و يقاس بعدد الأطباء و الممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض إلى عدد السكان.

**3. المؤشرات الإقتصادية:**

تتعلق هذه المؤشرات بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي و أهم المؤشرات هي:[1]

أ. مؤشر العملة الصعبة.

ب. مؤشر الدخل.

ج. مؤشر الإستثمار

**ثانيا:مبادئ و أهداف التنمية السياحية المستدامة:**

الإهتمام المتزايد بالسياحة دفع إلى تعاظم دورها في التنمية من حيث تشجيع الإستثمار في إنشاء المنتجعات السياحية ومشاريع البنى التحتية، خاصة في ظل مفهوم المستدامة.

تتمثل مبادئ وأهداف التنمية السياحية المستدامة في النقاط التالية:[2]

1. حماية البيئة و زيادة التقدير والإهتمام بالموارد الطبيعية و الموروثات الثقافية للمجتمع.
2. مقابلة الإحتياجات الأساسية للعنصر البشري و الإرتقاء بالمستويات المعيشية.
3. تحقيق العدالة على مستوى الجيل الواحد وكذلك بين الأجيال المختلفة من حيث الحق في الإستفادة من الموارد البيئية و توزيع الدخول....الخ.
4. خلق فرص جديدة للإستثمار وبالتالي فرص عمل ودخول جديدة وتنوع الإقتصاد.
5. زيادة عوائد الحكومة من خلال فرض الضرائب على مختلف النشاطات السياحية.
6. تحسين البنية الأساسية والخدمات العامة في المجتمعات المضيفة.
7. خلق أسواق جديدة للمنتجات المحلية.

---

[1] عامر عيساني، **مرجع سابق**، ص 74.

[2] محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، **التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصر العربية**، دراسة تقويمية بالتطبيق مع محافظة الإسكندرية، المعهد العالي للسياحة و الفنادق و الحاسب الآلي، السيوف، الإسكندرية،مصر،ص-ص 5-6.

8. الإرتقاء بالوعي البيئي و القضايا البيئية لدى السياح و العاملين و المجتمعات المحلية.
9. الإرتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه و إتاحتها للسكان المحليين و بالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.
10. التشجيع على الإهتمام بتأثيرات السياحة البيئية و المنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
11. إيجاد معايير للمحاسبة البيئية و الرقابة على التأثيرات السلبية للسياحة.
12. الإستخدام الفعال للأرض و تخطيط المساحات الأرضية بما يتناسب مع البيئة المحيطة.
13. مشاركة المجتمعات المحلية في إتخاذ قرارات التنمية السياحية و بالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع.

## المطلب الثالث:آليات تحقيق التنمية السياحية المستدامة

إن تطبيق مفهوم الإستدامة السياحية يعتمد على ثلاثة جوانب مهمة:[1]

1. العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية.
2. البعد الإجتماعي: على إعتبار أن هذه المؤسسات هي جزء من المجتمع المحلي وعليها الإستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.
3. البيئة: حيث تتعامل هذه المؤسسات على أنها جزء من البيئة و بالتالي يجب عليها المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

و تعتمد السياحة المستدامة على القوة الجاذبة للموارد الأساسية للمقصد السياحي مثل:

- الموارد الطبيعية(المناخ و المناظر الطبيعية والنظم البيئية).
- الموارد الثقافية(التراث الثقافي والفنون والآثار القيمة والعادات والتقاليد والتكوينات الثقافية الفرعية).
- الموارد الإجتماعية المهتمين بالتنمية السياحية المستقبلية(الكوادر البشرية).و ما يحملونه من سمات إجتماعية سكانية وما يمتلكونه من قدرات ورأس المال و معارف، مع توافر بيئة جيدة و نظام أمني لحماية الممتلكات والإهتمام من جانب السكان المحليين بالسياحة...الخ.

[1] محمد محمود عبد الله يوسف، **آليات تحقيق السياحة المستدامة على الواحات الداخلة و الخارجة بمصر**، جامعة القاهرة ، مصر، ص-ص 10-12.

أضف إلى ذلك تقديم المقاصد السياحية لبعض الموارد الثانوية مثل:

- قطاع التسكين(الفنادق و الفنادق الصغيرة على الطرق وإقامة المعسكرات ومنازل الضيوف...الخ).
- قطاع تقديم الغذاء(المقاهي و المطاعم و مطاعم الشطائر و الوجبات السريعة...الخ).
- قطاع تنظيم السفر(الوكالات و المكاتب السياحية...الخ).
- قطاع النقل و المواصلات(النقل الجوي و البحري و بالقطارات و الحافلات...الخ).
- قطاع الترفيه(المغامرة و النوادي الليلية...الخ).
- قطاع المعلومات(شبكة معلومات سياحية جيدة).
- الخدمات التكميلية و التسهيلات و البنية التحتية للخدمات.

و لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، هناك بعض المبادئ و الأنظمة التي لاقت نجاحا في المواءمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى بما يحقق سياحة مستدامة فعالة، وذلك بهدف تطبيقها هي:[1]

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح و تزويدهم بالمعلومات الضرورية.
- ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، و إعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، و يفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع و التعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين و أنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين و تأمينهم بالخدمات و المعلومات و توفير الأمن و الحماية بدون إحداث أي ضرر على البيئة.
- ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية و البشرية في المنطقة يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
- التوعية و التثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحلين أولا بأهمية البيئة و المحافظة عليها.
- تحديد القدرة الإستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية دون إزدحام و إكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية و الإجتماعية من جهة و على السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات و الأنشطة.

[1] محمد محمود عبد الله يوسف، **مرجع سابق**، ص 13.

- دمج السكان المحليين و توعيتهم و تثقيفهم بيئيا و سياحيا.
- توفير مشاريع مدرة للسكان المحليين مثل: الصناعات الحرفية التقليدية و مرافقة الدواب لنقل السياح و تشجيع الزراعة العضوية فضلا عن العمل كمرشدين سياحيين.
- تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة بالسياحة مثل: القطاع الخاص و الحكومي و المؤسسات الرسمية و الهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

## خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل يمكن أن نستنتج أن قطاع السياحة أصبح رافعة لا يمكن إنكارها و محركا حقيقيا للتنمية في العديد من الدول. وتمكن أهمية القطاع في جلبه للعملة الصعبة ومساهمته في خلق مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة، وتأثيره الإيجابي على مختلف القطاعات.

و نظرا لإرتباط السياحة بشكل أساسي بالبيئة فقد بدأ الإهتمام والتركيز على مبدأ الإستدامة. حيث تتميز التنمية السياحية المستدامة بالرؤية التي تعتمدها على المدى الطويل فيما يخص مؤشراتها وأهدافها والمبادئ التي تقوم عليها و آليات تحقيقها.

وعليه فالسياحة تكتسي أهمية وتعتبر قطاع إستراتيجي يؤدي دورا محوريا في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي ويعكس مدى التقدم الحضاري والعلمي للشعوب لكونها نشاطا إنسانيا حركيا.

# الفصل الثالث

# مساهمة التنمية السياحية المستدامة في التشغيل بالجزائر

## تمهيد:

الجزائر التي تصبو بالإرتقاء بالسياحة إلى مصاف القطاعات الدارة للثروة وبناء قطاع سياحي جذاب للسياح، سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية و تنمية المنتج السياحي الجزائري وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة، من خلال جملة من القوانين و التشريعات الخاصة بالتنمية السياحية، التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية و النوعية.

يعتبر الإهتمام بقضايا التشغيل و تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة من أهم التحديات التي تواجهها دول العالم بما فيها الجزائر الأمر الذي يحتم عليها توفير الشروط اللازمة و وضع هياكل قوية و متخصصة وإنتهاج إستراتيجيات إقتصادية رشيدة تسمح لها بتحقيق الأهداف المرجوة.

و عليه ينقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول:** واقع القطاع السياحي.

**المبحث الثاني:** إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

**المبحث الثالث:** علاقة التنمية السياحية المستدامة بالتشغيل في الجزائر.

## المبحث الأول: واقع القطاع السياحي

عرفت السياحة الدولية تطورا كبيرا مما انعكس إيجابا على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية للعديد من الدول، خاصة السياحية منها مما ساهم في توفير مناصب الشغل وتوفير العملة الصعبة، والمساهمة في الناتج المحلي.

### المطلب الأول: واقع السياحة في العالم

حققت السياحة الدولية نموا متسارعا إعتبارا من عقود الستينات و السبعينات و الثمانينات ، حيث حققت نموا مثيرا وإستطاعت بعض الدول النامية إن تستفيد بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي، بينما بحلول البعض الأخر ، وهي تلك التي تفصلها مسافات بعيدة عن الأسواق العالمية المصدرة للسياحة ، والإستفادة من النمو السياحي العالمي والتطورات السريعة في النقل الجوي والبحري والبري، فلقد أضحت السياحة صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والإستثمار والتسويق والترويج ، وهي صناعة متعددة المراحل تعتمد على قطاعات الإقتصاد الأخرى، وبالتالي تعتبر عاملا مساعدا لعملية التنمية الإقتصادية خصوصا في مجال البنية التحتية للإقتصاد، ومما لا شك فيه إن مستوى القطاع السياحي تعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه ومنها مرافق النقل، وشبكات الإتصالات وخدمات الكهرباء و المياه، وحتى القطاعات المنتجة مثل: القطاع الزراعي والصناعي، فلا يكفي تطوير المواقع السياحية الحديثة إذا كان من المتعذر الوصول إليها أو كانت تفتقر للخدمات الأساسية و علاوة على ذلك فان قطاع السياحة يجلب الإستثمار اللازم لتطوير الخدمات الأساسية في المناطق المجاورة للمواقع السياحية وبالتالي حافزا لتنمية القطاعات الأخرى .[1]

أظهر النشاط السياحي الدولي نموا كبيرا و متواصلا سواء من حيث الإيرادات السياحية أو عدد السياح الوافدين، وترك أثار إقتصادية وإجتماعية وثقافية وبيئية واسعة لتشمل تقريبا كل جزء من الكرة الأرضية ، وينتج عن النشاط السياحي الدولي فوائد إقتصادية كبيرة للبلدان المستضيفة للسياحة وبلدان إقامتهم على حد سواء، ووفقا لمنظمة السياحة العالمية فقد إرتفع عدد السياح الدوليين الوافدين من 880 مليون في عام 2009 إلى 1133 مليون في 2014 أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5.2 في المائة ، كما إرتفعت خلال نفس الفترة العائدات الصادرة منهم ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 7.9 في المائة

[1] ناجي التوتي ، **دور و أفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية** ، المعهد العربي للتخطيط ، ماي 2001 ، الكويت . ص 1 .

وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة التي سجلها الإقتصاد العالمي خلال الفترة نفسها وبلغت الإيرادات السياحية العالمية 34 مليار دولار في اليوم الواحد أو 1099 أورو لكل سائح وافد.[1]

**أولا: العوامل المؤثرة على السياحة الدولية :**

هناك عدة عوامل تؤثر على حركة السياحة الدولية، بعضها يؤثر إيجابا والآخر له تأثيرا سلبيا على الحركة السياحية بالإضافة إلى ذلك فهذه العوامل تختلف من الدول النامية عن الدول المتقدمة و هي:

1. **بالنسبة للدول النامية:**

أ. النمو الديمغرافي لكثير من البلدان يؤدي إلى زيادة الأعباء للدول النامية مما أضاف عبء كبير على الإنتاجية و هذا ينعكس سلبا على هذه الدول من كفاءة و إمكانية الدول في إستقبال الحركة السياحية الدولية وتلبية إحتياجات زبائنها .

ب. تعاني الدول النامية من مشكلة الديون ، فمعظم هذه الدول تلجأ للديون بسبب إنخفاض الإنتاجية.

ج. إحتياج الدول النامية للإستثمارات السياحية في الوقت الذي تحتاج فيه الإستثمارات إنتاجية من أجل إشباع إحتياجاتها الأساسية من أمن غذائي و إسكان .

د. تعاني الدول النامية من التلوث بكل أنواعه ، مما يؤثر على الحركة السياحية حيث يفضل السائح التوجه إلى مقاصد سياحية نظيفة بيئيا .

هـ. إحتياج الدول النامية إلى قروض لإقامة المشروعات سياحية و تواجه بتقلص هذه الفرص بالإضافة إلى إرتفاع فوائد هذه القروض مما يزيد من تكلفة المشروعات .

و. عدم إخضاع أنشطة التسويق في البلدان النامية إلى دراسات علمية متعمقة مما يؤدي إلى التخطيط السياحي.

ز. مشاكل التنمية السياحية في البلدان النامية و عدم الأخذ بخطط التنمية السابقة مما أدى إلى نمو سياحي غير مخطط تخطيطا علميا .

2. **بالنسبة للدول المتقدمة:**

أ. إزدياد شرائح كبار السن في البلاد وذلك لقلة المواليد و إنخفاض أعداد الوفيات مما يؤثر على بناء و شكل الحركة السياحية .

[1] مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية والاجتماعية ، منظمة التعاون الإسلامي ، 2015 ، ص 8 .

ب. تعاني البلدان المتقدمة من إرتفاع مستمر في إتجاهات التضخم ولا سيما دول أوروبا لأنها تعتبر أكبر البلاد المصدرة للحركة السياحية و أكبرها إستيرادا للسياح أيضا .

ج. أثرت الأزمة المالية على الحركة السياحية الدولية وإخفاضها لحساب السياحة الداخلية.

**الجدول ( 1 – 3 ) : الدول الكبرى المستوردة للسائحين في العالم لسنة 2014 .**

| الدول | عدد السياح | العائدات |
|---|---|---|
| فرنسا | 83.7 مليون | 55.4 مليار دولار |
| الو .م . أ | 74.8 مليون | 177.2 |
| إسبانيا | 65 مليون | 65 |
| الصين | 55.6 مليون | 60 |
| ايطاليا | 48.6 مليون | 45.5 |
| ألمانيا | 33 مليون | 43.3 |
| بريطانيا | 29 مليون | 45.3 |

**المصدر** : السياحة – حول – العالم – بالأرقام تم الاطلاع على الموقع:

. (10h00) ،(2017/04/06)، / aawsat.com / home / article / 500486. بتصرف.

تشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية 2014 إلى أن عدد السياح في العالم حقق نموا قدره 4.7 بالمائة، وقد إزداد عدد السياح في العالم بمقدار 51 مليونا.[1]

حسب الترتيب العالمي تأتي فرنسا في المرتبة الأولى على صعيد عدد السياح لعام 2014 ، وقد وصل عدد السياح فيها 83.7 مليون سائح تأتي بعدها الو.م. أ التي استقطبت 74.8 مليون سائح ، وبعدها اسبانيا بـ 65 مليون سائح ، ثم الصين بـ 55.6 مليون سائح ،ثم ايطاليا بـ 48.6 مليون سائح، وتأتي بعد ذالك ألمانيا بـ 33 مليون سائح ، ثم بريطانيا بـ 29 مليون سائح .

ثم بالنسبة للعائدات حسب الترتيب العالمي للدول العشر الأولى لسنة 2014 تأتي الو.م. أ على رأس اللائحة بـ 177.2 مليار دولار ، ثم اسبانيا بـ 65 مليار دولار، وبعدها الصين بحوالي 60 مليار دولار، وفرنسا بـ 55.4 مليار دولار، وإيطاليا بـ 45.5 مليار دولار، وبريطانيا بـ 45.3 مليار دولار، وأخيرا ألمانيا بـ 43.3 مليار دولار. يتوقع أن يصل عدد السياح في العالم إلى 1.6 مليار سائح عام 2020 منهم 1.2 مليار سائح لمسافات قريبة نسبيا من بعضها 378 مليون سائح لمسافات طويلة ومناطق بعيدة، وسترتفع نسبة السياح للمسافات البعيدة من عام 1995 إلى 2020 بنسبة 5.4 بالمائة.

[1] التقدير السنوي لوزارة السياحة ، سلطنة عمان ، 2014 ،ص6.

## المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر

إن المقومات السياحية تمثل تلك الإمكانيات الطبيعية و المادية التي يتوفر عليها أي بلد و التي هي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي و يعتبر التمييز بين الدول في مدى توفر هذه الموارد و المقومات شرطا ضروريا أو أحد العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياحي في أغلب الأحيان ولبعض الأنماط السياحية بشكل خاص مثل السياحة التاريخية و الدينية أما الخدمات السياحية تعتبر شرطا لتحقيق الجذب السياحي المطلوب.

### أولا: المقومات الطبيعية:

1. **الموقع:** تعد الجزائر القلب النابض للمغرب العربي و البوابة الإفريقية المطلة على أوربا والبحر الأبيض المتوسط فهي دولة تجمع بين الصفات الإفريقية و المتوسطية،يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الغرب المغرب، ومن الجنوب الغربي موريتانيا، و من الشرق تونس و ليبيا ومن الجنوب مالي و النيجر، فهي ثاني أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة بعد السودان، تقع بين خطي عرض 18° و 38° شمالا و بين خطي طول 9° غربا و 12° شمالا بمساحة تقدر بـ (2381741 كلم²)و شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم يتسم بأروع المناظر و الشواطئ.
2. **الأقاليم:** تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي و هي:

أ. **الإقليم الأول:** هو إقليم الساحل و الذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل و تتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية و عدد من الشواطئ الرملية و الخلجان.

ب. **الإقليم الثاني:** و هو إقليم التل و يتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة و السهول الداخلية المرتفعة و تنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية و توجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الموجودة بها.

ت. **الإقليم الثالث:** و هو إقليم الصحراء و يشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية حيث يحتل حوالي 80% من الأراضي الجزائرية و تقع في الشمال الشرقي منه منطقة تتجمع فيها أهم الواحات.[1]

[1] عرقوب نبيلة و آخرون، **التنمية السياحية في الجزائر و سبل تطورها**،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية، يومي 27-28 سبتمبر 2015،جامعة بومرداس،الجزائر، ص06.

3. **المناخ:** تتميز الجزائر بتنوع مناخها حيث يسود منطقة التل في الشمال مناخ البحر المتوسط فهو دافئ جاف صيفا معتدل ممطر شتاءا و هي أكثر المناطق رطوبة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار ما بين 400 إلى 1000مم و تتراوح درجات الحرارة ما بين 25° في الصيف و 11° في الشتاء و مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم بارد رطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى 5° أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة تصل إلى أكثر من 30°،أما منطقة الصحراء فتعتبر من المناطق المتطرفة في درجات الحرارة اليومية فضلا عن الرياح و الجفاف الشديد ، و عموما لا يزيد معدل سقوط الأمطار سنويا عن 102مم حيث تصل أحيانا إلى أكثر من 40° أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسط و دافئ ما يمكن نشاط حركة السياح في فصل الصيف.
4. **الحمامات المعدنية:** تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني و مركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية ، وبالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغرارة بـ تلمسان (500كلم غرب العاصمة) القريبة من الحدود مع المغرب، حمام بوحنيفية بمنطقة معسكر،حمام ريغة بعين الدفلى (170كلم) غربا، و في الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بولاية سطيف، حمام الصالحين ببسكرة، أما عن المنابع الحموية غير مستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق 60% من المنابع المحصاة.[1]

**ثانيا : المقومات التاريخية و الحضارية.**

إن المعالم التاريخية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر تبين أنها كانت مهدا للحضارة الإنسانية و شاهدا حيا على إنتمائها للفضاء الإسلامي ،المتوسطي و الإفريقي ،فالمعالم الأثرية و المتاحف و الوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة عليها من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية و أخيرا الإسلامية ،التي فرضت نفسها على التاريخ و الشاهد عليها قلعة بني حماد ببجاية، وقد صنفت منظمة اليونسكو (Unesco) في الجزائر سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، و هي منطقة الطاسيلي و تيبازة وجميلة و تمقاد و وادي ميزاب وحي القصبة وقلعة بني حماد في بجاية .

[1] حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس،سطيف،2011-2012،ص-ص107،108.

و بما أن النشاطات الثقافية و الترفيهية تحتل مكانة في إختيار الوجهات السياحية حيث يزداد الطلب عليها فإن الجزائر تتوفر على المزايا الكفيلة بتلبية تلك الطلبات بفضل إمتداد المناطق الأثرية و التاريخية من الساحل إلى الصحراء و التراث الثقافي من فولكلور ولباس تقليدي الذي يعكس تاريخ البلد بكل أبعاده الثقافية ،بالإضافة إلى الصناعات التقليدية التي تتميز بها الجزائر والتي تجعل السياحة الثقافية أكثر إنتعاشا كما تساهم في تنمية الإقتصاد الوطني ككل. [1]

**ثالثا: الإمكانيات و البنى (الهياكل القاعدية):**

تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة تتمثل فيمايلي:

1. **النقل:** لقد تم الإهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرق و المطارات و الموانئ فكثافة شبكات الطرق البحرية ، الجوية والبرية المحققة في الجزائر، تشكل عامل هام لتشجيع السياحة في مختلف المناطق، وأهم هذه الشبكات :

أ. **شبكة الطرقات** :يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452كلم، تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية للبلاد وهي مقسمة حسب مايلي:

-الطرق الوطنية 28275كلم.

-الطرق الفرعية الولائية 23926كلم

- الطرق البلدية 57251كلم .

وتجدر الإشارة إلى مشروع القرن في الجزائر وهو الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد من شرق البلاد إلى غربها على مسافة 1216كلم .

ب. **شبكة السكك الحديدية** :طول السكك الحديدية تقارب 4500كلم،تعبر حوالي 200محطة تغطي على الخصوص شمال البلاد.

2. **النقل الجوي:** إن الهياكل القاعدية الخاصة بالنقل الجوي في الجزائر قد شهدت تطورا ملحوظا تميز في إنجاز عدة مطارات على مختلف التراب الوطني .

---

-زهير بوعكريف،**التسويق السياحي و دوره في تفصيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،قسنطينة،الجزائر،ص 127

شركة الخطوط الجوية الجزائرية هي الرائدة في مجال النقل الجوي، حيث تغطي حوالي 37رحلة حول العالم، إضافة إلى31 مدينة في الداخل. الشبكة التي تغطيها الشركة تقدر ب96400كلم. إضافة إلى 150 وكالة في الجزائر وخارجها.

أيضا هناك عدة شركات أخرى تقدم خدماتها في هذا المجال مثل :الخطوط الجوية التونسية (Tunis Air) ،شركة طيران الطاسيلي (Tassili Air Line)

3. **النقل البحري:** إن العمل البحري في الجزائر يمتد على 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة و الصيد البحري، إضافة إلى ميناءين 02متخصصين في المحروقات بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري و الترفيه ،كما تحتوي على حجرات البحرية لأمن الملاحة و محصنات الدفاع الساحلي، وأهم الموانئ :الجزائر –وهران-عنابة - التي تضمن 75%من نسبة حركة الملاحة.[1]

2. **الإتصالات:** شبكة الإتصالات السلكية و اللاسلكية تمتاز بتقديم خدمات محلية و دولية متميزة وعلى مستوى عال من الكفاءة، حيث ترتبط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر و بخطوط هرتزية مع كل من فرنسا، إيطاليا ،المغرب وتونس، كما يوجد بالجزائر عدد من المحطات الأرضية للإتصالات بالأقمار الصناعية وتدعمت بخدمات المعلومات و الربط التكنولوجي بشبكة الأنترنت الدولية، كما عرفت الجزائر إنفتاحا على الأسواق الدولية وتحرير قطاع الإتصالات السلكية و اللاسلكية، حيث سمحت هذه الوضعية بدخول متعاملين جدد إلى السوق الوطنية وهما المتعامل المصري أوراسكوم تيليكوم تحت إسم جازي والقطري كيوتل الذي إستحوذ على الكويتي الوطني موبيليس.

3. **قدرات الإستقبال:** تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص و المركبات السياحية و المخيمات موزعة في المناطق الساحلية الخاصة إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تتوفر على الجودة اللازمة حيث لا تلبي إحتياجات الطلب السياحي سواء المحلي أو الدولي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية و تنمية السياحة الصحراوية في الجنوب .[2]

[1] سماعيني نسيبة،**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، تخصص إستراتيجية، جامعة وهران ،ص-ص74،78.

[2] زهير بوعكريف، **مرجع سابق**،ص-ص126،127.

## المطلب الثالث: معوقات السياحة في الجزائر

لقد تم إحصاء مجموعة من المعوقات أو النقائص من خلال الزيارات للموقع و المسح الذي قامت به مصالح وزارة السياحة و هذه النقائص تم حصرها في الأتي:[1]

**اولا: غياب نظرة المنتجات السياحية الجزائرية:**

1. مواقع بلا صيانة و غير مثمنة بصورة كافية.
2. غياب مواد مثيرة للجاذبية و قادرة على التمييز.
3. غاب التشاور و التنسيق حول الأمور الأساسية المتعلقة بالنشاط بين الفاعلين في ميدان السياحة.

**ثانيا: ضعف نوعية المنتوج السياحي:**

**1. ضعف نوعية الخدمات السياحية:**

أ. تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية .

ب. خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية أقل مقارنة بدول الجوار .

ج. غياب خدمات جذابة .

د. غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية .

**2. إيواء و فندقة جد ضعيفة و ذات نوعية رديئة:**

أ. عجز في طاقات الإستقبال .

ب. هياكل إيواء متآكلة و بأسعار مرتفعة نسبيا للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها.

ج. 10فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية .

**3. ضعف نوعية النقل:**

أ. عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع عدم تسعير مبالغ فيه مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار.

ب. سوء الربط الجوي بإتجاه الجنوب (نحو المقاصد السياحية، الهقار، وحضيرة الطاسيلي).

[1] سماعيني نسيبة ،**مرجع سابق**،ص-ص 118-119.

**ثالثا: ضعف أداء وكالات الأسفار و نقص في تكوين و تأهيل المستخدمين:**

**1. ضعف أداء وكالات الأسفار:**

أ. غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية

ب.عدم التكييف مع الطرق العصرية للتسيير الإلكتروني من حجز وخدمات.

ج. خضوع إستقبال السياح بالجنوب لوكالات الأسفار الأجنبية التي تحدد وجهتهم .

د. غياب مخططات للتكوين المستمر .

هـ. عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وعدم وجود ميثاق يحكم المهنة .

و. أغلب نشاطات هذه الوكالات موجهة نحو السياحة الموفدة إلى الخارج ف(80% منها متخصص في العمرة و الأسفار نحو الخارج،10% حجز للتذاكر).

**2. نقص في تأهيل و أداء المستخدمين:**

أ. غالبا ما يكون مستخدمي المؤسسات و الخدمات السياحية ذوي مهارات مهنية متدنية ،نظرا للنقص في التأهيل المتخصص حيث تشير دراسات المنظمة العالمية للساحة أن نسبة العمالة غير المؤهلة في القطاع السياحي الجزائري تقدر ب66%من مجموع المشغلين ،في حين تسمح المقاييس العالمية ما نسبته 20%لهذا الصنف من العمالة .[1]

ب.نوعية التكوين غير ملائمة لطبيعة العرض السياحي المتاح .

ج. ضعف مستوى الأجور و العلاوات لدى هذه الفئة .

**رابعا: ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في القطاع السياحي:**

**1.** عدم كفاية المواقع الإلكترونية عبر الأنترنت التي تركز على الترويج السياحي للمواقع الصحراوية والثقافية في الجزائر.

**2.** صعوبة الكيف مع الوزن المتزايد لتكنولوجيا الإعلام و الإتصال في قطاع السياحة .

**خامسا: بنوك وخدمات مالية غير متكيفة مع القطاع:**

**1.** عدم الملائمة و ضعف وسائل الدفع الحديثة على مستوى البنوك و المؤسسات المستقبلة للسياح.

**2.** قوانين تحد من توطين العمليات سواء بالنسبة لإستقبال و إيفاد السياح من و إلى الخارج.

[1] مليكة حفيظ شبايكي، **السياحة و اثارها الاقتصادية و الاجتماعية-حالة الجزائر-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامة منتوري، قسنطينة،الجزائر، جانفي 2004،ص-ص 119-120.

**3.** غياب المنتجات المالية اللازمة وعدم وجود تحفيزات خاصة بالمستثمرين في قطاع السياحة ،وتعارض طرقها وشروطها إن وجدت مع طبيعة النشاط السياحي (مثل القرض الفندقي بسعر منخفض تماشيا مع خصوصيات القطاع الذي يتطلب في الغالب تمويلات ضخمة )،وذلك خلافا لما هو معمول به في الدول السياحية .

**سادسا: حوكمة ،تسيير و ثقافة سياحية غير ملائمة للسياحة الحديثة:**تمثلت في النقاط التالية:[1]

**1.** نظام تسيير سياحي غير متلائم مع متطلبات السياحة الحديثة.

**2.** المبالغة في إجراءات و شكليات إستخراج التأشيرات .

**3.** غياب أدوات التقييم ،متابعة و رصد تطورات السياحة المحلية و الدولية.

**4.** غياب مجتمع ذو ثقافة سياحية.

**سابعا: تدني مستويات الأمن:**

**1.** مشاكل متكررة ومتفرقة في الغالب تتعلق بغياب الأمن الغذائي،والصحي،والتعامل مع الإضطرابات الطبيعية .

**2.** المشاكل الأمنية المتزامنة، وعدم الإستقرار التام (إختطاف السياح).

**ثامنا: العجز الكبير في تسويق صورة الجزائر كوجهة سياحية:**

**1.** ضعف تسويق الوجهة الجزائرية كمقصد سياحي .

**2.** عدم كفاية وسائل الترويج والإتصال على المستوى الداخلي والخارجي،وهي غالبا ما تكون قديمة و غير مؤهلة لا تتماشى مع التقنيات الحديثة المستعملة .

**3.** الضعف الحاد في الإتصال داخليا وخارجيا، وتدني مستوى الشراكة والتعاون بين الفاعلين والشركاء في القطاع السياحي .

**4.** غياب التظاهرات و الفعاليات السياحية المحلية، والمشاركات الدولية في المعارض والصالونات السياحية

**5.** غياب الإعلام السياحي و ما يقدمه من أنشطة إعلامية ،وتحفيزية .

**6.** ضعف مشاركة حركات المجتمع المدني في تحريك التظاهرات المحلية.

[1] مليكة حفيظ شبايكي، مرجع سابق، ص 120.

## المبحث الثاني: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة

تعتمد إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر على رسم إطار سياسي عام يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ،ترتكز على تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية،وذلك في إطار المحافظة على البيئة،و تثمين البعد الايكولوجي

### المطلب الأول: إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

انتهجت الجزائر كغيرها من البلدان استراتيجيات للنهوض بقطاع السياحة و بالتالي المساهمة في ترقية باقي القطاعات نظرا لمساهمتها الفعالة و تأثيرها الايجابي على هذه القطاعات.

#### أولا: إستراتيجية التنمية المتبعة للفترة(2001-2010):

عملت الدولة متضمنة في وزارة السياحة في جانفي 2001 على وضع إستراتيجية جديدة من اجل التنمية المستدامة لآفاق 2010،بغية تنمية و ترقية النشاطات السياحية لتكوين صناعة حقيقية و هذا من خلال ما يلي[1]:

1. إسهام القطاع الخاص في الاستثمارات السياحية بغلاف مالي قدره 75 مليار دينار.
2. زيادة عدد السياح نحو الجزائر ليصل إلى حدود 2.1 مليون سائح خلال سنة 2010.
3. خلق 25 ألف منصب شغل مباشر.
4. توفير الإرادات من العملة الصعبة تفوق 1.6 مليار دولار أمريكي.
5. خلق مناطق توسع سياحية جديدة.
6. وضع إطار سياسي يهدف إلى تنمية سياحية مستدامة.
7. وضع مخطط يحدد المناطق الواجب استغلالها و نوع المنتج السياحي لكل منطقة.
8. سياسة تكوين الموارد البشرية الخاصة بالتهيئة العمرانية.
9. تحسين صورة الجزائر السياحية، و استرجاع مكانتها بين الدول السياحية، و إبرازها كوجهة سياحية عالمية من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية و المعارض و المؤتمرات.
10. تفعيل عملية الشراكة و الخوصصة و فتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] عويونان عبد القادر،**السياحة في الجزائر-الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025** ،أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،قسم علوم اقتصادية،تخصص:نقود و مالية،جامعة الجزائر،2012-2013،ص275.

11. إعادة تأهيل و ترقية الصناعات التقليدية التي تعطي الديناميكية للقطاع السياحي.

**الجدول(2-3):إستراتيجية السياحة في الجزائر للفترة(2001-2010).**

| أهداف المخطط | 2001الى2005 | من2005الى2010 | المجموع | الملاحظات |
|---|---|---|---|---|
| الرفع من قدرات الإيواء | 20الف سرير | 30الف سرير | 50.000سرير | -معدل الانجاز 4الاف سرير خلال الفترة الأولى.<br>-معدل الانجاز 6 ألاف سرير خلال الفترة الثانية. |
| زيادة الاستثمارات الخاصة | 30مليار دينار | 45مليار دينار | 75.000مليار دينار | -تكلفة انجاز سرير واحد تقدر ب 1.5مليون دينار خارج تكلفة العقار. |
| زيادة التدفقات السياحية الأجنبية | 685الف سائح | / | 1.2مليون سائح | -السنة المرجعية 1990و نسبة زيادة تقدر ب10% تقريبا. |
| زيادة التدفقات السياحية للجزائريين غية المقيمين | 452الف سائح | / | 980الف سائح | - السنة المرجعية 1990و نسبة زيادة تقدر ب 50%. |
| التدفقات السياحية الإجمالية | 1.137.000سائح | / | 2.180.000سائح | -نسبة زيادة تقدر ب10% سنويا. |
| التشغيل:<br>-التوظيف المباشر<br>-التوظيف الغير مباشر | 10.000-<br>30.000- | 15.000-<br>45.000- | 25.000-<br>75.000- | -حسب المنظمة العالمية للسياحة كل انجاز سرير يسمح بخلق منصب شغل مباشر و 03 مناصب غير مباشرة. |
| المجموع | 40.000منصب شغل | 60.000 منصب شغل | 100.000 منصب شغل | / |

**المصدر**:عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر-الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،قسم علوم اقتصادية،تخصص:نقود و مالية،جامعة الجزائر،2012-2013،ص276.

**ثانيا:الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية آفاق (2025):**

بالإضافة إلى الإستراتيجية المتبعة من طرف الدولة تم تبني إستراتيجية جديدة تعتزم الدولة من خلالها النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، و جعله في مصف القطاعات السياحية الأخرى و هي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 (SDAT).

## 1. تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو حصيلة ناضجة لمسار طويل من الأبحاث،التحريات،المشاورات والخبرات، و أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين المقدرات الطبيعية،الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لترقيتها إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات.[1]

## 2. الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

يرمي م.ت.ت.س إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي سطرت من اجل ترقية السياحية الجزائرية نذكر منها:

### أ. الأهداف الخمسة ل م.ت.ت.س:

تتمثل الأهداف الخمسة ل م.ت.ت.س في ما يلي[2]:

- **ترقية القطاع السياحي:** وذلك بجعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي، و إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا و جعلها وجهة امتياز و منارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة و بصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد.
- **تثمين صورة الجزائر:** يرمي البرنامج إلى إحداث تغيير في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون في السوق الجزائرية ضمن آفاق الجعل منها سوقا هامة و ليست ثانوية. وللتحسين المستمر والدائم لصورة الجزائر السياحية قامت الدولة بوضع أقطاب سياحية للامتياز المبينة في الجدول التالي:

[1] وزارة تهيئة الإقليم،البيئة و السياحة،**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.س 2025(SDAT)**،الكتاب 4، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية-المخطط العملي-،جانفي 2008،ص 02.

[2] وزارة تهيئة الإقليم،البيئة و السياحة،**المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.س 2025(SDAT)**،الكتاب1،تشخيص و فحص السياحة الجزائرية،جانفي 2008،ص 23.

**الجدول(3-3): الأقطاب السياحية للامتياز.**

| الأقطاب السياحية للامتياز | الولايات | عدد المشاريع | عدد الاسرة |
|---|---|---|---|
| -شمال شرق | (سكيكدة-عنابة-قسنطينة-الطارف) | 23 | 5965 |
| -شمال وسط | (الجزائر-بومرداس-البليدة-تيبازة) | 32 | 9295 |
| -شمال غرب | (وهران-تلمسان-عين تموشنت-مستغانم) | 18 | 10.146 |
| -جنوب غرب(الواحات) | (غرداية-بسكرة-الواد) | 04 | 2092 |
| -الجنوب الكبير(توات-القرارة) | (ادرار-بشار-البيض-النعامة) | 02 | 1513 |
| -الجنوب الكبير(الاهقار) | (تمنراست) | 01 | 225 |
| -الجنوب الكبير(الطاسيلي) | (طاسيلي-ناجر-اليزي-جانيت) | 00 | 150 |
| المجموع | / | 80 | 29386 |

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :

-وزارة تهيئة الإقليم،البيئة و السياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.س2025(SDAT)،الكتاب 5،المشاريع ذات الأولوية السياحية،جانفي 2008،ص-ص6-14.

يبين لنا الجدول تمركز الأقطاب السياحية للامتياز و عدد المشاريع لكل قطب،إذ نلاحظ أن القطب (شمال وسط)حاز اكبر عدد من المشاريع المبرمجة و الذي بلغ عددها 32 مشروع موزعة في كل من الولايات التالية(الجزائر-بومرداس-البليدة-تيبازة )، ليليه القطب (شمال شرق) بـ 23 مشروع يضم 5965 سرير،غير أن الجهة الجنوبية للبلاد لم تحظى بالاهتمام و الدليل على هذا هو المعطيات الموجودة في الجدول.

- **الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى:**(الفلاحة،البناء والأشغال العمومية الصناعة التقليدية،الخدمات)و ذلك بتحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.
- **تثمين التراث التاريخي،الثقافي و الشعائري:** بما أن استراتيجيات السياحة المستدامة تراعي و تحترم التنوع الثقافي و تحمي التراث و تساهم في التنمية المحلية،عمل المخطط التوجيهي على إقامة علاقة

متينة مع العناصر الأساسية للتراث الإقليمي الذي يشمل الإنسان،الطبيعة،المناخ و التراث التاريخي،إذ تشكل هذه العناصر صورة السياحة و جاذبيتها و موقعها و إنتاجها.

_ **التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة:** و ذلك بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقات التنمية السياحية.

و يمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي:

**الشكل(1-3):الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025).**

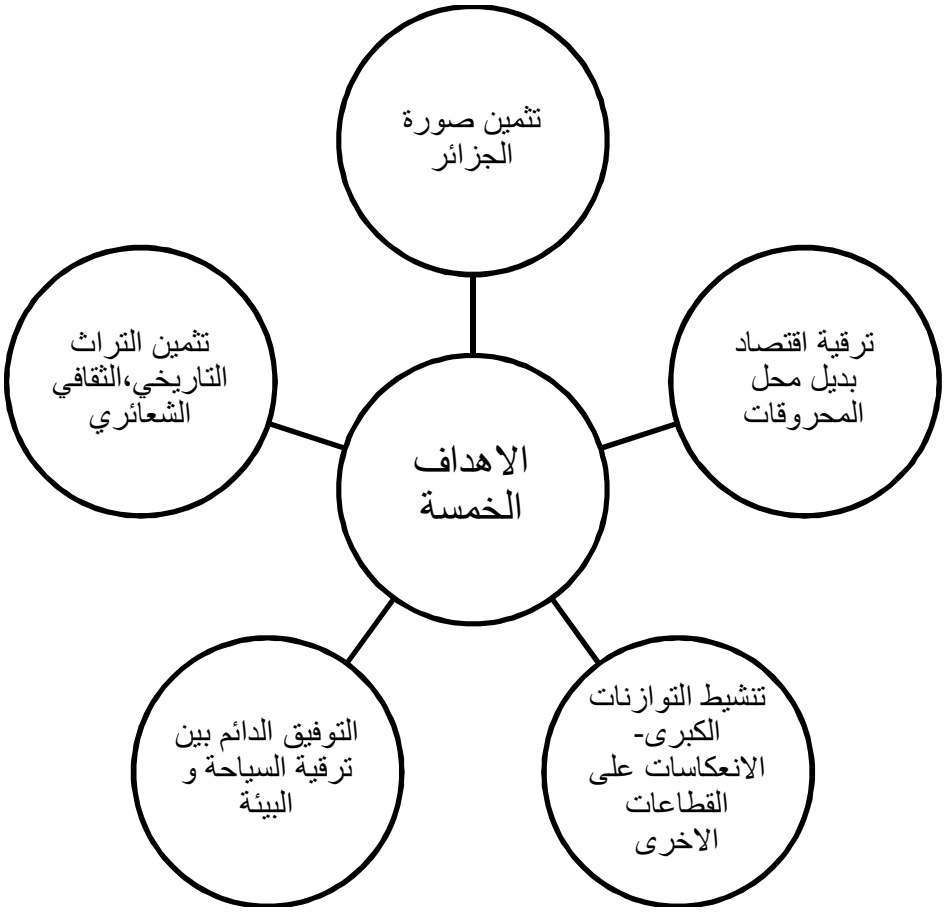


**المصدر:** من إعداد الطالبتين اعتمادا على: وزارة تهيئة الإقليم،البيئة و السياحة،المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"م.ت.ت.س 2025(SDAT)،الكتاب1،ص 24.

## المطلب الثاني : الإجراءات المتخذة لتطبيق برنامج التنمية السياحية المستدامة

إن الحركية الجديدة المنتهجة من طرف قطاع السياحة تندرج في إطار برنامج الإنتعاش الإقتصادي المستدام و الذي من أهدافه الأساسية تثمين كل الطاقات و مضاعفة إنتاج الثروات .

إن الأهداف المعلنة لا يمكن تحقيقها دون المساندة الفعلية للسلطات العمومية قصد إزالة العقبات التي تقف أمام ترويج النشاطات و تنميتها من جهة و الذي أدوات تنفيذه قادرة على ضمان أحسن تأطير و تنظيم للقطاع من جهة أخرى .

**اولا: دعم الإستثمار السياحي:** و تحدد في النقاط التالية :[1]

1. **التهيئة و التحكم في العقار السياحي:** إن التدابير الموصى بها في هذا الشأن هي إعداد مخطط توجيهي للتهيئة السياحية و الذي يشكل الساس في تنفيذ الإستراتيجية القطاعية .

أ. الشروع في دراسة لتحديد و التصريح و إعادة التشكيل لمناطق التوسيع السياحي .

ب. مواصلة دراسات التهيئة لمائة منطقة (100منطقة) توسع و مواقع سياحية .

ت. إنجاز أشغال التهيئة القاعدية لسبعين منطقة توسع سياحي .

ث. تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الإستثمار السياحي بقدر 6,4 مليار دج أو بدفعة تصل إلى 640 مليون سنويا .

إن الأعمال المبرمجة خلال العشرية تتطلب غلافا ماليا يقدر ب 31,32 مليار دج.

2. **تأطير و تمويل المشاريع السياحية:** يتعلق الأمر في هذا الجانب أساسا بتكييف طريقة التمويل ووفقا للخصوصيات التي يتميز بها الإستثمار السياحي و في هذا الخصوص لا بد من إتخاذ إجراءين .

أ. تأسيس منتوجات مالية ذات خصوصية (قروض فندقية ) لمرحلة أولى و في مرحلة ثانية تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الإستثمار السياحي .

ب. دعم تمويل المشاريع السياحية وتحفيز الإستثمارات عن طريق تخفيض نسبة الفائدة على القروض الموجهة للإستثمارات السياحية .

---

[1] عامر عيساني،**الاهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-**،اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير،شعبة تسييرمؤسسات،قسم:علوم التسيير،جامعة الحاج لخضر،باتنة،الجزائر،2009-2010،ص-ص120،121.

**ثانيا: دعم التكوين:** بإعتبارها عنصرا محوريا للخدمات فإن الموارد البشرية ستستفيد من العمليات الأساسية التالية :[1]

1. إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال السنة 2005/2004 لغرض تكييفها مع تطور الإحتياجات والتقنيات الحديثة لتسيير النشاط والخدمة السياحية وبإقتناء دعامات بيداغوجية عصرية وإعادة تأهيل السلع .
2. تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان توفير معنيين متخصصين ومسيرين في ميدان السياحة .
3. فتح فرع "الإقتصاد السياحي " بالجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التخرج.
4. مواصلة إدماج منح السياحة في النظام الوطني للتكوين المهني و التربية الوطنية .
5. الحد من إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع.
6. إعداد برامج للتبادل و تحسين المستوى مع معاهد دولية متخصصة في التكوين .

**ثالثا: دعم النوعية :** إن تدهور نوعية الخدمات تشكل اليوم إحدى نقاط الضعف الكبيرة في الجزائر لهذا السبب وجب الإهتمام بهذا الجانب ومنحه عناية خاصة من طرف السلطات العمومية .

إن أهم الأعمال المقترحة لتحسين النوعية في هذا المجال تتمحور حول :

1. مواصلة عملية التقييس و التنظيم و مراقبة النشاطات في قطاع السياحة .
2. توعية المتعاملين باللجوء إلى نظام منح شهادات النوعية المعتمدة في العالم والمعمول بها في ميدان السياحة المستدامة .
3. تحسين محيط السياحة من خلال التطبيق الصارم للإجراءات والقواعد المتعلقة بالنظافة العمومية وحماية الصحة وحماية المستهلك وحماية الموارد الطبيعية والتراث الثقافي وأمن الأشخاص والممتلكات وتسهيل إجراءات الدخول والتنقل للسياح .
4. فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ والمطارات ومراكز الحدود والفنادق المصنفة والشوارع الرئيسية للمدن السياحية وذلك طيلة أيام الأسبوع.

[1] عامر عيساني،**مرجع سابق**، ص-ص 121،122.

5. فتح خطوط جوية مباشرة وبإتجاه الأقطاب السياحية والمدن السياحية خاصة تلك المتواجدة بالجنوب .
6. تكييف خطوط نقل بحرية بإتجاه الدول الكبرى الموفدة للسياح .

**رابعا: دعم الترويج السياحي :**

إن هذه الوظيفة الإستراتيجية يجب أن يجب تسخر لها كل المجهودات المبذولة وعلى جميع مستويات الإنتاج السياحي كما يجب أن تتدعم وتتواصل من خلال المبادرة بالأعمال التالية :[1]

1. إعادة تنظيم وتقوية أداة الترويج السياحي من خلال تدعيم الديوان الوطني للسياحة (ONT) بما يسمح له القيام بصفة فعالة بالمهام الموكلة له .
2. إعداد مخططات متعددة السنوات للإتصال المؤسساتي، إذ أن مخططات الإتصال التي ينبغي أن تكون في المستقبل قوية وحتى هجومية وترمي إلى سد العجز وتعتمد على المؤسسات الوطنية والدولية المتخصصة وتشمل ما يلي :

أ. إعتماد تقنيات الإعلام والإتصال الحديثة وتعميمها .

ب. إعداد دعائم مكتوبة وسمعية وبصرية .

ت. إنجاز ونشر تحقيقات في المنشورات وقنوات التلفزيون المتخصصة.

ث. تنظيم رحلات إستكشافية وإعلامية على مستوى الأقطاب السياحية لفائدة الصحافة المتخصصة وصانعي الأسفار .

ج. تنظيم مواسم ثقافية ذات بعد دولي مثل: مهرجان تمقاد.

3. إعداد دراسات الأسواق : هذه المهمة يجب أن تأخذ مكانتها الطبيعية في البرامج المقبلة للترويج والتسويق وينبغي أن تمتد أيضا لتشمل ترقية الاستثمار والشراكة والإيرادات ومناصب العمل بالقطاع السياحي .
4. إشراك الحركة الجمعوية والمنظمات المهنية في الترويج السياحي: إشراك الحركة الجمعوية وتوعية السكان بالفعل السياحي وإنعكاساته الإيجابية قصد إنشاء ثقافة سياحة حقيقية لدى السكان وتوعيتهم، أما المنظمات المهنية فيتعين عليها ان تشكل قوة اقتراح فعلية ومشاركة إزاء السلطات العمومية من أجل الإرتقاء بالسياحة الجزائرية إلى المكانة التي تستحقها .

[1] عامر عيساني، **مرجع سابق** ،ص-ص 123-124.

5. تكثيف مشاركة القطاع في المعارض المتخصصة في الخارج وتدعيم التظاهرات الترويجية المنظمة بالداخل .

## المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية التنمية السياحية

تقييما للإستراتيجية السياحية الجديدة المتبعة من طرف الدولة تم الوصول إلى النتائج التالية:

### أولا: الانخراط في مخطط الجودة السياحي:

نظرا لتطبيق الإجراءات المتخذة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة يتضح أن هناك استجابة من طرف عملاء السياحة و هو ما يوضحه لنا الجدول الموالي:

**الجدول(3-3): الانخراط في مخطط الجودة السياحي في نهاية 2014.**

| السنة | 2013 | 2014 | |
|---|---|---|---|
| عدد المنخرطين في مخطط الجودة (العدد التراكمي) | 307<br>مؤسسة سياحية | 348<br>مؤسسة سياحية مجزاة إلى:<br>-185:مؤسسة فندقية.<br>-140:وكالات السياحة و الأسفار.<br>-07:محطات حموية.<br>-16:مطاعم. | 10<br>مشاريع سياحية فرع:<br>مشروع مؤسسات فندقية. |

**المصدر:**وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعة التقليدية،تم الاطلاع على الموقع:

http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/ ,(13/04/2017) ,(15 :11h).

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تزايد في العدد التراكمي للمنخرطين في مخطط الجودة و هذا ما يدل على أن هناك استجابة للإجراءات المتبعة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة فيما يخص مخطط الجودة ،إذ بلغ عدد المنخرطين في سنة 2013 إلى 307 مؤسسة سياحية ،مقارنة مع سنة 2014 التي بلغ فيها عدد المنخرطين 348 مؤسسة سياحية مجزأة إلى 185 مؤسسة فندقية،140 وكالات السياحة والأسفار،07 محطات حموية،16 مطاعم. بالإضافة إلى 10 مشاريع سياحية أخرى.

**ثانيا:المخطط التوجيهي:**

تعد المخططات التوجيهية المبرمجة للولايات أهم عنصر يعتمد عليه في الإستراتيجية السياحية المتبعة، و لهذا تم التطرق إلى دراسة وضعية تطورها من طرف الجهة المعنية بالسياحة ، و هذا ما وضحه الجدول الموالي:

**الجدول(4-3):وضعية تطور المخططات التوجيهية للولايات نهاية 2014.**

| ولاية | وضعية تقدم المشروع | عدد SDAT W | ملاحظة |
|---|---|---|---|
| أدرار<br>الشلف<br>الأغواط<br>البويرة<br>تيري وزو<br>المدية<br>معسكر<br>ورقلة<br>برج بوعريريج<br>عين تموشنت<br>تيسمسيلت<br>الطارف<br>الجلفة<br>تندوف<br>مسيلة | منجز | 15 | موافق عليه |
| سعيدة<br>بومرداس<br>عنابة<br>سطيف<br>سوق اهراس<br>النعامة | منجز مع تحفظات | 6 | موافق عليه مع التحفظ |
| الجزائر | في طور التخصيص | 1 | / |
| ولايات اخرى | في طور الدراسة | 26 | / |
| المجموع | | 48 | |

**المصدر:** وزارة التهيئة العمرانية،و السياحة و الصناعة التقليدية، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/ ,(13/04/2017) ,(15 :11h).

من خلال المعطيات المبينة في الجدول نلاحظ أن نسبة انجاز المشاريع لا تفوق 8% من مجموع عدد المخططات التنموية لجميع الولايات أما فيما يخص المشاريع المنجزة مع تحفظ فقد بلغت 6 مخططات التي تم الموافقة عليها بتحفظ، و بالنسبة إلى المشاريع في طور التخصيص فهناك مشروع واحد، بالإضافة إلى كل هذا هناك مشاريع لا تزال في طور الدراسة و التي تدخل ضمن 26 مخطط الباقي للولايات.

**ثالثا:مخطط التهيئة السياحية:**

يمثل مخطط التهيئة السياحية جزءا لا يتجزأ من مخطط التهيئة العمرانية الذي وضع من طرف الجهات المعنية لتحقيق التنمية.و الجدول الموالي يبين لنا وضعية التقدم لهذه المخططات:

**الجدول(5-3): مخطط التهيئة السياحية**

| وضعية التقدم | عدد مخططات التهيئة السياحيةpat | عدد الولايات المعنية |
|---|---|---|
| بموجب مرسوم | 15 | 09 ولايات |
| على مستوى الأمانة العامة للحكومة | 06 | 03 ولايات |
| في طور الإرسال إلى الأمانة العامة للحكومة | 05 | 03 ولايات |
| في طور الدراسة | 93 | 21 ولايات |
| في طور الانطلاق | 46 | 10 ولايات |
| غير مصنف | 40 | 17 ولايات |
| المجموع | 205 | |

**المصدر:** وزارة التهيئة العمرانية،و السياحة و الصناعة التقليدية، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/ ,(13/04/2017) ,(15 :11h).

يبين لنا الجدول أن عدد مخططات التهيئة السياحية بلغ (205)مخطط منها ما هو في طور الدراسة و في طور الانطلاق البالغ 139 مخطط لـ 31 ولاية،أما فيما يخص عدد المخططات الغير مصنفة قد بلغ 40 مخطط لـ 17 ولاية، إلا انه هناك (05) مخططات لا تزال في طور الإرسال إلى الأمانة العامة للحكومات، و باقي المخططات لا يزال على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

**رابعا: وضعية الاستثمار:**

مما لا شك فيه أن التنمية السياحية المستدامة تتطلب تنمية للمرافق الأساسية للسياحة، و هذا ما يستدعي إلى خلق استثمارات .و انطلاقا من هذا تم دراسة وضعية الاستثمار للفترة الممتدة من 2013-2014، الموضحة في الجدول الموالي:

**الجدول(6-3):وضعية الاستثمار.**

| | سنة 2013 | | | | سنة 2014 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مجموع المشاريع | عدد الأسرة | عدد مناصب الشغل | المجموع الإجمالي للتكلفة 10 دج | مجموع المشاريع | عدد الأسرة | عدد مناصب الشغل | المجموع الإجمالي للتكلفة 10 دج |
| مشروع في طور الانجاز | 377 | 51570 | 28083 | 173.893 | 385 | 54884 | 25526 | 190.344 |
| مشاريع متوقفة | 129 | 14017 | 6850 | 23.58 | 104 | 9123 | 3797 | 17.70 |
| مشاريع غير منطلقة | 219 | 17263 | 8093 | 65.42 | 296 | 33860 | 13006 | 93.84 |
| مشاريع تم انجازها | 21 | 1793 | 576 | 2.56 | 76 | 6377 | 2971 | 30.38 |
| المجموع | 746 | 84643 | 43602 | 265.451 | 861 | 104244 | 45300 | 342.26 |

**المصدر**:وزارة التهيئة العمرانية،و السياحة و الصناعة التقليدية، تم الاطلاع على الموقع:

http://www.matta.gov.dz/index.php/fr/ ,(13/04/2017) ,(15 :11h).

نظرا للمعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ إن مجموع المشاريع لسنة 2014 يفوق مجموع مشاريع لسنة 2013.و بالتالي هذا ما يؤدي إلى خلق مناصب شغل إضافية و الزيادة في الطاقة الاستيعابية للسياح المتمثلة في توفير الفنادق، إذن يتضح أن هناك تطور في وضعية الاستثمار.

## المبحث الثاني : علاقة التنمية السياحية المستدامة بالتشغيل في الجزائر

يعتبر حجم التشغيل من أهم المؤشرات الإقتصادية التي يتم مراقبتها عن كثب أكثر من غيرها، وبالرغم من الجدل القائم والمتزايد بين اقتصاديي العمل حول مدى قدرته على التنبأ بالوضع الإقتصادي، إلا أن صناع السياسة مازالوا يستخدمونه كأهم مؤشر لقياس ديناميكية سوق العمل .

### المطلب الأول : إشكالية سياسة التشغيل في الجزائر

#### أولا : تعريف سياسة التشغيل:

يمكن تعريف سياسة التشغيل كما يلي :

التشغيل يعني تنظيم التوظيف الكامل والإستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرفت الإتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع إرتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية و الإستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الإقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا، وأن يختار هذا العمل بحرية وإمكانية إكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[1]

كما يمكن تعريف سياسات التشغيل على "أنها مجمل التشريعات والقرارات الحكومية والإتفاقيات الثلاثية الأطراف (الحكومة – أصحاب الأعمال-العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الروابط والمعايير لآداء سوق العمل .كما أنها منهاج يتمثل في مجموعة من البرامج تحددها وتعتمدها السلطة المختصة في مجال الإستفادة القصوى من الطاقة البشرية، وتشغيل الباحثين عن العمل فيما يصب في إتجاه الحد من مستويات البطالة وتحقيق التشغيل الأمثل وبما يتفق مع السياسات الإقتصادية العامة وإستراتيجيتها المعلنة ومعالجة مستويات الفقر والحد منه وتحقيق التكامل بين التنمية الإقتصادية وأهداف التشغيل للتشغيل" .[2]

---

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق،**تقييم اداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000-2011)**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، مجلة الباحث-عدد 2012/10،ص191.

[2] دحماني محمد ادريوش،**اشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،علوم اقتصادية، فرع:اقتصاد تنمية، جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013،ص 58.

**ثانيا : الأبعاد الرئيسية لسياسات التشغيل في الجزائر:**

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب، والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد إقتصادية، ومنها ماهي إجتماعية، ومنها ماهي تنظيمية وهيكلية، ومنها ماهي غير ذلك، وهي كما يلي : [1]

1- **البعد الإقتصادي:** يتركز على ضرورة أستثمار القدرات البشرية لا سيما المؤهلة منها في خلق الثروة الإقتصادية عن طريق توظيفها في مختلف المجالات وقطاعات النشاط مما يسمح بإحداث التنمية والإقتصادية و الإجتماعية في البلاد، وتطوير أنماط الإنتاج وتحسين النوعية والمردودية ومنافسة المنتوج الأجنبي ومواكبة التكنولوجيا سريعة التطور .

2- **البعد الإجتماعي:** يركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الإجتماعية الناتجة عن آفة البطالة لا سيما بالنسبة للشباب عامة وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وإبعادهم عن ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء، وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها تضر بهؤلاء الشباب أولا و بالبلاد ثانيا ونقصد بذلك قيم وتقاليد قوانين البلاد، وما إلى ذلك من الإنعكاسات السلبية المتعددة المظاهر التي تفرزها ظاهرة البطالة .

3- **الأبعاد التنظيمية والهيكلية:** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إستخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 والتي تتمثل فيما يلي : [2]

أ. محاربة البطالة من مقاربة إقتصادية .

ب. توفير يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط .

ت. تنمية روح المبادرة المقاولاتية .

ث. تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب إحتياجات سوق العمل .

ج. دعم الإستثمار الإنتاجي المولد لمناصب العمل .

---

[1] بوزار صفية، **فعالية و انعكاسات سياسة التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**،مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،يومي 08-09 ديسمبر2014،المركز الجامعي تيبازة،الجزائر،ص-ص561-562.

[2] بوزار صفية، **مرجع سابق**،ص562.

ح. إنشاء هيئات تنسيقسة ما بين القطاعات .

خ. تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل .

د. بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي لآفاق 2009 .

ذ. تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج .

ر. خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 09 % خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013 .

**ثالثا : أجهزة وبرامج التشغيل المنتهجة في الجزائر:**

إن ارتفاع معدلات البطالة منذ منتصف التسعينات أدى بالدولة بالتدخل عن طريق إنشاء هيئات لدعم التشغيل، هذه الهيئات تتمثل كالآتي :

1. **جهاز الإدماج المهني للشباب:** تأسس منذ مطلع التسعينات بهدف التشغيل المؤقت للشباب بإنشاء مناصب عمل مأجورة بمبادرة محلية، والإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع تقترحها الشباب في شكل تعاونيات فردية أو جماعية وكان هدف الجهاز إزالة وتصحيح النقائص والتركيز على المبادرة والشراكة المحلية، كما يهدف إلى جعل الشباب يكتسبون خبرة مهنية داخل وحدة إنتاجية أو إدارة لفترة تتراوح بين 03 أشهر إلى 12 شهرا .

2. **الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة:** أنشئ هذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجزائر من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج هي تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نموا بهدف إنشاء عدد معتبر من مناصب الشغل المؤقتة مع تطور وصيانة الهياكل العمومية وذلك بتطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصادية و الإجتماعية من صيانة الملحقات من طرف البلدية والولاية، وقد سمح هذا الجهاز بإنشاء 175,131 منصب شغل .[1]

3. **صندوق دعم تشغيل الشباب:** تم إنشاء هذا الصندوق سنة 1989 الهدف منه تمكين الشباب من الحصول على عمل بمبادرة محلية أو ما يسمى بالتعاونيات، حيث يساهم فيها الشباب ب 30 % والباقي تساهم به البنوك .

4. **الوظائف المأجورة بمبادرة محلية:** في سنة 1990 تبنت الحكومة جهازا يهدف إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل لمدة سنة واحدة تقتصر هذه الوظائف على الاشغال غير المنتجة وقليلة التأهيل، سمح هذا

[1] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، (الترجمة الجزائرية)الطبعة الاولى، دار الحامد،عمان،2008،ص275.

الإجراء بتوظيف حوالي 250 شاب في سنة 2004، إلا أن هذه الوظائف المنشأة المؤقتة تتركز في مجملها في القطاع الخدمي .

5. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/1 المؤرخ في : 2004/01/22 وهي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء الماكثات في البيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و 400.000 دج .[1]

6. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:** تتمثل أهم نشاطات هذا الجهاز بالحفاظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب إقتصادية في إطار عمليات تسريح العمال وتتمحور هذه النشاطات حول الإجراءات التالية : [2]

أ. دفع تأمين عن البطالة ومراقبة المنظمين إلى الصندوق لمدة قدرها 23شهرا .

ب. الدعم والمساعدة من أجل الرجوع إلى العمل .

ت. المساهمة في إنشاء مؤسسات خاصة بالبطالين الحاملين لشهادات التكوين المهني أو التعليم العالي أو حتى الذين يملكون خبرة في ميدان معين .

7. **عقود ما قبل التشغيل:** يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في إكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج المهني لدى أصحاب العمل .[3]

8. **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** تتكون الوكالة من مجموعة من الإدارات والهيئات التي تعمل على مساعدة المستثمرين في تحقيق إستثماراتهم حيث تركز على تقييم المشاريع ودراستها ومن ثم إتخاذ القرارات

---

[1] علوني عمار،**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة** –دراسة تقييمية بولاية سطيف،ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة، الجزائر،يومي 15-16 نوفمبر2011،ص05.

[2] تزير علي،**إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة**،ملتقى إسراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،الجزائر،25-16 نوفمبر 2011،ص09

[3] غالم عبد الله،**إجراءات و تدابير لدعم سياسات التشغيل في الجزائر**،ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة ،جامعة المسيلة،الجزائر،يومي 15-16 نوفمبر2011،ص05.

بشأنها سواء بالقبول أو الرفض، تهدف إلى تشجيع وتطوير الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتطبيق المزايا الجبائية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابيا في إحداث مناصب العمل .[1]

9. **الوكالة الوطنية للتشغيل:** هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي 90/259 المؤرخ في : 1990/09/08 المعدل والمتمم للأمر رقم : 71/42 المؤرخ في : 1971/06/17، وبذلك فإن الوكالة تعتبر من بين أقدم الهيئات العمومية للتشغيل في الجزائر، وتتكون من المديرية العامة، 11 مديرية جهوية وحوالي 165 وكالة محلية، تكمن مهامها الأساسية في تنظيم سوق الشغل وتسيير العرض والطلب .[2]

10. **مشاريع صندوق الزكاة :** وهي هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها، وهو مشروع أساسي ويعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة .[3]

[1] دحماني محمد ادريوش، **مرجع سابق**،ص 225.

[2] بن طجين محمد عبد الرحمان،**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر –خلال الفترة 1970-2008**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010،ص 73.

[3] بوزار صفية، **مرجع سابق**،ص 561.

## المطلب الثاني:دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهة البطالة

كون السياحة نشاط خدمي فهو يعتمد بالدرجة الأولى عل اليد العاملة، و هذا ما يعني أن إمكانيته على خلق مناصب العمل تفوق حدود القطاع السياحي و تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى، التي لها علاقة مباشرة بالقطاع السياحي.

و في هذا المجال هناك إحصائية عالمية تقول:[1]

-كل غرفة فندقية تولد ما نسبته 100%فرصة عمل في الفنادق.

-و تولد ما نسبته 75% فرصة عمل في بقية الأنشطة السياحية الأخرى.

-و تولد ما نسبته 100% في القطاعات الأخرى.

و هذا يعني أن بناء فندق بطاقة إيوائية(200) غرفة سوف يولد (550) فرصة عمل،منها (350) فرصة عمل بالقطاع السياحي و (200) فرصة عمل في القطاعات الأخرى.

و من الأسباب التي تبين هذه القدرة على توفير مناصب الشغل نوردها كما يلي:

1. انتماء السياحة إلى القطاع الثالث القطاع الخدمي إذا ما اعتبرنا أن القطاع الأول هو القطاع الزراعي و القطاع الثاني القطاع الصناعي.و أن لذلك اثر كبير يتمثل في الإمكانية المحدودة على استيعابية للمكائن و المعدات محل عنصر العمل إذ يبقى النشاط السياحي نشاط خدمي يعتمد بالدرجة الأساس على عنصر العمل.

2. إن المنتوج السياحي مزيج معقد و مركب تتعدد وجهات الإنتاج فيه،فالمعروف عن السياحة أنها صناعة تحتوي على العديد من التجهيزات و الخدمات المختلفة.و أن القطاع السياحي لوحده لا يستطيع أن يصنع هذا المنتوج الواسع.و أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر برفد السياحة بمستلزمات الإنتاج.

[1] مثنى طه الحوري، إسماعيل مُحَّد علي الدباغ، **اقتصاديات السفر و السياحة**،الطبعة الأولى،الوراق،عمان،2013،ص-ص140-143.

**أولا: أنواع العمالة الناتجة عن السياحة و تنميتها:**

تعمل السياحة و تنميتها على خلق و توفير فرص عمل مختلفة و متنوعة نذكرها كما يلي:

### 1. العمالة المباشرة:

و تشمل فرص العمل المتاحة في المنشات السياحية و الفندقية كوكالات السفر و شركات النقل السياحي وبيع التذاكر و التسويق السياحي الفنادق و المطاعم و غيرها.

و تهتم معظم الدراسات بهذا النوع من العمالة حيث أن العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في القطاع السياحي تمثل ضعف العمالة المتولدة عن وحدة واحدة من الإنفاق في أي قطاع آخر.

### 2. العمالة الغير مباشرة:

و تشمل فرص العمالة التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي و الفندقي في توريد الطعام و الشراب(الزراعة و الصناعة)و الأثاث و المباني و غيرها.

و تشير دراسة ARCHER سنة 1973 من منطقة الكاريبي إلى اثر الإنفاق السياحي في توفير العمالة الغير مباشرة التي اتضح منها أن كل تسع فرص عمل تتولد مباشرة في القطاع السياحي و الفندقي تقابلها فرصة عمل واحدة غير مباشرة في القطاعات الأخرى.[1]

### 3. العمالة الدائمية:

و تشمل فرص العمل الدائمية في القطاع السياحي،أي أن القوى العاملة تعمل باستمرار في القطاع السياحي دون أن تتأثر بالطبيعة الموسمية للطلب السياحي و التذبذب الناتج عنها، وما يعكسه من آثار على النشاط السياحي.

### 4. العمالة المؤقتة أو الموسمية:

و تشمل فرص العمل المؤقتة أو الموسمية في القطاع السياحي،أي أن القوى العاملة لا تعمل باستمرار في القطاع السياحي،فطبيعة الطلب السياحي الموسمي الناتجة عن ظروف متعلقة بالمناخ و وقت الفراغ والإجازات يتولد عنها اندفاع كبير للسياح على الأماكن السياحية في موسم الذروة السياحي،مما يستوجب

[1] احمد فوزي ملوخية،**اقتصاديات السياحة**،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2007،ص180.

الاستعانة بالقوى العاملة لسد متطلبات الزخم الكبير للأفواج السياحية في هذا الموسم. وبذلك فان السياحة من هذا المنطلق تعمل على توفير فرص عمل ودخل لأفراد مرتبطة أمورهم بأمور أخرى وخاصة الطلبة منهم.

### 5. العمالة السياحية المتخصصة:

و تشمل الجهاز الإداري و الخدمي العاملين في القطاع السياحي ممن لديهم شهادات و خبرات متخصصة بالسياحة و الفندقة كالمدراء و المضيفين و عمال الخدمة و الطباخين...الخ.

### 6. العمالة الفنية المتخصصة في مجالات غير سياحية:

لكنها في نفس الوقت تعمل في النشاط السياحي و لها دور كبير في تمشية أمور الخدمات السياحية مثل المهندسين و الكهربائيين و الفنيين الذين يشرفون على أجهزة الصيانة و الكهرباء و الماء و الأمور الفنية الأخرى.

### 7. العمالة الماهرة:

و تشمل العاملين الذين يتمتعون بمهارات و كفاءات إدارية و فنية عالية ناتجة إما حصولهم على شهادات تخصصية في مجالات عملهم،أو لديهم خبرات طويلة في الأعمال التي يمارسونها أو الاثنين معا،وعادة ما تكون نسبة العاملين الماهرين في القطاع السياحي عالية جدا.

### 8. العمالة غير الماهرة:

و على الرغم من وجودها في القطاع السياحي إلا أنها تشكل نسبة قليلة،و كثيرة منها ما ادخل دورات معينة لكيفية التعامل مع السياح وفق الأساليب الحديثة،و دورات في اللغة و مجالات أخرى بحيث يمكن اعتبارهم إنصاف مهرة.[1]

[1] مثنى طه ألحوري،إسماعيل محمّد علي الدباغ ،**مرجع سابق**، ص-ص 144-145.

**ثانيا:مدى مساهمة التنمية السياحية المستدامة في خلق فرص العمل**

يبين لنا الجدول الموالي مدى مساهمة السياحة في خلق فرص العمل للفترة(2001-2017):

**الجدول(9-3):مساهمة السياحة في خلق فرص العمل للفترة(2001-2016).**

| السنوات | المساهمة المباشرة | نسبة النمو(%) | المساهمة الكلية | نسبة النمو(%) |
|---|---|---|---|---|
| 2001 | 166.312 | / | 338.318 | / |
| 2002 | 180.507 | 8.53 | 379.32 | 12.11 |
| 2003 | 180.398 | -0.06 | 402.762 | 6.18 |
| 2004 | 227.518 | 26.11 | 518.107 | 28.63 |
| 2005 | 258.856 | 13.77 | 527.95 | 1.90 |
| 2006 | 239.026 | -7.66 | 576.257 | 9.15 |
| 2007 | 225.416 | -5.69 | 546.193 | -5.21 |
| 2008 | 227.665 | 0.99 | 515.046 | -5.70 |
| 2009 | 269.187 | 18.23 | 593.219 | 15.17 |
| 2010 | 254.091 | -5.60 | 539.542 | -9.04 |
| 2011 | 266.571 | 4.91 | 535.431 | -0.76 |
| 2012 | 292.238 | 9.62 | 583.014 | 8.89 |
| 2013 | 321.382 | 9.97 | 634.456 | 8.82 |
| 2014 | 305.91 | -4.81 | 604.42 | -4.73 |
| 2015 | 327.306 | 6.99 | 628.342 | 3.96 |
| 2016 | 343.133 | 4.83 | 656.767 | 4.52 |

Source :world Traval and Tourism Council :

-https ://www.wttc.org/datagateway/,(14/04/2017),(11 :56).

من معطيات الجدول السابق يتبين لنا أن مساهمة القطاع السياحي في خلق فرص العمل في تزايد مستمر حيث تم خلق 166.312 منصب عمل في سنة 2001 ليصل العدد إلى 343.133 في سنة 2016 بنسبة تطور تقدر بـ 106.31 أي الضعف. رغم بعض التذبذبات الحاصلة في بعض السنوات مثل سنة 2014 حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع السياحي في خلق مناصب العمل بـ 4.81 مقارنة بسنة 2013 وعلى

العموم تبقى مساهمة هذا القطاع في خلق فرص العمل غير كافية بالنظر إلى العدد الإجمالي لطالبي العمل في الجزائر و كذا الإمكانيات السياحية في البلد، و هذا يعود أساسا إلى:

- العجز في هياكل الإيواء و غياب المنافسة.
- نقص التأهيل في أوساط العاملين في ميدان التشغيل.
- عدم الاهتمام بالقطاع السياحي.

## خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن السياحة أصبحت من أهم القطاعات الإقتصادية توفيرا للنقد الأجنبي و مناصب الشغل في الكثير من دول العالم ،حيث حققت السياحة الدولية نموا متسارعا اعتبارا من العقود الثلاثة الماضية، وقد استطاعت بعض الدول النامية أن تستفيد بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي إلا أنّ النصيب الأكبر من الحركة و الإيرادات السياحية العالمية استحوذت عليها الدول المتقدمة التي أعطت أهمية كبيرة لتنمية قطاع السياحة و عرفت كيف تقوم بتسويق منتجها السياحي .

و الذي ينبغي أن نشير إليه هو اهتمام الجزائر و سعيها جاهدا منذ الاستقلال لبذل مختلف الجهود من اجل النهوض بقطاع السياحة، و باعتباره احد أهم القطاعات الاقتصادية. إذ نجد أن الجزائر قد قامت بوضع العديد من المخططات و الاستراتيجيات من اجل جعلها قطبا سياحي ممتاز يقدم منتوجات سياحية راقية و متنوعة.

# الخاتمة

## الخاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي،اجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء، وهي مثل أي نشاط اقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الإقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

إلا أن الجزائر تفطنت و أدركت في السنوات الأخيرة إلى أهمية السياحة و أنها ضرورة حتمية،فظهرت بعض المبادرات من السلطات العمومية للنهوض بالقطاع السياحي و تنميته،حيث تم تبني خطة امتدت من 2001 إلى غاية 2010، وذلك مرورا بمرحلتين،إذ تعتبر المرحلة الأولى الممتدة من 2001 إلى 2005 مرحلة التحضير و التشجيع، أما المرحلة الثانية من 2005 إلى 2010 فهي تعتبر مرحلة تقييم الانجاز و البناء الفعلي لقطاع السياحة ،كما ألحقت السلطات المسؤولة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و الذي يشكل الإطار المرجعي للسياسة السياحية، فبموجبه تم تحديد الأهداف و الغايات المرجو بلوغها لجعل الجزائر بلد استقطاب للسياحة الدولية و جعل قطاع السياحة مساهما فعالا في النهوض بقطاع التشغيل و مواجهة مشكلة البطالة بخلق و توفير مناصب شغل مباشرة وغير المباشرة، و ما سيساعد على تخفيض الاتكال على قطاع المحروقات و تنويع الصادرات الجزائرية خارج هذا القطاع مستقبلا،ذلك أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية عظيمة إلا أن عدم الإهتمام بها خلال المسار التنموي حال دون الاستفادة منها و التعرف على مكوناتها محليا و دوليا، و مع ذلك فالسياحة غاية من الممكن إدراكها بسهولة، فهي القطاع الأكثر جذابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هو القطاع الذي يمكن أن يساهم في تطوير القطاعات الأخرى،و المسالة تكمن في إعطاء السياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر.

## اختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

1. تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة أن هناك جدلا و اختلافا بين الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم فيما يتعلق بظاهرة البطالة،سواء النظرية الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أو النظرية الكينزية و حتى النظريات الحديثة و هذا راجع إلى الديناميكية المتسارعة و التغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار لكون تحاليل هذه النظريات محدودة،تتم في فترة زمنية وظروف معينة،لا تطبعها الاستمرارية و لا الشمولية.إضافة إلى هذا عدم انطباق العديد من هذه النظريات على أوضاع الدول النامية،يقلل من إمكانية الاستفادة منها بشكل مباشر في الدراسة. وهذا ما يؤكد لنا صحة الفرضية الأولى.
2. تعتبر السياحة من اهم القطاعات الاقتصادية في البلد نظرا لأهميتها و قدرتها على ان تكون بديل مهم لقطاع المحروقات حيث تساهم في جلب العديد من الاستثمارات مما يساهم بشكل مباشر في التنمية المستدامة في البلد. وهذا ما يحقق صحة الفرضية الثانية.
3. رغم المقومات المتاحة للجزائر و التي تجعل منها بلدا سياحيا بامتياز إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب،وفشلت في النهوض بالقطاع السياحي رغم إرادتها التي تظهر في المخططات و البرامج التنموية لتطوير قطاعها السياحي و النهوض بقطاع التشغيل و تحسين وجهة الجزائر،وجعل قطاع السياحة بديل لقطاع المحروقات. و هذا ما يحقق لنا صحة الفرضية الثالثة.

## نتائج الدراسة:

من خلال معالجتنا المعمقة لبحثا توصلنا إلى مجموعة من النتائج، و يمكن حصر أهم هذه النتائج في النقاط التالية:

1.البطالة ظاهرة إجتماعية و إقتصادية تعاني منها أغلب الدول خصوصا النامية لها العديد من الآثار السلبية سواء على الجانب الإقتصادي و الإجتماعي و رغم وجود العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة إلا أن وسائل معالجتها تبقى صعبة التحقيق.

2.يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات التي تحضى باهتمام بالغ من قبل مختلف الدول،وهذا للمكانة التي أثبتتها في ميدان الأعمال حيث أصبحت صناعة مستقلة بذاتها تتعدى اعتبارها مجرد خدمات

مقدمة و تنبع أهميتها الكبيرة كونها قطاع مرتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالعديد من القطاعات الأخرى و لا تنمو السياحة إلا بنمو هذه القطاعات مما عجل بظهور مصطلح جديد هو التنمية السياحية المستدامة.

3.إن نمو السياحة و استدامة مواردها و زيادة عوائدها يفرض توسع و تعميق الاهتمام بهذا القطاع وفقا لأسس و معايير واضحة.

4.يعتبر القطاع السياحي في الجزائر من أهم القطاعات الاقتصادية من خلال الإيرادات التي تدرها الاستثمارات السياحية التي تنشأها المؤسسات.

5.تعتبر السياحة عامل للتوسع خاصة الجهوي لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي و خلق مناصب شغل جديدة خصوصا في المناطق المعزولة و إنشاء مشاريع استثمارية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق و النهوض بها.

6.في ظل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خصوصا مع تدهور أسعار البترول يظهر القطاع السياحي كأفضل حل بديل يمكن الاعتماد عليه لتحقيق تنمية مستدامة خصوصا مع أثاره الكبيرة في المجال الاقتصادي و مساهمته في خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة.

## الاقتراحات و التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة، يمكننا طرح بعض التوصيات،و ذلك مساهمة منا في تطوير قطاع السياحة بالجزائر و سعيا منا إلى حماية موارده و تحقيق استدامته:

1.نشر ثقافة السياحة بين الأفراد لتشجيع السياحة الداخلية.

2.ضرورة الاستمرار و المواصلة في تطبيق أهداف و مبادئ التنمية السياحية المستدامة، لأنها تمثل المرجع الأساسي لتنمية قطاع السياحة في الجزائر و تحقيق استدامته على المدى الطويل.

3.الإسراع في إدخال التعديلات على التنظيم السياحي لكي يصبح تنظيم وزارة السياحة تنظيما عضويا يعمل كنظام ذي اتجاه تسويقي قادر على مواكبة التطور السريع في العلاقات السياحية الدولية و يقتضي ذلك اختيار العناصر الكفاة و القوى البشرية المدربة و المتخصصة.

4.رصد المخصصات المالية اللازمة للشروع في النهوض بواقع السياحة في الخطط و البرامج الإنمائية وتطويرها من خلال إجراء مسح دقيق و شامل حول الإمكانات السياحية و ضمان مشاركة الخبرات الوطنية و الأجنبية بهذا الشأن فضلا عن دعم الإمكانات المادية للهيئة العامة للآثار والمتاحف لكي

يمكنها من تطوير المناطق الأثرية القائمة إلى المستوى اللائق حضاريا و زيادة عدد المتاحف الأثرية الإقليمية و التوسع في أعمال التنقيب و الصيانة و الترميم في المناطق الأثرية الجديدة والكشف عن المزيد منها و توسيع حجم الخدمات السياحية و تعميق مساهمتها في إثراء السياحة في البلاد.

5.تطبيق سياسات صارمة بتطبيق معايير الاستدامة في المؤسسات السياحية من إعادة استخدام الطاقة البديلة، حسن استغلال الموارد الطبيعية...لتحقيق سياحة مستدامة.

6.دعم مناطق الجذب السياحي عموما و منتجات السياحة البيئية على الخصوص من اجل الحفاظ على الطابع البيئي و الثقافي لتلك المناطق كما يجب أن يركز تخطيط السياحة على المعايير و اللوائح الدولية.

7.تشجيع الشراكة و الاستثمار في هذا القطاع خاصة أنها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات.

8.ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية بامتياز و القرى السياحية المقررة في هذا المخطط، باعتبارها الدعامة الأساسية و الرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا و مقصدا للسياح من كل الاتجاهات و البلدان.

9.احترام مدة انجاز البرامج المسطرة وفق الفترة المحدودة لها، و جعلها تتماشى و المقاييس العالمية وتذليل كل العقبات التي تقف أمام انجاز المشاريع.

## آفاق البحث:

يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل كما يلي:

1. التنمية السياحية المستدامة و إستراتيجية تطبيقها في الجزائر.
2. الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في النهوض بقطاع السياحة.
3. دور التنمية السياحية المستدامة في التنمية الاجتماعية.
4. إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة بين التخطيط و التطبيق.

# المراجع

## قائمة المراجع

### ➢ الكتب:


1. ناصر دادي عدون،عبد الرحمان العايب،البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برنامج التعديل الهيكلي للاقتصاد(حالة الجزائر)،بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
2. ب.برينية،ا.سيمون،أصول الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى،دار الكتاب،القاهرة،1989.
3. مُحَمَّد حسين الوادي وآخرون،مبادئ علم الاقتصاد،الطبعة الثانية،دار المسيرة،عمان، 2013.
4. السيد مُحَمَّد السريتي وآخرون،النظرية الاقتصادية الكلية،بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2008.
5. سامر عبد الهادي و آخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى،دار وائل،عمان،2013.
6. خالد الزواوي،البطالة في الوطن العربي-المشكلة و الحل-،الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2004.
7. حسام علي داوود،مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الاولى،دار المسيرة،عمان،2009.
8. خالد واصف الوزني وآخرون،مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق،الطبعة العاشرة،عمان،2009.
9. احمد سليم خصاونة،اقتصاديات العمل و البطالة-حالة الأردن-،بدون طبعة،داراليازوري،الأردن، 2009.
10. مُحَمَّد فوزي أبو السعود،مقدمة في الاقتصاد الكلي،بدون طبعة،الدارالجامعية،الإسكندرية،2004.
11. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة،الطبعة الأولى،كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت،1978.
12. إيمان عطية ناصف،مبادئ الاقتصاد الكلي،الطبعة الأولى،كلية التجارة،الإسكندرية،2006.
13. علي عبد الوهاب نجا،البطالة و اثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها-دراسة تحليلية تطبيقية- بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية،2005.
14. فاروق بن صالح الخطيب وآخرون،دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية،بدون طبعة،جامعة الملك عبد العزيز،جدة،ربيعالأول1435.

**15.** هيثم الزغبي،حسين أبو الزيت،أسس و مبادئ الاقتصاد الكلي،بدون طبعة،دار الفكر،الأردن، 2000.

**16.** احمد رمضان نعمة الله وآخرون،**مبادئ الاقتصاد الكلي**،بدون طبعة،الدار الجامعية،الإسكندرية، 2004.

**17.** وفاء مُحَمَّد عزت الشريف،**نظام الديون(بين الفقه الإسلامي و القوانين الوضعية أسباب الركودالاقتصادي و دور المصارف الإسلامية في تنشيط الاقتصاد)**،الطبعة الأولى،دار النفائس،بيروت، 2010.

**18.** فؤاد بن غضبان،**الجغرافية السياحية**،الطبعة الأولى،دار اليازوري،عمان،2014.

**19.** عبد الكريم حافظ،**الإدارة الفندقية و السياحة**،الطبعة الأولى،دار أسامة،عمان،2010.

**20.** إسماعيل مُحَمَّد علي وآخرون،**مبادئ السفر و السياحة**،الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق،الأردن.

**21.** صفاء عبد الجبار الموسوي،شذى كاظم علوان، التقدم التقني في صناعة السياحة الطبعة الأولى،دار الأيام،عمان،2014.

**22.** طه احمد عبيد،**مشكلات التسويق السياحي-دراسة ميدانية-**،بدون طبعة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2010.

**23.** فؤاد بن غضبان،**السياحة البيئية المستدامة بين النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى،عمان،2015.

**24.** مرزوق عابد القصيد وآخرون،**مبادئ السياحة**،الطبعة الأولى،دار إثراء،عمان،2011.

**25.** هباء رجاء الحربي،**التسويق السياحي في المنشات السياحية**،الطبعة الأولى،دار أسامة،عمان،2012.

**26.** قريد سمير،**حماية البيئة و مكافحة التلوث و نشر الثقافة البيئية**،الطبعة الأولى،دار الحامد،عمان، 2017.

**27.** جمال حلاوة وآخرون،**مدخل إلى علم التنمية**،الطبعة الأولى،دار الشروق،عمان،2009.

**28.** عثمان غنيم وآخرون،**التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها**،دار الصفا، عمان،2010.

**29.** عبد العزيز قاسم محارب،**التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**،بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2011.

**30.** سليمان عمر مُحَمَّد الهادي،**الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة(في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي)**،الطبعة الأولى،الأكاديميون،عمان،2013.

**31.** ناجي التوتي ، **دور و أفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية** ، المعهد العربي للتخطيط ، ماي 2001 ، الكويت

**32.** مدني بن شهرة،**الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل**، (الترجمة الجزائرية)،الطبعة الأولى،دار الحامد،عمان،2008.

**33.** مثنى طه الحوري،إسماعيل مُحَمَّد علي الدباغ،**اقتصاديات السفر و السياحة**،الطبعة الأولى،الوراق،عمان،2013.

**34.** احمد فوزي ملوخية، **اقتصاديات السياحة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007

➢ **الرسائل و الأطروحات الجامعية:**

**1.** مُحَمَّد مازن مُحَمَّد الاسطل،**العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين(1996-2012)**،(مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية)،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية بغزة،2014.

**2.** بن عاشور ليلى،**نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقامة من طرف البطالين و المدعمةبالصندوق الوطني للتامين على البطالة**،دراسة ميدانية على مستوى الجزائر العاصمة، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير)،جامعة الجزائر،2008-2009.

**3.** بن علاق إسماعيل،**اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر خلالالفترة(2000-2004)**،(مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية،تخصص: تجارة دولية)،جامعة مُحَمَّد خيضر،بسكرة،2014-2015.

**4.** مقراني حميد،**اثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر(1988-2012)**،(مذكرةتدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،شعبة علوم اقتصادية،تخصص: اقتصاد كمي)،جامعة أمُحَمَّدبوقره،بومرداس،2014-2015.

**5.** بن حمودة نجيب،**البطالة و محدداتها في دول المغرب العربي-دراسة تحليلية قياسية-(1989-2012)**،(مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،الطور الثاني،فرع علوم اقتصادية،تخصص: اقتصاد قياسي)،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2014-2015.

**6.** هدير عبد القادر،**واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص: نقود-مالية و بنوك،قسم علوم التسيير)،جامعة الجزائر،2005-2006.

**7.** سماعيني نسيبة،**دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال،تخصص:إستراتيجية،كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية)،جامعة وهران،2013-2014.

**8.** تلي مُحَّد إسلام،**دور السياحة في التنمية المحلية-دراسة حالة ولاية غرداية-**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،تخصص: تسويق خدمات)،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2013.

**9.** حميدة بوعموشة،**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،تخصص اقتصاد دولي و التنمية المستدامة)،جامعة فرحات عباس،سطيف،2011-2012.

**10.** زهير بوعكريف،**التسويق السياحي و دوره في تفصيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر-**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية)،قسنطينة.

**11.** مليكة حفيظ شبايكي،**السياحة و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية-حالة الجزائر-**،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،جامة منتوري،قسنطينة،جانفي2004.

**12.** عوينان عبد القادر،**السياحة في الجزائر-الإمكانيات و المعوقات(2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية sdat 2025** ،(أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،قسم علوم اقتصادية،تخصص:نقود و مالية)،جامعة الجزائر،2012-2013.

**13.** عامر عيساني،**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة-حالة الجزائر-**،(أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير،شعبة تسيير مؤسسات،قسم:علوم التسيير)،جامعة الحاج لخضر،باتنة،2009-2010.

**14.** دحماني مُحَّد ادريوش،**إشكالية التشغيل في الجزائر-محاولة تحليل-**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ،علوم اقتصادية،فرع:اقتصاد تنمية،جامعة ابو بكر بلقايد،تلمسان،2012-2013.

**15.** بن طجين مُحَّد عبد الرحمان،**دراسة قياسية لسوق العمل في الجزائر –خلال الفترة 1970-2008**،مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010.

➢ **الملتقيات و الدراسات:**

**1.** كواش خالدو آخرون،**القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية**،(مداخلة ضمن الملتقى الوطني الرابع)،يومي27-28 سبتمبر،2015.

**2.** مُحَّد إبراهيم عراقي،فاروق عبد النبي عطا الله،**التنمية السياحية المستدامة في جمهورية مصرالعربية**،(دراسة تقويمية بالتطبيق مع محافظة الإسكندرية،المعهد العالي للسياحة و الفنادق و الحاسب الآلي،السيوف،الإسكندرية).

**3.** علوني عمار،**دور هيئات دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في معالجة البطالة** –دراسة تقييمية بولاية سطيف،ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،يومي 15-16 نوفمبر2011.

**4.** تريرعلي،**إستراتيجية التشغيل في الجزائر و دورها في معالجة البطالة**،ملتقى إسراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة،جامعة المسيلة،25-16 نوفمبر 2011.

**5.** مولاي لخضر عبد الرزاق،**تقييم أداء سياسات التشغيل في الجزائر (2000-2011)**،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،الجزائر،**مجلة** الباحث-عدد 2012/10.

➢ **التقارير و المؤتمرات:**

**1.** حسين يرقي و آخرون،**دور المسؤولية الاجتماعية للمنظمات في تجسيد مرتكزات التنمية المستدامة-**مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي الثالث عشر: دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة-الواقع و الرهانات-يومي14-15 نوفمبر2016

**2.** صلاح زين الدين،**دراسة لفرص و تحديات التنمية السياحية المستدامة في مصر**،(المؤتمر الدولي الثالث-القانون و السياحة)،يومي 26-27أفريل2016،كلية الحقوق،جامعة طنطا،مصر.

**3.** عرقوب نبيلة و آخرون، **التنمية السياحية في الجزائر و سبل تطورها**،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص و دوره في التنمية السياحية، يومي 27-28 سبتمبر 2015،جامعة بومرداس.

**4.** وزار صفية،**فعالية و انعكاسات سياسة التشغيل على البطالة و الفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)**،مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة ،يومي 08-09 ديسمبر2014،المركز الجامعي تيبازة،الجزائر.

## الوزارات:

**1.** وزارة تهيئة الإقليم،البيئة و السياحة .

**2.** وزارة التهيئة العمرانية،و السياحة و الصناعة التقليدية